جامعة الاستقلال

عمادة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل– خلة طه أنموذجاً–

Israel's settlement policies and their role in the Judaizing of the lands of Hebron Governorate – Khilet Taha as a case study

إعداد

سائد إسماعيل أحمد أبو هواش

إشراف

الدكتورة هزار محمد رشيد إسماعيل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الفلسطينية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الاستقلال

أريحا – فلسطين

تشرين الثاني – 2025

Al-Istiqlal University

Faculty of Higher Studies and Scientific Research

Palestinian Studies Program

Israel's settlement policies and their role in the Judaizing of the lands of Hebron Governorate – Khilet Taha as a case study

Prepared by:

SAAD ISMAEL AHMAD ABUHAWASH

Supervised by:

Dr. HAZAR ISMAEL

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in the Palestinian Studies Program at the College of Graduate Studies and Scientific Research

Al-Istiqlal University

Jericho - Palestine

November - 2025

إجازة رسالة جامعية

سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل

– خلة طه أنموذجاً–

اسم الطالب: سائد إسماعيل احمد أبوهواش

الرقم الجامعي: 202224242

المشرف:

د. هزار محمد رشيد إسماعيل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2025/11/24 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1–د. هزار إسماعيل	رئيساً	التوقيع:.....
2–د. نادية أبو زاهر	ممتحناً داخلياً	التوقيع:.....
3– د.صقر محمود حمد جبالي	ممتحناً خارجياً	التوقيع:.....

أريحا – فلسطين

2025 م

"تفويض"

أنا (سائد إسماعيل أحمد أبوهواش)، أفوض جامعة الاستقلال، بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:2025/12/15

الإقرار

أنا الموقع أدناه تقدمت بهذه الرسالة التي تحمل العنوان:

" سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل

– خلة طه أنموذجاً–"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

اسم الطالب: سائد إسماعيل أحمد أبو هواش

التوقيع:..... .....

التاريخ: 2025/12/15

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

"قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ"

صدق الله العظيم

(سورة الزمر، 9)

الإهداء

إلى روح والدي الحبيبين، رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته...

وإلى زوجتي الحبيبة، رفيقة دربي وداعمة خطواتي...

إلى أساتذتي الأفاضل في الدراسات العليا،الذين لم يدخروا جهداً في تقديم العلم والمعرفة، وكانوا لي خير سند وداعم في مسيرتي الأكاديمية...

إلى الفلاح الصامد في أرضه، الذي يغرس الأمل ويجسد معنى الصبر والكفاح...

إلى كل من يبحث عن العلم، ويبني على هذه الدراسة لفضح ممارسات المحتل.

إليكم جميعا أُهدي هذه الدراسة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل العلمي بعد رحلةٍ طويلة من البحث والتعب، فله الشكر على ما أنعم وأعطى.

لا يسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى المشرفة على رسالتي

الدكتورة هزار إسماعيل

التي تفضلت بأشراف على هذه الرسالة، وقدمت لي من وقتها الثمين وملاحظاتها القيمة، فكانت نوراً أضاء لي الطريق لتحقيق هذا الإنجاز

واتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة

والشكر موصول الى كل من قدم لي المشورة والنصح في مسيرتي العلمية...

فلكم مني جميعا كل المحبة والتقدير

قائمة المحتويات

#	الموضوع	رقم الصفحة
1	إجازة رسالة جامعية	أ
2	تفويض	ب
3	الإقرار	ج
4	الاهداء	هـ
5	شكر وتقدير	و
6	قائمة الجداول	ك
7	قائمة الاشكال	ل
8	قائمة الصور	م
9	قائمة الخرائط	ن
10	قائمة الملاحق	س
11	الملخص	ع
12	Abstract	ف
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها		
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهمية الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	5
5.1	فرضيات الدراسة	5
6.1	محددات الدراسة	5
7.1	مفاهيم الدراسة	6
8.1	مبررات الدراسة	9
9.1	هيكلية الدراسة	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
1.2	تمهيد	11
2.2	المبحث الأول: مساهمة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في تهويد خلة طه	11

1.2.2	المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية وانتشارها في الأراضي الفلسطينية	11
2.2.2	التهويد في السياسات الإسرائيلية	15
3.2.2	السياسات التهويدة في محافظة الخليل	16
4.2.2	استراتيجيات تعزيز التهويد في – خلة طه–	21
3.2	المبحث الثاني: مساهمة السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه	23
1.3.2	تمهيد	23
2.3.2	أولاً: السياسات الاستيطانية على التركيبة الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية	24
3.3.2	ثانياً: السياسات الاستيطانية على التركيبة الديمغرافية في خلة طه	31
1.3.3.2	السيطرة الإدارية وحقوق الملكية في خلة طه	32
2.3.3.2	خلة طه منطقة حدودية	32
3.3.3.2	خلة طه بين التهويد والضم	33
4.3.3.2	آليات التهويد ل خلة طه	35
4.2	المبحث الثالث: مساهمة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه	42
1.4.2	تمهيد	42
2.4.2	اولاً: مساهمة السياسات الاستيطانية الثقافية	42
3.4.2	ثانياً: مساهمة السياسات الاستيطانية الاجتماعية	45
4.4.2	ثالثاً: مساهمة السياسات الاستيطاني القانونية	46
1.4.4.2	التبرير الإسرائيلي للاستيطان	46
2.4.4.2	الادعاءات الإسرائيلية بقانونية الاستيطان	47
3.4.4.2	وضع المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني	48
4.4.4.2	موقف القانون الدولي من الاستيطان	49
5.4.4.2	موقف المحكمة الدولية من جريمة الاستيطان	50

5.2	المبحث الرابع: مساهمة سبل مناهضة سياسات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية	50
1.5.2	تمهيد	50
2.5.2	أولاً: المسار القانوني	51
1.2.5.2	الأساس القانوني لمناهضة السياسات الاستيطانية	51
2.2.5.2	أدوات المسار القانوني المحلية لمناهضة الاستيطان	53
3.5.2	ثانياً: مسار المقاطعة للمستوطنات ولسكانها ومنتجاتها	54
4.5.2	ثالثا: المسار المقاوم	55
6.2	الدراسات السابقة:	60
1.6.2	تمهيد	60
2.6.2	دراسات في الاستيطان	60
3.6.2	التعليق على الدراسات السابقة	70
1.3.6.2	الاستفادة من الدراسات السابقة	71
2.3.6.2	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	71
3.3.6.2	اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	72
4.3.6.2	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	73
الفصل الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها		
1.3	تمهيد	75
2.3	انموذج الدراسة	75
3.3	منهجية الدراسة	76
4.3	خطوات إنجاز الدراسة	77
5.3	مجتمع الدراسة	77
6.3	عينة الدراسة	78
7.3	أداة الدراسة	78
8.3	صدق الأداة	78
9.3	إجراءات تحليل المقابلات	78
الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها		

1.4	السؤال الأول: ما السياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في خلة طه لتهويدها؟	80
2.4	السؤال الثاني: ما دور السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه؟	84
3.4	السؤال الثالث: ما دور السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه؟	89
4.4	السؤال الرابع: مساهمة السبل المحلية: السبل المحلية لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع التهويد في خلة طه؟	99
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات		
1.5	تمهيد	106
2.5	المبحث الأول: نتائج أسئلة الدراسة والاستنتاجات	106
3.5	المبحث الثاني التوصيات	110
المراجع والمصادر		
13	المراجع العربية	111
14	المراج الأجنبية	131

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
(1،2)	تصنيف أراض محافظة الخليل بناء على اتفاقية اوسلو	17
(2،2)	البيوت التي تم هدمها في خلة طه	22
(3،2)	طبيعة الانشاء الذي سيتم اقامته على أجزاء من منطقة خلة طه	35
(4،2)	اخطارات هدم في خلة طه 14 سبتمبر 2020	37
(1،4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ما السياسات الاستيطانية الاسرائيلية المطبقة خلة طه لتهويدها	80
(2،4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه.	84
(3،4) A	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية الثقافية للاستيطان على المجتمع الفلسطينيين في منطقة خلة طه	89
(3،4) B	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية الاجتماعية للاستيطان على الفلسطينيين في منطقة خلة طه	92
(3،4) C	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية القانونية للاستيطان على المجتمع الفلسطينيين في منطقة خلة طه	94
(4،4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السبل المطلوبة محلياً لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع التهويد في خلة طه	99

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	رقم الصفحة
(1،2)	رسم بياني عدد المستوطنات في الضفة الغربية	14
(2،2)	رسم بياني المباني والمنشأة التي تم استهدافها من قبل سلطات الاحتلالي الضفة الغربية	27
(4.3)	رسم بياني انموذج الدراسي	76

قائمة الصور

الرقم	الصورة	رقم الصفحة
(1،2)	نصب خيم للمستوطنين	22
(2،2)	إشارات تحذيرية في خلة طه لمنع المواطنين من الاقتراب	22
(3،2)	وضع كرفانات في خلة طه	23
(5،2)	التغير الجغرافي للأراضي الرعوية وزراعتها بالعنب	23
(6،2)	إغلاق الطرق ومنع الوصول للأرض	39
(7،2)	رعي المحاصيل والأشجار	39
(8،2)	تغير معالم أرض خلة طه	40
(9،2)	هدم منزل في خلة طه	40
(10،2)	إعتداء على مواطن في خلة طه	40
(11،2)	طرد عائلة من البيت لهدمه في خلة طه	40

قائمة الخرائط

الرقم	الخارطة	رقم الصفحة
(1،2)	خارطة محافظة الخليل 2025	13
(2،2)	خارطة تظهر كيف يقسم شارع 90 و60 الضفة الغربية	30
(3،2)	موقع خلة طه	33
(4،2)	خلة طه جزء من مخطط استيطاني لانهاء الخط الاخضر واحداث الربط بين المستوطنات	41

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	رقم الصفحة
1	وقف العمل بالبيت	133
2	أمر الهدم	135
3	مخطط موقع انشاء مدينة نيجهوت على أجزاء من خلة طه	136
4	الأرقام دلالة على البيوت المراد هدمها في خلة طه	137
5	رفض المحكمة الإسرائيلية لفتح الطريق لحماية امن المستوطنين	138
6	عقد الايجار للمستوطن لأغراض الرعي	150
7	إخطار تدمير شبكة الكهرباء في خلة طه	156
8	أمر عسكري للفلسطينيين في مناطق ج	157
9	كتاب تسهيل المهمة	158
10	عينة الدراسة التي تم مقابلتها	159

سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل

– خلة طه أنموذجاً–

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل –خلة طه أنموذجاً– حيث استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، واعتمدت على المقابلة كأداة للدراسة وتمثل مجتمع الدراسة من عدة فئات ومستويات: (مؤسسات مختصة بالاستيطان، خبراء استيطان، مواطنون متضررون، قانونيون، اعلاميون) بواقع (26) عينة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة،أهمها:إن سياسات إسرائيل الاستيطانية في خلة طه،سياسات ممنهجة ذات أهداف استراتيجية طويلة المدى، مدعومة من الحكومة الإسرائيلية تتم من خلال الاستيطان الرعوي وعنف المستوطنين وإقامة البؤر الاستيطانية للسيطرة على الأرض بذرائع قانونية مزيفة والتضيق الاقتصادي وتفتيت النسيج الاجتماعي وطمس الهوية الفلسطينية والموروث المادي والزراعي وتقيد الحركة والعزلة للسكان وتطبيق ازدواجية المعاير بهدف تهجير السكان وتغير التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين، آليات مناهضة الاستيطان تتمثل في الصمود الفلسطيني على الأرض والتحرك القانوني والضغط السياسي الدبلوماسي والتوثيق للاعتداءات والاستفادة من التجارب السابقة .

وخرجت الدراسة بتوصيات عدة، أهمها: تشكيل جسم قانوني لمحاربه السياسات الاستيطانية وتشكيل فرق قانونية ضاغطه لأثبات الملكية الفلسطينية وحراك سياسي ودبلوماسي لفضح سياسات إسرائيل لمخالفتها القوانين الدولية وتحويل التقارير والانتهاكات الاستيطانية الى أفلام إنسانية تظهر معاناة الفلسطيني اليومية وتجرم المحتل والتعويض المادي والمعنوي للمزارع في المنطقة وتوعية أهالي المنطقة بالسياسات الإسرائيلية المطبقة وبحقوقهم وحث المؤسسات الاجتماعية(النسوية، الإنسانية، الحقوقية، النفسية، المؤسسات المختصة بالأطفال...) لرفد المنطقة بطواقم لتوعية الأهالي بأساليب حديثة من خلال التكنولوجيا وحث الحكومة الفلسطينية على الاهتمام بمثل هذه القضايا التي تضعف النسيج الاجتماعي لسكان خله طه.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان، سياسات إسرائيل الاستيطانية، التهويد.

Israel's settlement policies and their role in the Judaizing of the lands of Hebron Governorate – Khilet Taha as a case study

Abstract

The study aimed to identify Israel's settlement policies and their role in the Judaizing of the lands of Hebron Governorate – Khilet Taha as a case study. The research employed the case study approach and relied on interviews as the primary data collection tool. The study population consisted of several categories and levels, including institutions specialized in settlement affairs, settlement experts, affected citizens, legal professionals, and media representatives, with a total sample of (26) participants.

The study concluded several key findings, most notably that Israel's settlement policies in Khilet Taha are systematic and strategically long-term, supported by the Israeli government. These policies are implemented through pastoral settlement, settler violence, and the establishment of outposts to seize Palestinian land under false legal pretexts. Additional methods include economic strangulation, fragmentation of the social fabric, erasure of Palestinian identity and material-agricultural heritage, movement restrictions, and imposing isolation on residents, along with the application of double standards—all with the goal of displacing the Palestinian population and altering the demographic balance in favor of settlers. Mechanisms of resistance to settlement policies include Palestinian steadfastness on the land, legal action, political and diplomatic pressure, documentation of violations, and learning from previous experiences.

The study also concluded several recommendations, the most important of which are: the formation of a legal body to combat settlement policies, the establishment of legal advocacy teams to prove Palestinian land ownership, and political and diplomatic mobilization to expose Israel's violations of international law. Furthermore, it recommends transforming reports and documentation of settlement violations into humanitarian films that depict the daily suffering of Palestinians and criminalize the occupation, as well as providing material and moral compensation to affected farmers. The study also calls for raising awareness among local residents about Israeli policies and their rights, encouraging social institutions (women's, humanitarian, human rights, psychological, and child-focused organizations) to support the area with awareness and educational programs using modern technologies. Finally, it urges the Palestinian government to pay greater attention to such issues, as they threaten the social cohesion of Khilet Taha's residents.

Keywords: Settlement, Israeli settlement policies, Judaization

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 مبررات الدراسة

7.1 محددات الدراسة

8.1 مفاهيم الدراسة

9.1 هيكلية الدراسة

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

عملت الحكومات الغربية على حل مشكلة الأقليات مثل اليهود من خلال تصديرها الى فلسطين على شكل استعمار استيطاني إحلالي مما يحدث تغير تاريخي في الأرض والسكان (مخادمة، دويك، 2006، 7–11) فاستغلت الحركة الصهيونية هذا التوجه لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين من خلال الادعاءات الدينية كمسوغ لهذا الاستعمار منذ مؤتمر بازل عام 1897م(ادريس، 2017، 13) مستندين في ذلك الى وجودهم واستيطانهم في مدينة الخليل في القرن الخامس عشر، بعد طردهم من قبل مسيحي اسبانيا، حيث عاشوا بين السكان العرب عيشة كريمة حتى تم اخرجهم من قبل الاحتلال الإنجليزي عندما اندلعت ثورة عام 1936

بعد الاحتلال الضفة الغربية عام 1967، حضر مجموعة من المستوطنين الى مدينة الخليل بصفة سياح وظلوا مقيمين بها لاعتبارات دينة وإنها مدينة الإباء والاجداد، التي يجب احياء الاستيطان فيها (عمرو، 2018، 209–210) ولتحقيق ذلك بدأ الاحتلال بخلق وقائع جديدة في مدينة الخليل والأراضي الفلسطينية معتمدا على القوة العسكرية والقوانين العنصرية لتغير ملامح الأرض لصالح الاستيطان (حسين، 2003، 24).

من خلال اتباع مجموعة من السياسات للسيطرة على الأرض والاقصاء السياسي والزماني والرمزي والثقافي للسكان وحرمانهم من الحقوق الطبيعية والإنسانية له (سلامة، بلال،2021 ،8) مستغلة عدم الجدية من قبل العالم والقانون الدولي لردع سياساتها، وبدأت بالتلاعب بوضعية المستوطنات والبؤر الاستيطانية لخلق ضبابية حول ما هو شرعي وغير شرعي، في حين انها غير شرعية وأقيمت على الأراضي الفلسطينية بشكل قسري وليس برضاهم لخلق وقائع جديد على الأرض (أريج، 2023).

لتحقيق ذلك استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في السياسات الاستيطانية لمصادرة الأراضي والسيطرة عليها في مدينة الخليل وغيرها من المدن الفلسطينية وانشاء البؤر الاستيطانية من خلال استحضار المستوطنين الأكثر تطرفا وينتمون الى الأحزاب الدينة المتطرفة لإقامة البؤر داخل المدينة لتقيد حركة السكان الأصليين والتأثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغير الديمغرافي(أبو دية، 2025، 746) ووفقا لمعطيات مركز أبحاث الاراض وصل عدد المستوطنات في

محافظة الخليل حتى عام 2022 الى 27 مستوطنة و38 بؤرة استيطانية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2022).

تقوم فكرة البؤر الاستيطانية التي يتم اقامتها حاليا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصا بعد 2023 على السيطرة على جبل او أكثر من قبل مستوطن مزارع من شبيبة التلال أو أكثر من مستوطن أو اسرة نووية على جبل أو أكثر للسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي من خلال استراتيجية وضع اليد ورعي الأغنام ويتم ربطها بالبنى التحية من طرق وكهرباء وماء... وتحويلها الى حيز مستخدم من قبل اليهود فقط وهي فكرة تقوم من الأسفل الى اعلى بعكس المستوطنات (حباس، 2024، 4).

السياسات الاستيطانية في خلة طه بدأت عام 2018 بقيام قوات الاحتلال بمنع شق طريق يربط مدينة دورا بقراها الغربية وفي عام 2019 تم اخطار البيوت والهدم ، وتم احضار مستوطن بحماية الجيش الذي بدأ بنصب خيمة ثم تحولت الى كرفانات وشق طريق يربط البؤرة بمستوطنة نيجهوت المقامة على جبل على الجهة الجنوبية، وثم تم إحضار اغنام ومستوطنين اخرين وبدأ المضايقات والاغلاقات ورعي المحاصيل والأشجار ومنع المزارعين والرعاة من الوصول الى أراضيهم بحجة انها ارض دولة وارض مصنفه C وتم تجهيز البنى التحتية واغلاق جميع الطرق المؤدية اليها مما تسبب بعزلها عن محيطها.

2.1 مشكلة الدراسة

الاستيطان الاستعماري هو مفهوم أثار جدلاً واسعًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، إذ يرى بعض الباحثين أنه شكل خاص من الاستعمار يقوم على إحلال جماعة من المستوطنين مكان السكان الأصليين بهدف إنشاء مجتمع جديد دائم كما حصل بفلسطين، فيما يشير منتقدو فكرة الاستيطان الاستعماري إلى أنّ استخدامه أحيانًا يتجاهل الفوارق التاريخية والسياسية بين الحالات المختلفة، انطلاقاً من هذا الجدل تتحدد إشكالية الدراسة في سؤالها الرئيسي الآتي:

ما دور سياسات إسرائيل الاستيطانية في تهويد أراضي محافظة الخليل–خلة طه أُنموذجاً–؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما دور السياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في منطقة خلة طه لتهويدها؟
2. ما دور السياسيات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه؟
3. ما دور السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) في تهويد خلة طه؟
4. ما السبل المحلية لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع تهويد خلة طه؟

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من حيث:

الأهمية النظرية:

أن هذه الرسالة تحاول تقديم فهم أعمق للبنية الاستعمارية الاستيطانية بوصفها نظامًا مستمرًّا وليس حدثًا تاريخيًا منتهيًا. أي أن الرسالة لن تقتصر على توثيق الممارسات الاستيطانية فحسب، بل تسعى إلى تحليلها في إطار نظري يفسّر كيف تُعاد إنتاج علاقات السيطرة والإقصاء والاستحواذ على الأرض. وإمكانية تفكيك هذه البنية الاستعمارية.

الأهمية التطبيقية:

1. يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على هذه المنطقة من قبل صناع القرار السياسي والمؤسسات ذات العلالقة.
2. يمكن أن تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبات الفلسطينية.
3. فتح آفاق للباحثين والمهتمين فيإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات.

الأهمية العلمية:

1. تزويد صُنّاع القرار ببيانات تساعدهم على فهم دور السياسيات الإسرائيلية في تهويد خلة طه وكيفية التخفيف من تأثير تلك السياسات في التهويد.
2. تزويد الهيئات الفلسطينية المختلفة المختصة بالاستيطان بما يتم توثيقه من انتهاكات السياسات الاستيطانية حتى تساعدهم بتقديمها كأدلة للحملات الدولية التي تناصر فلسطين.
3. تعزيز الوعي المجتمعي الفلسطينية خاصة في خلة طه من خلال نشر نتائج الرسالة بما من شأنه المساهمة في كيفية فهم سياسات الاستيطان الإسرائيلية في تهويد خلة طه.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على سياسات إسرائيل الاستيطانية في تهويد أراضي خلة طه بمحافظة الخليل.

وينبثق عن الهدف الرئيس العديد من الأهداف الفرعية الآتية:

1-معرفة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في منطقة خلة طه لتهويدها.

2-معرفةا لسياسيات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه.

3-معرفة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) في تهويد خلة طه؟

4-معرفة السبل المحلية لمواجهة السياسات الاستيطانية لتهويد خلة طه؟

5.1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضية الآتية:

تساهم سياسات إسرائيل الاستيطانية في تهويد أراضي محافظة الخليل- خلة طه أُنموذجاً-

6.1 محددات الدراسة

- المحدد الزماني: تتحدد الدراسة زمانياً خلال فترة إعداد الدراسة (2018 - 2025).
- المحدد المكاني: تتحدد الدراسة مكانياً في أراضي خلة طه بمحافظة الخليل- فلسطين
- المحدد الإجرائي: من خلالإجراء مقابلات مع عينة الدراسة (المواطنون، المؤسسات، خبراء استيطان، القانونيون، الاعلاميون).

7.1 مفاهيم الدراسة

مفهوم الاستيطان

أولا: اصطلاحاً:

عرفه (أبو هلال، 2024، 411) بأنه ظاهرة إنسانية قديمة مارستها شعوب مختلفة عبر التاريخ، حيث عرفت الشعوب والحضارات القديمة أنواعا مختلفة من الاستيطان والهجرات، وتقوم هذه الظاهرة أساساً على وجود أماكن جذب تهاجر إليها جماعات بشرية لتتعايش مع المجتمعات الموجودة، وتندمج فيها دون اللجوء للعنف، أو من خلال التوسع الاستيطاني الذي يتم بواسطة محاولات السكان الأصليين، لتحسين ظروفهم المعيشية وإصلاح أراض جديدة من أجل تخفيف الضغط السكاني الذي تتعرض له المنطقة، وعَّرفه (محمد، 2024، 135) بأنه لغة اتخاذ الأرض موطناً فيقال: أوطنت بالأرض أي اتخذتها موطناً؛ ويعرف اصطلاحاً بأنه عملية إسكان واسعة بأرض محتلة بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض، وعرفته الحضارات القديمة كرافد من روافد الحملات التوسعية،التي كانت تقوم بها الامبراطوريات القديمة لمد نفوذها والسيطرة على الطرق التجارية، حتى تحول في العصر الحديث وتحديداً مع بداية القرن التاسع عشر إلى نظام استعماري يحركه دوافع عنصرية دينية بهدف الاستيلاء على الأرض واستغلال سكانها واقتلاعهم من أرضهم بالإبادة والتهجير ،وعرفه(أبو عزيز، 2022، 61) بأنه مصطلح يستخدم للإشارة إلى حركة استيطان استعماري يهودي في ظل دولة إسرائيل. ويشير إلى النشاط العمراني وإنشاء تجمعات سكانية يهودية حديثة على أرض فلسطينية، بالإضافة إلى ممارسات المستوطنين والدولة فيما يتعلق بالسيطرة على أراضي أو نقل للسكان أو التحكم بقدرتهم على الحركة، كماعرفه (منصور، 2014، 10) بأنه حركة استعماريةصهيونية احتلالية هدفها إحلال مجموعة أثنية يهودية مكان السكان الأصليين في المنطقةالمحتلة، وذلك من خلال استخدام أدوات مختلطة من أجل الاستيلاء على الأرض بإدماجها في البعد الديني / التوراتي/ العقائدي من أجل شرعنه مشروعها، بحيث يتم تنفيذ هذا الاستيطان من خلال مشروع استيطاني شامل وُضعت أسسه في مؤتمر (بازل – سويسرا 1897)، كما عرفه(حسين، 2003) بأنه قيام غرباء باستيطان أرض لا تخصهم بتأييد من دول أوروبا الاستعمارية، فقد تم نقل سكان من أوروبا إلى المناطق المكتشفة في العالم والخالية من الحضارة الأوروبية، كأميركا وأستراليا وفلسطين الاستعمار الاستيطاني في هذه المناطق. وحصل المستوطنون على الأرض وأبادوا أو عزلوا سكانها الأصليين. وتنبثق الطبيعة العنصرية للاستعمار الاستيطاني من إيمان المستوطنين بتفوقهم الحضاري واحتقارهم للسكان الأصليين، وشعورهم بالتفوق عليهم وتمدينهم بالقوة، كماعرفه (خمايسي،

1999، 2)بأنه عمليه استراتيجيه لاستمرار إنجاز رؤية إحياء قومي وديني وجغرافي للشعب اليهودي في فلسطين كإقليم يدَّعي أنَّ لهم حقاً تاريخياً موروثاً فيه. ومن أجل تأمين استمرار هذا الاستيطان وتطوره، لا بُدَّ من توفير الأمن له، ولا بُدَّ من استعماله آلية للأمن، والسيطرة على الموارد والتأثير الأيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي في الحيز المحيط، كما عرفه (بركات، 1988، 15)بأنه ظاهرة إنسانية قديمة عرفتها ومارستها شعوب العالم المختلفة عبر التاريخ. تقوم بشكل أساسي على هجرة بعض الجماعات البشرية إلى أماكن جديدة جذبتها لتعيش جنباً إلى جنب مع المجتمعات الموجودة وتندمج بينهم دون اللجوء للعنف. وقد يكون الاستيطان من خلال السكان الأصليين أنفسهم على شكل محاولات للتوسع، فيعملون على إصلاح أراضٍ جديدة، لتحسين ظروفهم المعيشية، وتخفيف الضغط السكاني الذي يتعرضون له في منطقتهم.

الاستيطان إجرائياً:

نظام استعماري تبنته الحركة الصهيونية بدعم من حكومة الانتداب لحل مشكلة اليهود في العالم من خلال إقامة وطن ودوله لهم على أرض فلسطين التاريخية، من منطلقات دينية وروحانية وتاريخية وأمنية زائفة، وإنكار أهلها واعتبارها فارغة من السكان، فبناء البؤرة الاستيطانية في خلة طه التي تتوسط البلدات العربية وتتصل جغرافيا بالأراضي المحتلة عام 1948، يضمن لها السيطرة على الالاف الدونمات وتمنع التوصل الجغرافي والديمغرافي للبلدات العربية وحصرها في معازل غير قابلة للنمو، لإحداث التفوق الديمغرافي لليهود مستقبلا.

مفهوم سياسات إسرائيل الاستيطانية:

أولا: اصطلاحياً:

عرفه (ربيع، 2022)بأنها مجموعة من السياسات التي تتبعها إسرائيل لأنشاء واقع سياسي وديمغرافي وأمني وعسكري واقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف السيطرة على اكبر مساحة من الأرض وضمها إلى دولة إسرائيل، كما عرفها(أبو جعفر، 2016) اقتلاعا كلياً للمواطن الفلسطيني من أرضه واستبداله بنظام يكون ذا طبيعة عنصرية، هدفه تدمير الكيان الوطني الفلسطيني والإبادة الجماعية والثقافية، حيث إن ارتباط حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، يمثل الأساس والجوهر في قضية الشعب الفلسطيني؛ لأن الصراع بين الصهيونية والشعب الفلسطيني هو صراع على الأرض والسيادة عليها، عرفها (شاهين، 2010، 911) انها مجموع القرارات والخطوات والإجراءات التي تتخذها دولة إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين بهدف طردهم، وعزلهم أو حتى إبادتهم

ليحل محلهم سكان يهود جدد، تحقيقا لرؤية الدولة اليهودية من خلال فرض سياسة الامر الواقع، وهذا ما يمكن تسميته بالسياسة الاستيطانية الاحتلالية.

ثانيا إجرائياً: مجموعة من السياسات الاستيطانية الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والقانونية التي تهدف الى تهويد خلة طه، استنادا لمعتقدات توراتية ودينية، بهدف السيطرة عليها وطرد الفلسطينيين بذرائع أمنية واقتصادية.

مفهوم التهويد:

أولا: اصطلاحاً:

عرفه (منصور، 2021، 16)بأنه عبارة عن تغيير الديانة اليهودية على اعتبار اليهودي هو كل من ولد لأم يهودية أو متهودة أو أنه هو بنفسه تهود،كما عرفه (بديسي، 2019، 116)تهويد القدس بأنه استراتيجية صهيونية تمس الأرض والسكان والهوية الثقافية لمدينة بيت المقدس، حيث تحاول دولة الكيان القيام بإجراءات عديدة ومستمرة خلق واقع استباقي جديد لمحو أصالة بيت المقدس، عن طريق تغيير المعالم الجغرافية والثقافية والديموغرافية في المدينة المقدسة، محاولة طمس هوية ما تبقى من أصالة للمكان، كما عرفه (خليف، 2015) بأنه العمل على جعل كل شيء يهودياً من أجل طمس الحقائق التاريخية ودحض الرواية العربية الإسلامية والحق الفلسطيني، كما عرفه (عبده، 2012) بأنه عملية سلب واستيلاء تمارسها إسرائيل، تقوم من خلالها بمصادرة الأرض الفلسطينية وتغيير أسمائها ومعالمها وطمس تاريخها وإلحاقها إلى إسرائيل، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها، والتحكم التام فيها لإضفاء الطابع اليهودي عليها. كما عرفه (عبد الكريم، 2001) بأنه الظلم الاستعماري الغربي الذي لحق بالشعب الفلسطيني خصوصا والأمة العربية بوجه عام، وهو يجسد جميع المنطلقات العنصرية والعدوانية ومحاولات التضليل والخداع التي تروج لها الصهيونية حول علاقتها بأرض فلسطين.

ثانيا: اجرائياً:

مجموعة من السياسات الاستيطانية الإسرائيلية الممنهجة لفرض السيادة على منطقة خلة طه وتهويدها من حيث الواقع الديمغرافي وتغير الواقع الثقافي والاجتماعي والقانوني لصالح المستوطنين.

8.1 مبررات الدراسة

للدراسة مبررات عدةأهمها:

- استكمال متطلبات درجة الماجستير تخصص العلوم سياسية– دراسات فلسطينية.
- اهتمامات الباحث لموضوع الدراسةكونه ابن المنطقة.
- تسليط الضوء على أهمية هذه المنطقة.

9.1 هيكلية الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة الى الفصول التالية:

- **الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها:** سنتناول في هذا الفصل إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافهاوفرضياتها ومبرراتها ومفاهيمها وهيكليتها.
- **الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:** ينقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:
  - المبحث الأول: مساهمة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في تهويد خلة طه.
  - المبحث الثاني: مساهمة سياسات الاستيطانالديمغرافية في تهويد خلة طه.
  - المبحث الثالث: مساهمة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه.
  - المبحث الرابع: مساهمة سبل مناهضة سياسات الاستيطان في منع تهويدخلة طه.
- **الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها:** سنتناول في هذا الفصل، أنموذج الدراسة، ومنهجها، ومميزات استخدام المنهج، وخطوات إنجازه.
- **الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.**
- **الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات**

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

2.2 المبحث الأول: مساهمة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في تهويد خلة طه

3.2 المبحث الثاني: مساهمة سياسات الاستيطان الديمغرافية في تهويد خلة طه

4.2 المبحث الثالث: مساهمة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه

5.2 المبحث الرابع: مساهمة سبل مناهضة سياسات الاستيطان في منع تهويد خلة طه

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

تسلط الدراسة الضوء على سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل – خلة طه أُنموذجاً– وينقسم هذا الفصل الى قسمين، القسم الأول الاطار النظري، والذي يتكون من أربعة مباحث: المبحث الأول بعنوان:مساهمة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في تهويد خلة طه، المبحث الثاني بعنوان:مساهمة سياسات الاستيطان الديمغرافية في تهويد خلة طه، المبحث الثالثبعنوان:مساهمة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه، المبحث الرابع بعنوان:مساهمة سبل مناهضة سياسات الاستيطان في منع تهويد خلة طه، القسم الثاني عرض الدراسات السابقة .

2.2 المبحث الأول: مساهمة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في تهويد خلة طه

شكل الاستيطان بكافة أشكاله الاستغلالية والاحتلالية معضلة ومظلمة للشعوب الأصلانيه على مر التاريخ، والاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة له تداعيات تتمثل في تطبيق مجموعة من السياسات الاستيطانية التي تهدف إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتهويدها، وطرد السكان الاصليين واحلال المستوطنين مكانهم، وسنوضح هذه السياسات من خلال تناولنا المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية وانتشارها في الأراضي الفلسطينية أولاً، ومفهوم التهويد في السياسات الاستيطانية ومنطقة خلة طه ثانياً.

1.2.2 المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية وانتشارها في الأراضي الفلسطينية

نشطت حركة الاستيطان الإسرائيلي بعد احتلال عام 1967 بوتيرة متسارعة، فقد أنشئت عشرات المستوطنات في الأراضي المحتلة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فالاحتلال الإسرائيلي له معتقداته وأفكاره من خلال دعمه المتواصل لحركة الاستيطان في الأراضي المحتلة؛ لذلك فإن الاستيطان حقق نجاحات على المستويات الجغرافية والسياسية، فعشرات المستوطنات انتشرت في كافة أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتركزت هذه المستوطنات في ضواحي القدس وفي أعالي قمم الجبال

والتلال والمنحدرات الشرقية والغربية، حيث تم إقامة العديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في مدينة الخليل وغور الأردن وباقي أراضي الضفة الغربية(القيق، 2010، 2).

وتنافست الحكومات الإسرائيلية على بناء المستعمرات في الضفة الغربية وكانت مدينة الخليل من أهم المناطق التي تركز فيها الاستيطان، وذلك لما تمثله المدينة من قدسية لدى اليهود بحسب ادعائهم، فموقع البؤرة الاستيطانية المقامة في خلة طهالتي تقع فيالجزء الجنوبي الغربي من الخليل ضمن التلال المطلة على الساحل الفلسطيني(خ، مقابلة هاتفية، 2025/2/26) كذلك قربها وتواصلها الجغرافي مع مستوطنة نيجهوتالمنوي تحويلها الى مدينة واتصالها مع الأراضي المحتلة عام 1948، وتصنيفات الاراض حسب اتفاقية أوسلو الذي يسمح بالتواصل الجغرافي من الأراضي المحتلة داخل الخط الأخضر مرورا بمستوطنة نيجهوت وصولا لقلب المدينة والمخططات الإسرائيلية لإحداث التواصل الجغرافي مع مستوطنات المقامة في مدينة الخليل، وبالتالي السيطرة الأمنية ومنع النمو الطبيعي لهذه القرى المحيطة بخلة طه، من خلال مصادرة الأراضي الرعوية والزراعية اعتماداً على ما يسمىقانون أراضي الدولة والأراضي البور والصخرية.

❖ **المشاريع الاستيطانية التي أطلقت، وأبرزها:**

أولاً: خطة ألون، التي دعت إلى ضم جزء من الأراضي التي احتلت في سنة 1967 إلى "إسرائيل" كجزء لا يتجزأ من سيادتها، ومن ضمن هذه الأراضي جبل الخليل، وصحراء يهودا من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب ...

ثانياً: خطط غوش إمونيم، والتي اقترحت في سنة 1980 خطة تنص على إقامة 15 مستعمرة جديدة في منطقتي الخليل وبيت لحم، وإقامة ثلاث مدن جنوب نابلس والظاهرية والخليل

ثالثاً: مشروع شارون أو العمود الفقري المزدوج، والذي يهدف إلى إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة في الضفة الغربية: الأول على مدخل القدس، والثاني بالقرب من الخليل من أجل دعم مستعمرة كريات أربع، والثالث في المثلث الشمالي للضفة (الزيتونة، 2012، 27)

رابعاً: خطة دروبلس والتي دعت إلى إقامة مستعمرات بين التجمعات الفلسطينية لتجزئتها ومنع قيام الدولة الفلسطينية (صالح، حمودة، 2022، 120)

يرى الباحث ان إقامة البؤرة الاستيطانية في منطقة خلة طه ذات الموقع الاستراتيجي المرتفع المطل على الساحل الفلسطيني هو ضمن المخططات الاستيطانية الإسرائيلية المعدة مسبقا لإخفاء معالم

الخط الاخضر ومحاصرة محافظة الخليل وتقسيمها وربطها بالأراضي المحتلة عام 1948، كما هو موضح بالشكل(1،2)

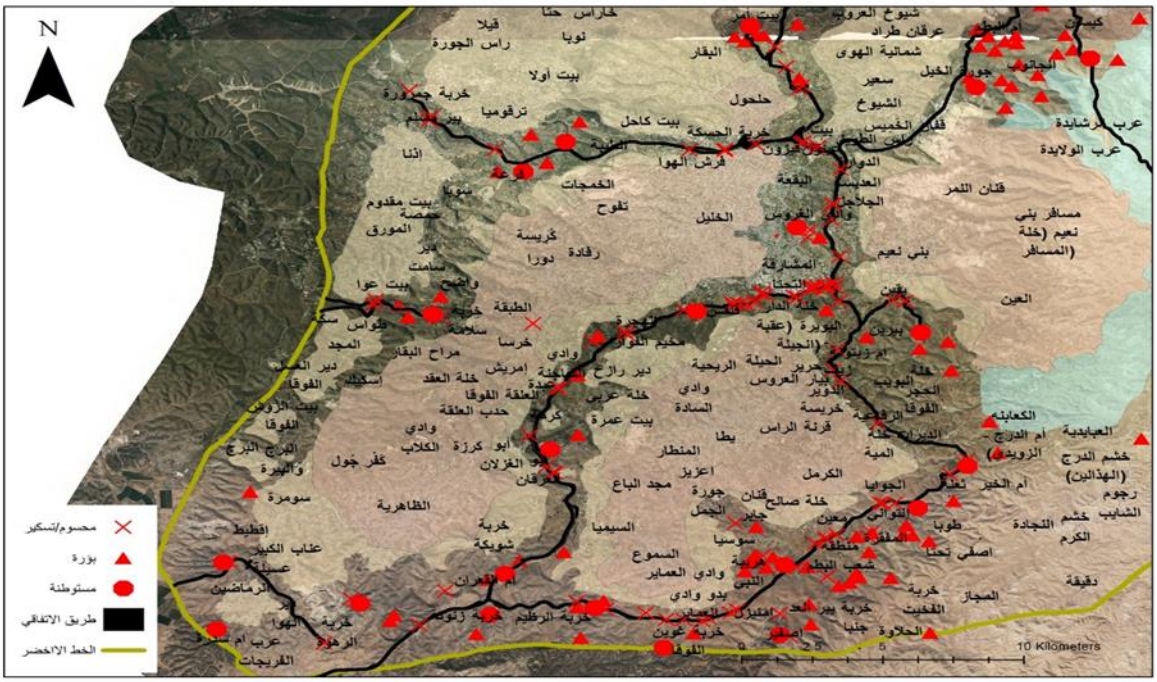

خارطة محافظة الخليل (1،2)(د أ، مقابلة شخصية، 2025/4/12، كرم نبوت)

❖ **الانتشار الجغرافي للمستوطنات:**

بعد إقامة إسرائيل ورثت الدولة العبرية نموذج التخطيط البريطاني، وأدخلت عليه تعديلات تخدم تحقيق أهداف الدولة والحركة الصهيونية المتكاملة والمتراكمة." وعملت على تغير مفهوم التخطيط الحيزي وأدوات استخدامه،" بدأت تمارس سلطتها لامتلاكا الحيز اعتمادا على أربع مركبات باستخدام قوة الدولة وسيادتها (استمرار الشراء؛ الاحتلال بالقوة والمصادرة باستخدام جملة من القوانين بلغ عددها 18 قانونا، استهداف أراضي المهجرين واللاجئين وكذلك المواطنين في بلدهم، مثل قانون أموال الغائبين وقانون المصادرة للمنفعة العامة وغيرهما؛ التوريث) على اعتبار أن إسرائيل «ورثت» كل الأراضي العامة التي كانت تخضع للانتداب البريطاني وقبله للدولة العثمانية. يتم تطبيق أدوات السيطرة على الأرض من خلال تشكيل أجهزة ومؤسسات رسمية وغير رسمية، تكونت هذه الأجهزة من ثلاثة أجهزة رئيسة: استملاك الأرض لصالح الدولة، إدارة الأرض وتخطيط الأرض. هذه الأجهزة انطلقت من أيديولوجية مركزية لإدارة وتخطيط الأرض (خمايسي، 2021، 14) ولتحقيق ذلك عملت إسرائيل على

تقسيم الضفة الغربية جغرافيا إلى أربع مناطق، بناء على دراسة إسرائيلية "أعدت بهدف تحليل أثر المستوطنات على حقوق الإنسان الفلسطيني، هذه المناطق هي:

- **القطاع الشرقي:** يضم منطقتي طوباس والأغوار (سلة فلسطين الغذائية) على وجه الخصوص، حيث يهدف الاستيطان في هذه المنطقة إلى الحد من فرص تطور الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً القطاع الزراعي.
- **القطاع الجبلي:** ويضم سلسلة الجبال الواقعة في وسط الضفة الغربية والممتدة من شمال الضفة الغربية الى جنوبها، وتشمل جبال محافظات نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل، للسيطرة على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط المدن الرئيسية الكبرى في الضفة الغربية مع بعضها.
- **قطاع التلال الغربية:** وهي التلال الواقعة في غرب الضفة الغربية والقريبة من الخط الأخضر والتي تضم تلال محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله، بهدف محو معالم الخط الأخضر وإحداث تواصل جغرافي بين المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967 والمدن الإسرائيلية المقامة في الأراضي عام 1948.
- **قطاع القدس الكبرى:** تهدف اسرائيل من وراء هذا المشروع لتهويد القدس الشرقية وفصلها عن محيطها العربي بأحزمة استيطانية، لتهويدها ومنع إقامة دولة فلسطينية (مركز الأبحاث الفلسطيني، 2014). ويوضح الرسم البياني (1) الذي حصل علية الباحث من (الإحصاء الفلسطيني. 2022) عدد المستوطنات في الضفة الغربية عام 2022.

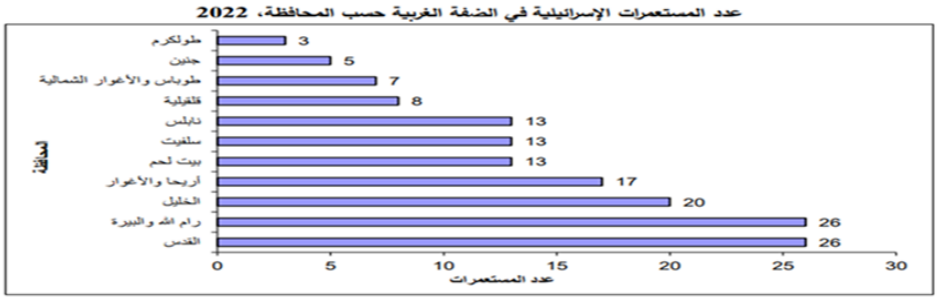

الرسم البياني (1،2) عدد المستوطنات في الضفة الغربية

2.2.2. التهويد في السياسات الإسرائيلية

تمثل التوجهات الخاصة بتهويد فلسطين صلب الإيديولوجية الصهيونية ويعد هذا التهويد المعيار الأول الذي يتم اعتماده في الحكم على طبيعة المشروع الصهيوني، كمشروع إجلائي استيطاني بشتى مقولاته السياسية والاجتماعية، ذلك أن تهويد فلسطين يجسد جميع المنطلقات العنصرية والعدوانية للصهيونية، ويكشف محاولات التضليل والخداع التي روجها الصهيونيون حول علاقتهم بأرض فلسطين، بدعم كامل من الدول الأوروبية الغربية، ومن ثم فإن تهويد فلسطين يعبر عن الظلم الاستعماري الغربي الذى لحق بالشعب الفلسطيني خصوصا والأمة العربية بوجه عام (عبد الكريم، 2001، 9) على الرغم من أنهم يعلمون بأن فلسطين التي كانوا يطالبون بها لم تكن خالية من السكان، بل كانت حضارة مأهوله ومستغلة تماماً من قبل العرب الفلسطينيين سكانها الأصليين منذ فجر التاريخ، انطوت عملية تهويد فلسطين على ثلاثة أشكال رئيسة للممارسة الصهيونية:

أولها: ضخ اليهود إلى البلاد وحيازة الأراضي وبناء المستعمرات، ثانيهما: التخلص من العرب وتدمير تجمعاتهم، وثالثهما: تغيير الهوية العربية للمكان بنية وصورة وتفاعلات، وروجت الصهيونية العالمية إلى إقناع العالم بأن للفلسطينيين متسعا في العالم العربي، على أن يحل مكانهم المزيد من المهاجرين اليهود وغير اليهود إلى فلسطين، وفي المقابل يرى الفلسطينيون بأن التوسع الصهيوني الاستيطاني على أرضيهم، وإبقاء السياسة الإسرائيلية لقضايا الحدود معلقة إلى أجل غير مسمى تهديداً ديموغرافياً يطلق عليه مسمى التهويد أو الضم (محمود، 2007، 95)، فعملت الصهيونية بوضع نفسها، في موقع متناقض مع الوجود العربي في فلسطين حينما تبنت فكرة الهجرة والاستيطان، واقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم بمختلف الوسائل (قاسم، 2014، 46). هجرةَ اليهود بأعدادٍ كبيرةٍ إلى فلسطين، شكل شرطاً أساسياً لدعم الوجود اليهودي، والقيام بدورٍ هام في السيطرة على الأرض التي تم نهبها من أصحابها، ودعم بقاء واستمرار الدولةومن هنا كان الاستيطان اليهودي لفلسطين استيطاناً إجلائياً اقتلاعياً هدفه محو جذور الإنسان الفلسطيني من أرضه. (أبو النمل، 2004، 134–136) تقوم ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الحديث (الإحلالي أو المبني على الأبارتهيد) على انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الوافدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استبعادهم أو عزلهم أو خليط من كل هذه الأمور ووجود نوعين من الاستعمار الاستيطاني، وهما:

- الاستعمار الاستيطاني المباشر الذي يهدف إلى استغلال الأرض ومن عليها، وهو نوع من الاستعمار الاستيطاني المبني على التفرقة اللونية (التفرقة على أساس اللون والعرق وتعرف الأبارتهيد).

- الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف إلى استغلال الأرض بدون سكانها، وهذا هو النوع الاحلالي، الذي يتميز به الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الإحلالي وقد تلازمت حركة الاستيطان في الضفة الغربية بشكل وثيق، مع معركة الآثار التي يخوضها الاحتلال مع الفلسطينيين، للسيطرة على الرواية التاريخية، وإخفاء الحق الفلسطيني في أرضة. وما يدل على ذلك هو إقامة المستوطنات في المناطق التي تحتوي على مواقع أثرية وتاريخية. فحسب وزارة السياحة الفلسطينية، يقع 450 موقعا أثريا داخل المستوطنات المبنية في الضفة الغربية، أو في مناطق امتدادها، الخاضعة بشكل كامل لنفوذ المستوطنين، والسيطرة العسكرية الإسرائيلية، للإيجاد أي دليل يثبت احقيتهم بفلسطين (القواسمي، 2018، 8).

3.2.2 السياسات التهويدة في محافظة الخليل

يسعى الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الأراضي ذات الكثافة السكانية الفلسطينية المنخفضة، كما في الأغوار، وطرد سكانها نحو المدن، والبلدات الفلسطينية مرتفعة الكثافة، بما يضمن له ضم أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان العرب، ويتضح أن سياسة تجميع سكان الضفة الغربية، وحصرهم في رقع جغرافية محددة، تمثل سياسة ممنهجة، لم تبدأ فقط في نكبة فلسطين، ثم حرب النكسة عام 1967،التي جعلت 26.3% من سكان الضفة الغربية لاجئين، بل إن دولة الاحتلال تمارس هذه السياسة لغاية اليوم عبر هدم تجمعات كاملة في الأغوار، والمناطق الريفية، ويستدل على ذلك عند معرفة أن 77% من الفلسطينيين يعيشون في مناطق حضرية، أي أن تحضر المجتمع الفلسطيني يمثل ظاهرة يسعى الاحتلال لتكريسها؛ في سبيل السيطرة على المساحات الفارغة والمتخلخلة سكانياً في الضفة الغربية(عودة، 2023، 111).

عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أيضا على دعم وجود الأصولية اليهودية المتشددة في الخليل، وإسكان مستوطنيها بدوافع جيو سياسية واستراتيجيه في محاولة لتهويد مركز المدينة وتحويل قلب مدينة الخليل إلى مدينة يهودية، وتشريد أهلها من خلال جعلها مدينة أشباح في المرحلة الأولى، وتعزيز وجود البؤر الاستيطانية في قلب المدينة ومن ثم ربط هذه البؤر مع بعضها البعض بشوارع وأنفاق ثم ربطها مع مستوطنة كريات أربع على حساب السكان والأراض الفلسطينية (عمرو، 2018، 2012).

بالرجوع الى نصوص اتفاقية أوسلو ما بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1993 وتقسيماتها الى مناطق (A، B، C)، حيث تخضع مناطق A للسيطرة الفلسطينية الكاملة، بينما تخضع مناطق

(B) للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة الإدارية الفلسطينية، فيما تخضع مناطق (C) للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وصولاًلأنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية عام 1999، خضعت غالبية أراضي المحافظة للسيطرة الإسرائيلية ، وهذا ما استغلته إسرائيل لشرعنه وتكثيف الوجود اليهودي ومصادرة الأراضي في محافظة الخليل حتى اليوم، وبحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني عام (2017م). يوضح الجدول (1) تصنفت أراضي محافظة الخليل تبعاً لأوسلو التي حصل عليها الباحث من (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

تصنيف أراض محافظة الخليل بناءً على اتفاقية أوسلو		
التصنيف	المساحة كم2	النسبة المئوية من أراضي المحافظة
مناطق مصنفة A	250 كم2	%25
مناطق مصنفة B	238 كم2	%24
مناطق مصنفة C	511 كم2	%51
مجموع المساحة	999	%100

جدول(1،2) تصنيف أراض محافظة الخليل بناء على اتفاقية اوسلو

بحسب مركز الإحصاء الفلسطينييبلغ عدد المستوطنين في محافظة الخليل 23336 مستوطن يقطنون في 20 مستوطنة وجميها تتبع للمجلس الإقليمي هار هيفرون (جبل الخليل)، وعدد سكان محافظة الخليل في نفس العام 812,303 فلسطيني (أي أن نسبة المستوطنين الى السكان الفلسطينيين (812,303/23336) * 100 = 2.9 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عملت سلطات الاحتلال إلى اتباع استراتيجية تهدف إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية والسيطرة عليها وإقامة المستوطنات عليها، انطلاقاً من ان مفهوم الحدود في الفكر الصهيوني ارتبط بشكل مباشر بالصبغة الدينية لغرضين هما:

أولا: أثبات ان لليهود حق تاريخي وتراث ديني على أرض فلسطين.

ثانيا: الحدود المقدسة للتراث اليهودي هي مطاطية غير محددة لخدمة الاطماع الصهيونية في فلسطين (الوسيمي، 2024، 268)، ومفهوم الوطن اليهودي لدى المتدينين ليس مجرد جغرافياً او كيان سياسي بل ارضا مقدسة لها دور مركزي في الهوية والعقيدة، وهذا المفهوم يتم إعادة انتاجه كأداة دينية وسياسية تبرر مشاريع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، مستمدة شرعيتها من الدين ومؤسسات الدولة (ستيرن،

2023) لتحقيق السيطرة والتهويد اتبعت عددا من الطرق والأساليب للسيطرة على أراضي البيوت التي تم هدمها في خلة طه

محافظة الخليل ومنها:

- **قانون أملاك الغائبين:** تشريع أصدره الاحتلال في عهد أول حكومة إسرائيلية بقيادة "ديفيد بن جوريون"، للتعامل مع أملاك تعود إلى الفلسطينيين الذين هُجِّروا في حرب 1948، وتسهيل تحويلها إلى الإسرائيليين، حيث أقره الكنيست "البرلمان الإسرائيلي" عام 1950، ويصفه تقرير منظمة العفو الدولية بأنه واحد من 3 قوانين عنصرية، تستند إليها إسرائيل في نزع أملاك الفلسطينيين، بموجب قانون أملاك الغائبين يتمتع الوصي الإسرائيلي بصلاحيات مطلقة على أملاك الغائب الفلسطيني، فهو يتمتع بصلاحية إصدار شهادة نزع الملكية لشخص غائب، ويتمتع بالاستيلاء على حيازة عقار غائب، ويتمتع بأوامر الهدم للمبنى الذي تَّم تشييده بيد الغائب، دون إذن من الأصيل الفلسطيني الغائب بالقوة والإكراه(رضوان، 2024).
- **المناطق العسكرية المغلقة:** وهى الأراضي التي يعلن الحاكم العسكري الإسرائيلي إغلاقها كمناطق للتدريب العسكري بموجب الأمر العسكري رقم (2) بشأن تعليمات الأمن لسنة 1967، حيث يتم تحديد الأراضي التي يراد إغلاقها لهذا الغرض على خرائط يتم عرضها على أصحاب الأراضي المراد مصادرتها(العويوي، 2011، 172) وفي مايو/أيار 2022، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن الدولة لديها السلطة لإعلان جزء كبير من تلال جنوب الخليل منطقة إطلاق نار وطرد حوالى 1000 من السكان الفلسطينيين، الذين عاشوا هناك لأجيال، قبل وقت طويل من احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967. صدر قرار المحكمة بعد 22 عام من تقديم الالتماس الأولي وخلال ذلك الوقت، أوقفت اسرائيل حياة السكان الفلسطينيين ومنعتهم من بناء المنازل والمنشآت العامة أو تطوير البنية التحتية الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق، ومع بداية العام 2023 كثّفت إسرائيل من سياساتها الاحتلالية ضد الفلسطينيين من تقيد للحركة وإغلاق الطرق ... وتنفيذ مناورات بالذخيرة الحية بالقرب من بيوت الفلسطينيين وكثّف المستوطنين من هجماتهم العنيفة بحماية الجيش والشرطة الإسرائيلية على الفلسطينيين (بتسليم، 2023).
- **الطرق الالتفافية في محافظة الخليل وجدار الفصل العنصري:** عمل الاحتلال عبر الطرق الالتفافية على تقسيم محافظة الخليل إلى خمسة كانتونات تحاصرها المستوطنات والطرق الالتفافية، ومن أهم هذه الطرق شارع ،أشكلون – بيت جبرين رقم 35، الذي يخترق أراضي الخليل مروراً بقرية إذنا ومستوطنتي أدورا وتيلم، ويتقاطع مع خط 60 الذي يربط بين مدينتي القدس والخليل

باتجاه بئر السبع، يبلغ طول الطرق الالتفافية في محافظة الخليل نحو 135 كم صودر لأجلها 13000 دونم من الأراضي الفلسطينية،وضم الجدار تجمعات استيطانية في قلب مدينة الخليل، ويبلغ طول الجدار في محافظة الخليل نحو 89 كم، بينما عزل الجدار نحو 27 كم2 من أراضي الفلسطينيين. ممّا تسبب في دمار هائل للأراضي والممتلكات الفلسطينية الخاصة في محافظة الخليل (خضر، 2019)

- **المحميات الطبيعية:** تقع المحميات في المنطقة C حسب اتفاق أوسلو. تشكل المحميات 9% من مساحة الضفة الغربية. بواقع "5 محميات في محافظة الخليل (أبو سمرة، 2020)، حيث أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم (363) لعام 1969 الذي يخول الإدارة المدنية اعلان أي منطقة في الضفة الغربية كمحمية طبيعية (اريج، 2023).
  - محمية القرن في الجزء الجنوبي في الصفة الغربية وبالتحديد إلى الشمال من مدينة الخليل وتحاط بقرى فلسطينية، منها بيت أمر كما أنها قريبة من مخيم العروب، وتقع ارض الغابة في المنطقة الجيوسياسية (C). مساحتها بحوالي 600 دونماً.
  - محمية الكانوب: ترتبط أطراف هذه المحمية الكبيرة بعدة بلدات في محافظة الخليل، فأراضيها ترتبط مع برية بني نعيم، وأيضاً مع أراضي سعير، ومع المناطق الشبه صحراوية التي ترتبط بصحراء البحر الميت جغرافياً ومناخياً. تمتد هذه المحمية لتلتقي أيضاً من أراضي عرب الرشايدة في المنطقة التي يسكنوها تاريخيا شرق بيت ساحور، والتي تمتد إلى مناطق البحر الميت وعين جدي، نمتد عملياً على مساحة تقريبا 172 ألف دونم.
  - محمية سوبا: المساحة الإجمالية لها 12000 دونم وهي غابة صنوبرية وتحتوي على العديد من عيون المياه وتمد من أراض خربة الكريسه شرقاً حتى أراض بلدة إذنا شمالاً وغرباً والى أراض قرية تفوح في الشمال الشرقي وغرباً حتى أراضي قرية دير سامت.
  - محمية دير رازح: محمية طبيعة تجمع بين التاريخ والجغرافيا، تبلغ مساحتها 350 دونم. يحد المحمية من الشرق بلدة يطا، ومن الجنوب قريتي كرمة وبيت عمره ومن الغرب قرى: خرسه وطرامة وعبده.
  - محمية واد القف: على مساحة تقارب 2500 دونم تمتد واحدة من أكبر المحميات الطبيعية في الضفة الغربية فوق سلسلة من الجبال والتلال متوسطه الارتفاع، وهي المنطقة التي طالما عرفت تاريخياً بواد القف (محميات فلسطين، 2025).
- **الأراضي الحكومية:** الأراضي التي كانت مسجلة باسم المملكة الأردنية الهاشمية، لقد أناط الأمر العسكري رقم (59) للمسؤول تقلد التصرف بأملاك الحكومة وأن يتخذ كل إجراء يراه لازماً لذلك.

(مادة 2 من الأمر رقم 59) وتمَّ مصادرة الاف الدنمات في الضفة الغربية بحجة أنها أملاك حكومية، ومن اهم الوسائل المتعبة لاعتبار الأراضيحكومية:

- الأراضي غيرالمسجلة – لم تتم عملية التسوية لها– والأراضي المسجلة اميري أراض حكومية
- الأراضي غير المزروعة – أراضي اموات– أراضي حكومية (سليمان، 2014، 56–58)
- أراضي المصلحة العامة لعام 1943 وتعديلاته 2010: هذا القانون الذي يعود إلى عهد الانتداب يخوّل وزير المالية مصادرة أرض لـ "أغراض عامّة". وقد استخدمت إسرائيل هذا القانون بشكل واسع لغرض مصادرة أرض فلسطينية، حتى لو لم تخدم الغرض الأصليّ الذي صودرت لأجله. ويهدف القانون الجديد لمنع المواطنين العرب من تقديم دعاوى قضائية لاستعادة الأراضي المصادرة (عدالة، 2024).

- **الاستيطان الرعوي:** يستولي "رعاة" المستوطنين على أكثر من 300 ألف دونم، أي حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية، وهي تفوق في مساحتها مجمل ما تَّم السيطرة عليه من المستوطنات الإسرائيلية كافة منذ العام 1967! منظمة "حراس يهودا والسامرة. ووزارتا الزراعة والمالية توفران التمويل السخي و"الرعاية القانونية". الظاهرة باتت "نموذجية" ومستقطبة، والبعض من هذه المزارع تمت "تسويته" كمستوطنة رسمية بشكل "هادئ" وبعيداً عن الانشغال الدولي بأصوات القصف في قطاع غزة(مدار، 2024)،عملت الحكومة الإسرائيلية من خلال مجموعة صغيرة مسلحة من المستوطنين من خلال الرعي التوراتي، للسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية من خلال الرعي وتدمير الممتلكات والمزروعات الفلسطينية والاعتداءات الجسدية، واطلاق النار بهدف التهجير وضرب الديمغرافيا الفلسطينية واحداث التواصل بين المستوطنات(محمد، 2025)، ولتسهيل عمليات الاستيطان الرعوي(البؤر الاستيطانية) تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بمنح المستوطنين ما يسمى " عقود تخصيص للرعي " فيما تسمى أراضي الدولة ، الأمر الذي يمكن المستوطنين من السيطرة على الآلاف الدنمات خارج إطار العقد وهذا مكنهم من الحصول على الدعم المالي من الجهات الحكومية ، واستخدام هذه العقود امام الجهات العسكرية لأغراض طرد المزارعين والفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم في المناطق المستهدفة للاستيطان (السلام الان، 2024)،وتعتبر هذه البؤر الاستيطانية نقطة انطلاق للمستوطنين للاعتداء على الفلسطينيين وترويعهم وإلحاق الأذى الجسدي والاقتصادي وتدمير ممتلكاتهم الزراعية وسرقتها واغلاق الطرق المؤدية إلى المنازل الفلسطينية وعزلها عن محيطها وجعل الفلسطينيين يسلكون طرق بعيدة ووعرة ويحملون متاعهم على أجسادهم بمراقبة من جيش الاحتلال؛ وذلك من أجل التضيق عليهم لترك أراضيهم للاستيلاء عليها من قبل المستوطنين(أبو هواش، 2024)، وأشار تقرير لمنظمةOCHA نشر 2023 أنَّ عنف

المستوطنين قد تسبب في تهجير ما مجموعه 1,105 أشخاص من 28 تجمعًا – نحو 12 بالمائة من سكان التجمعات – إلى بلدات او مناطق ريفية أكثر اماناً بسبب منعهم من الوصول الى أراضيهم الرعوية ومعظم المهجرين في محافظات رام الله ونابلس والخليل، التي يوجد فيها أعلى عدد من البؤر الاستيطانية الإسرائيلية كذلك. وهُجر جميع سكان أربع تجمعات وباتت خالية الآن، بما فيها تجمعان أُخليا في أثناء إجراء التقييم المذكور. وفي ست تجمعات أخرى، رحل أكثر من 50 بالمائة من سكانها منذ العام 2022 ورحل أكثر من 25 بالمائة من سبعه تجمعات أخرى (OCHA, 2023).

4.2.2 استراتيجيات تعزيز التهويد في – خلة طه–

السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في مصادرة الاراضي الفلسطينية بهدف إحداث التغير في طبيعة الاستعمال من أراضي زراعية فلسطينية إلى أرضي بناء بهدف التهويد وربط البؤر الاستيطانية بالمستوطنات واعتبارها أحياء لهذه المدنية ، وان عملية مصادرة الأراضي في منطقة خلة طه بدأت بعد أن داهمت المنطقة قوة من جيش الاحتلال بقوة ما يعرف بمفتش البنية الأساسية في دائرة التنظيم والبناء في " الإدارة المدنية" بتسليم إخطارات بالهدم استندت على الأمر العسكري رقم (1797) 2018 لمنازل قيد الانشاء وآبار المياه بحجة عدم الترخيص وأخطار بمنع العمل في تصليح الأرض لأغراض الزراعة والبناء وبعد 96 ساعة من الإخطار تمتّ عملية الهدم وإزالة شبكات الكهرباء بحجة عدم الترخيص (poika, 2020)، وعملت على هدم مسجد في المنطقة 12/5/ 2022(عرب 84، 2022). وبتاريخ 23/يوليو/2023 عمل المستوطنون من مستوطنة "نيجهوت"المقامة على أراضي المواطنين بين قريتي دير سامت وبيت عوا، جرفوا 15 دونم من أراضي خلة طه تعود ملكيتها إلى عائلة المسالمة ونصبوا خيمتين فيها". عملوا على طرد رعاة الأغنام والمواطنين بقوة السلاح بحماية الجيشمن أراضيهم، ويعتدي المستوطنون على المواطنين بشكل يومي بهدف تضيق العيش ومحاولة تهجيرهم من أراضيهم على اعتبار أنها الخزان الجغرافي الاحتياطي للتوسع الاستيطاني على حساب الأراضي الفلسطينية (الهدف، 2023)، وعملوا على شق طريق يربط هذه البؤرة الاستيطانية مع مستوطنة "نيجهوت" بطول 1.5 كيلو وجرى تعبيده، وهدمت سلطات الاحتلال المساكن الفلسطينية ومنعت المواطنين من الوصول إلى أراضيهم. وأقاموا كرافات متنقلة لهم وزرعوا نحو 400 دونم بأشتال العنب ووضعوا يافطات تحذر المواطنين من الاقتراب. ويوضح الجدول (2) البيوت وآبار المياه والبركسات التي تم هدمها في خلة طه، الذي حصل علية الباحث من موقع (أبحاث الأراضي، 2025).

المواطن المتضرر	عدد أفراد الأسرة	المبنى المهدوم	المساحة/م2	سنة البناء	طبيعة البناء
خليل عودة جبر حروب	9	مبنى طابقين	150	2010	من باطون
		بئر مياه	200	2010	مستخدم
نوح ذيب صلاح حروب	8	منزل	140	2023	من طوب
		بركس	60	2023	صفيح–منشأة زراعية
محمد محموداقطيل	7	منزل	80	2019	طوب – مسكون
رفعت عطا الله الرجبي	9	منزل	150	2016	طابقين حجر قيد التشطيب
		بئر مياه	200	2015	مستخدم

جدول (2،2) البيوت التي تم هدمها في خلة طه

وتوضح الصور التي حصل عليها الباحث من خلال مواقعالمؤسسات التي توثق الانتهاكات الإسرائيلية في خلة طه (الهدف، 2023)، (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2025)، (مركز أبحاث الأراضي، 2022)

صورة (1،2): نصب خيم للمستوطنين

صورة (2،2): وضع إشارات تحذيرية

صوره (3،2): وضع كرفانات في خلة طه

صورة (4،2): هدم بيت في خلة طه

البؤرة الاستيطانية (بؤرة زراعية) خلة طه – تصوير الباحث الميداني في المركز عماد أبو هواش

صورة (5،2) التغير الجغرافي للأراضي الرعوية وزراعتها بالعنب

3.2 المبحث الثاني: مساهمة السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه

1.3.2 تمهيد

تسعى إسرائيل من خلال سياساتها الاستيطانية على السيطرة على الحيز الجغرافي الفلسطيني، لتقطيع الامتداد والتواصل السكاني الفلسطيني، ولمنع احداث التنمية داخل الأراضي الفلسطينية، ولتحقيق الغلبة الديمغرافية لصالح اليهود، وسنوضح هذه السياسات من خلال تناولنا للسياسات الاستيطانية على التركيبة الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية أولاً، السياسات الإسرائيلية لتغير التركيبة الديمغرافية، السياسات الاستيطانية على التركيبة الديمغرافية في خلة طه ثانياً.

2.3.2 أولاً: السياسات الاستيطانية على التركيبة الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية

لقد أجمع مؤسسو الصهيونية على أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات لا بُدَّ من اتباعها من أجل تحقيق أهدافهم الاستعمارية في فلسطين، ومن أهم هذه الاستراتيجيات والتي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر–، الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية، من خلال تهجير السكان العرب واتباع العديد الأساليب العنصرية الاستعمارية لإحكام السيطرة على الأرض. وهو ما توضحه مقولة عضو الكنيست يشعياهو بن فورت 1972: "لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم وتسييجها (قبها، 2022، 15)، فعملت إسرائيل فعليًا بتقسيم الضفة الغربية إلى 227 جيباً منفصلاً، وعزلت القدس الشرقية تمامًا عن سائر الضفة الغربية، عملت على تقطع المدن والقرى الفلسطينية إلى قسمين، وفصل المزارعين عن أراضيهم والمجتمعات الفلسطينية عن بعضها لجعلَ حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية لا تُطاق، ومن ثم طردهم من منازلهم ليتسنى للمستوطنين الإسرائيليين الاستيلاءُ عليها (النابلسي، 2024)، اعتبرت إسرائيل منذ قيامها أن الفلسطينيين يشكلون خطراً ديمغرافياً عليها، وتبنت في ذلك اتجاهين:

الاتجاه الأول: يؤكد أن الفلسطينيين أقلية، وبالتالي عليهم القبول بالأكثرية أو الترحيل (الترانسفير) أو الإبادة.

الاتجاه الثاني: يرى أن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديمغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر، لذلك لا بُدَّ من استخدام جميع السبل الكفيلة بتشريد الفلسطينيين وقتلهم، وتضييق سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليهم وعلى أبنائهم." وقد عملت إسرائيل على ذلك من خلال محورين أساسيين:

المحور الأول: التمدد الجغرافي على جميع أراضي فلسطين التاريخية.

المحور الثاني: أسلوب الاستيطان لتقويض الوجود الفلسطيني، وإيجاد واقع ديمغرافي يمنع وجود أي تجمع سكاني متصل للفلسطينيين (المغازي، 2014، 64).

لم يكتف الاحتلال بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع وتكثيف للمستوطنات، بل قام بإجراءات عدة داعمة لسياسته الاستيطانية، مثل شق الطرق الالتفافية، لربط المستوطنات والتجمعات الاستيطانية مع بعضها البعض، وتسهيل تنقل المستوطنين بينها. هذا بالإضافة للقوانين التي سنها الاحتلال كي تدعم مشروعه الاستيطاني، مثل قانون أملاك الغائبين بالإضافة لاستغلال الاحتلال لمجموعة من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية، وأوامر عسكرية مختلفة مكنته من وضع يده على ما يزيد عن 40% من أراضي الضفة الغربية، علاوة على حجة المصادرة للمصلحة العامة، مما يتيح

للاحتلال السيطرة على الأراضي بحجة المصلحة العامة، كشق الطرق والشوارع وإقامة المحميات الطبيعية (عزام، 2022، 7)، وعملت على عزل منطقة الضفة الغربية فيزيائياً وقانونياً، عن طريق نقل مجمل الصلاحيات التي كانت تابعة للنظام الأردني إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، وعملت على وقف تسجيل الأراضي لصالح سكانها الفلسطينيين ومصادرتها بواسطة مخططات هيكلية ولأغراض ما يعرف بالمنفعة العامة ولصالح قانون أملاك الغائبين– التي من شأنها بالمجمل وضع قيود على حقوق الانتفاع بالأرض واستعمالها، وتقنين الحصول على تراخيص للبناء والسكن، مَّما يجعل بيوت الفلسطينيين مهددة بالهدم، وخصوصاً في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في ما يعرف بالمنطقة (C) (الأطرش، 2014، 18)، بهدف احداث التأثير الجغرافي والديمغرافي على السكان الفلسطينيين نتيجة تقسيم المناطق والتخطيط التمييزي، ومصادرة الأراضي ومنع استخدامها، والفصل، والحرمان من الموارد الطبيعية(أبحاث السياسات، 2023، 3) وبعد السابع من أكتوبر 2023 اتبعت إسرائيل سياسة "حسم الصراع" والتي تمثلت :

أولاً: التوسع الاستيطاني وإفراغ الأراضي من أصحابها الفلسطينيين ومنعهم من التواجد فيها شرعنه البؤر الاستيطانية.

ثانياً: زيادة الضغط والتضييق على الفلسطينيين بهدف تجميعهم في مناطق معينة وتهجيرهم من خلال الحواجز العسكرية والإغلاقات واعتداءات الجيش والمستوطنين على التجمعات الفلسطينية (حنيطي، 2025، 148).

فعملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 حتى الان على ممارسة وتطبيق عدد من السياسات للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بهدف احداث التفوق الديمغرافي لليهود على حساب السكان الفلسطينيين الاصيلين من خلال التصدي الديموغرافي المباشر، تمثل في تشجيع الإنجاب عند الإسرائيليات، الهجرة التي استقبلتها "إسرائيل" خلال السنوات الأخيرة لرفدها بالسكان لزراعتهم كمستوطنين، لتطويق نتائج التفوق الديموغرافي الفلسطيني، التي لا يمكن وصفها إلا بالعنصرية (عطية، 2021، 13–14) وتتمثل في:

أولاً: جدار الفصل العنصري:

هو الجدار الذي تعمل إسرائيل على بنائه حالياً على أراضي الضفة الغربية، ويأخذ هذا الجدار صوراً عدة من حيث الامتداد والشكل والطبيعة، ويعزل التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن بعض وعن أجزاء واسعة من الأرض المحتلة سنة 1967، تسمية بجدار الفصل العنصري تعتمدها

مجموعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية على اعتبار أن الجدار يأتي لفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين، بطريقة تؤدي إلى تدمير مقومات وجود الشعب الفلسطينيفوق أرضه (جبر، 2005، 6، 12) ، ويعتبر الجدار الفصل العنصري إحدى سياسات إسرائيل الاستيطانية التي تهدف إلى التهويد الجغرافي والديمغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي شكل معناة واضرار مباشرة للفلسطينيين متمثلة في هدم المنازل ومصادرة الأراضي، أو أضرار ناشئة عن عزل التجمعات السكانية على جانبي الجدار، ومنع حرية الحركة والتنقل، وهما الأمران اللذين يشكلان الضرر الأبرز الذي ينعكس على حياة الفلسطينيين بأشكال عديدة من المعاناة، كالتهجير الداخلي، وتشتيت شمل الأسر ومنع التواصل بين العائلات، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، والعمال إلى أماكن عملهم، والطلاب والمدرسين إلى مدارسهم وجامعاتهم، والمرضى والطواقم الطبية إلى المستشفيات وأماكن الرعاية الصحية، وغيرها(إبحيص، عايد، 2010، 41).

ثانياً: هدم المنازل والمنشأة

سياسات الهدم للمنازل الفلسطينية قائمة منذ الاحتلال عام 1967، زادت وتيرتها الى جانب العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ولم تعد تتركز في الأراضي المصنفة (C) بل إمتدت لتشمل كافة الأراضي المحتلة وغالباً ما يتم تبريرها لمخاوف أمنية، بعد 7 أكتوبر 2023، تمَّ تنفيذ ما 1074 عملية هدم. لفهم الأمر بشكل أوسع، فإن الرسم البياني الآتي يوضح أعداد الهدم وأعداد المهجرين على مّر السنوات، فمنذ عام 2017 وحتى عام 2023(JLCA, 2024)،وهذه السياسة تستخدم كأداة لإعادة هندسة الخارطة السكانية الفلسطينية في القدس والضفة الغربية والنقب. كما أن عمليات الهدم تتنوع بين هدم عقابي، وهدم أمني سياسي، وهدم تنظيمي بحجة البناء غير المرخص، مبيناً أن المرحلة الراهنة تشهد توسعاً خطيراً في هذه السياسات، خاصة بعد القرارات الأخيرة بتوسيع معايير الهدم لتشمل منازل منفذي العمليات، التي تسبب إصابات بسيطة(صدى الاعلام، 2025)،بهدف إحداث التغير الديمغرافي والجغرافي في الأراضي المحتلة لصالح عمليات الاستيطان في المناطق(C)،حيث ترفض حكومة الاحتلال المصادقة على توسعة المخططات الهيكلية للتجمعات الفلسطينية، لمنع النمو الطبيعي السكاني وحصر السكان في مناطق(A,B)، وافراغ المناطق الفلسطينية المصنفة (C) من سكانها، لأغراض الاستيطان. يوضح الرسم البياني (2) التي حصل عليها الباحث من موقع (اريج، 2025) عدد المنازل والمنشأة التي تم استهدافها في الضفة الغربية المحتلة.

رسم بياني (2،2)المباني والمنشأة التي تم استهدافها من قبل سلطات الاحتلالي الضفة الغربية

ثالثا: الحواجز العسكرية

عبارة عن ساتر ترابية أو كتل أسمنتية ضخمة او بوابات معدنية تسد بها الطرق من الاتجاهين ، وتقف أمامها السيارات المحملة بالركاب من المواطنين الفلسطينيين، تنتظر وقت أن يسمح لها بالمرور من قبل جنود الاحتلال الإسرائيليين المدججين بالسلاح، والمتحصنين خلف الكتل الإسمنتية وفي أبراج المراقبة على أهبة الاستعداد لإطلاق الرصاص الحى على أيَّة سيارة فلسطينية تحاول اجتياز الحاجز دون الإذن له، بالإضافة إلى عدم السماح للمشاة أن يجتازوا الحاجز على الإطلاق (بتسيلم، 2007، 12) تشكل هذه الحواجز عقاباً وانتقاماً جماعيا لأبناء الشعب الفلسطيني ، وهي إن تسترت بأهداف أمنيه تكتيكية يتذرع بها دائماً جيش الاحتلال ، تتركز في منع تحرك وانتقال الناشطين الفلسطينيين من مكان لآخر ، والحيلولة دون نقل الأدوات القتالية (الحصار الأمني)، ولكن الهدف الاستراتيجي الأساس ، تحطيم نفسية المواطن الفلسطيني ، ودفعه نحو اليأس والإحباط والتفكير بالهجرة وترك البلاد ، وهذا تؤكده الناشطة اليهودية في مجال حقوق الإنسان "يهوديتكيشيت"، 2007 بقولها "أعتقد أن لا علاقة لهذه الحواجز بأمن دولة إسرائيل"(مركز المعلومات في الأرض المحتلة بتسيلم،2007، 8)، إن سياسة وضع الحواجز وإعاقة حركة التنقل تنتهكأبسط الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية للأفراد والجماعات، وفي مقدمتها حقهم في حرية الحركة والتنقل، والعمل والسفر(ربيعة، دويكات، 2023، 876)،وتتركز هذه السياسات في ثلاث مناطق فلسطينية ضمن المناطق المصنفة (C)،لخلق بيئة معيشية طاردة للسكان الفلسطينيين الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ورعي الأغنام:

1- منطقة الأغوار.

2- مناطق جنوب جبال الخليل.

3- المنطقة المحيطة بالقدس (الأعرج، 2019، 150).

رابعا: عنف المستوطنين

أقيمت البؤر الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في عهد حكومة اليمين عام 1996، التي أدّعت وقتها أنها غير قانونية، ولكن على أرض الواقع تعمل كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على دعم هذه البؤر بكافة الأشكال، للمحافظة على الاستمرارية والنمو من خلال الدعم المالي والقانوني وسن القوانين مثل قانون التسوية لهذه البؤر، وغض الطرف عن اعتداءات المستوطنين في هذه البؤر على السكان الفلسطينيين(قبعة، 2023، 106)،لإحداث الهيمنة والسيطرة على الأرض من خلال مجموعة من السياسات الاستيطانية وخاصةً الاستيطان الرعوي والزراعي الذي انتشر في الآونة الأخيرة بحماية الجيش، المتمثل بمجموعات صغيرة من المستوطنين وقطيع من الأغنام بالرعي في الأراضي الفلسطينية، وتدمير المحاصيل الزراعية، وقطع الأشجار، وطرد الرعاة الفلسطينيين من أراضيهم، ومنعهم من الوصول إليها، وفرض قيود على حركتهم وتهجيرهم من أماكن سكناهم بفعل الاعتداءات اليومية والضغوطات، وشق الطرق لربط المستوطنات ببعضها(المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2025).

وفقاً لتقرير منظمة مجموعة الأزمات الدولية 6 نوفمبر 2023 أنه في النصف الأول من عام 2023، شن المستوطنون591 هجوماً على الضفة الغربية المحتلة، بمتوسط 95 هجوماً شهرياً أو نحو ثلاثة كل يوم ويمثل المتوسط الشهري بزيادة بنسبة 39% على المقياس نفسه في عام 2022، ارتفعت الهجمات بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، إلى مستوى غير قياسي وهو سبع هجمات يومياً بحماية من الجيش والشرطة الإسرائيلية(زونسزبن، 2023)، لمهاجمة التجمعات الفلسطينية في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة؛ وبعض المستوطنين يرتدون الزي العسكري أثناء هجماتهم ، كما حدث في قرية الرديم.

وتكثر وتشتد هذه الهجمات العنيفة في المناطق الريفية المحيطة بمدينة الخليل،ممّا أجبر الفلسطينيون على مغادرة مساكنهم تحت وطأة هجمات المستوطنين التي تتمثل بأحراق المنازل، واطلاق النيران وسرقة الأغنام، وأغلاق الطرق، وتخريب الممتلكات والاعتداء الجسدي والتهديد والتفتيش الجسدي (أبو هواش، 2023)، مدعومة حكومياً من خلال سن القوانين، لتسهيل السيطرة على الأراضي وشرعنه البؤر الاستيطانية، وتخصيص الآلاف من الدونمات لغرض الرعي الاستيطاني وإنشاء البنى

التحتية لهذه البؤر، ورصد الميزانيات لتنفيذ هذه السياسات(بركات، 2025)، لتكون نقطة انطلاق لاعتداءات المستوطنين المسلحين بحماية الجيش، لتدمير المحاصيل الزراعية الفلسطينية واقتلاع الأشجار المثمرة التي تعتبر رمزاً للهوية الفلسطينية ومصدر دخل وطرد الرعاة من أراضيهم، وطرد العائلات من أماكن سكناهم، وتشجيع المستوطنين للانتقال للعيش في هذه البؤر الاستيطانية (أريج، 2024).

ويرى الباحث أنّ سياسات إسرائيل الاستيطانية متغيرة بما يخدم أهدافها في السيطرة على الأرض الفلسطينية وانهاء الوجود الفلسطيني، وظهر هذا جلياً بعد أحداث العدوان على قطاع غزة بعد احداث السبع من أكتوبر لعام 2023، حيث عملت جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية على التعبئة اليهودية والتحريض على قتل الفلسطينيين بدوافع الانتقام، وتسليح المستوطنين وتزويدهم باللباس العسكري للجيش، لتنفيذ الهجمات والقتل والعقاب وإغلاق الطرقات والحد من حركة وتواجد الفلسطينيين في أراضيهم وتسهيل حركة المستوطنين لدفع الفلسطينيين للرحيل وفرض سياسة الأمر الواقع .

خامسا: الطرق الالتفافية

في عام 1983 تَّم الإعلان عن الأمر العسكري رقم (50) للطرق، وهذا الإعلان كان مرفق –بخرائط لإقامة مجموعة من الطرق الطولية والعرضية، التي تهدف إلتحويل الضفة الغربية الى جزر معزولة محاطة بالمستوطنات، وكان هذا المشروع الذي طُرح من قبل وزير الدفاع آنذاك، شارون والذي يقضي بإقامة كانتونات عربية معزولة بهدف السيطرة الأمنية الكاملة عليها.

ولقد تطور هذا الأمر عام 1990، عندما أصبح وزيراً للإسكان وطرح مشروع النجوم السبعة والقاضي بإقامة مجموعة من المستوطنات هدفها إنهاء الخط الأخضر و خلق واقع جديد(الشرق الأوسط، 2023، 93)،لتمكين إسرائيل إعادة رسم خارطة الضفة الغربية، لخلق وقائع مكانية جديدة للحد من التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من الاستفادة من الأراضي الواقعة بين الطرق الالتفافية والمستوطنات المنتشرة ضمن مخطط معد في جميع انحاء الضفة الغربية (العزة، 2017، 58)، ولم تكتفِ إسرائيل بشق الطرق وإنما منحتها حرماً بمتوسط عرضه 150مً على جانبي الطريق، ومنعت إقامة أي نوع من البنى التحتية الفلسطينية في هذا الحرم،أي انها صادرت 140 ألف دونم من الأملاك الفلسطينية الخاصة، ومزقت التجمعات الفلسطينية عن بعضها للحد من التوسع الفلسطيني.

وبذلك دمرت هذه الطرق الأراضي الزراعية ومشاريع الري وغيرها من المنشآت الفلسطينية القائمة. وتَّم تقسيم هذه الطرق الالتفافية إلى ثلاثة أجزاء: جزء ممنوع على الفلسطينيين استخدامه بالكامل، وجزء يُسمح لهم باستخدامه بشكل جزئي، وجزء مسموح استخدامه بشكل مقيد. وتعمل إسرائيل على إنشاء البنية التحتية والطرق الالتفافية كذريعة لمصادرة الأراضي الفلسطينية (اسعد، 2020)، توضح الخارطة (2) التي حصل عليها الباحث من (اسعد، 2020) تقسيم الضفة الغربية من خلال الطرق الالتفافية.

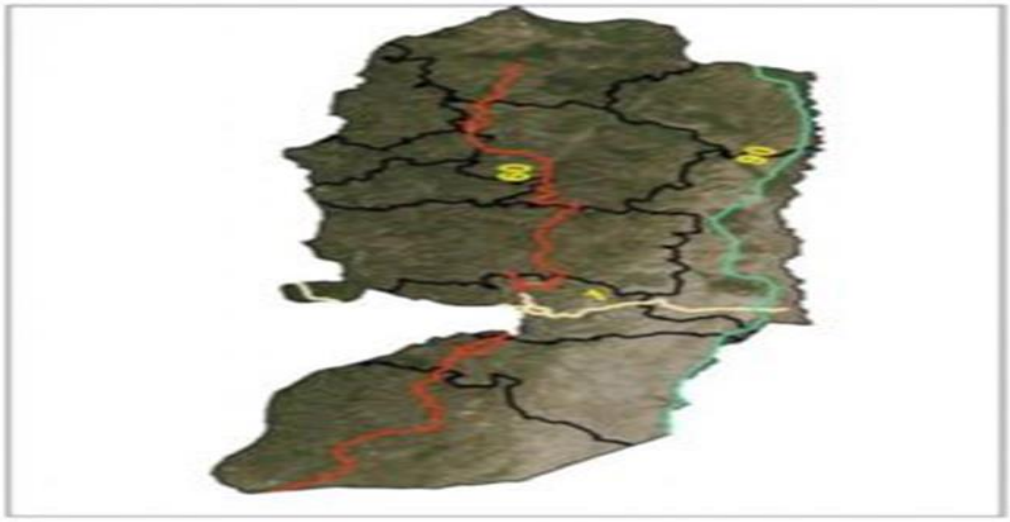

خارطة (2،2) توضح كيف يقسم شارع 90 و60 الضفة الغربية

سادساً: معدل الزيادة السكانية والتركيب (النمو الطبيعي للسكان)

يشكل الفهم العميق لواقع السكان في فلسطين واحتياجاتهم استجابة ذات أهمية بالغة في فهم التكوينات السكانية وتفسيرها، خاصة تلك المرتبطة بالتوزيع الديموغرافي وتحولاته وتغيراته؛ إذ تتسم الأراضي الفلسطينية بأنماط فريدة للمكونات السكانية، نتاج الواقع السياسي الذي تعيشه فلسطين، وما رافق هذا السياق من عمليات التهجير القسري، التي جعلت حوالي نصف مكونات الشعب الفلسطيني يعيش خارج فلسطين. كما أن التحول الديموغرافي ما زال مكونا رئيساً مرتبطاً بارتفاع معدل الخصوبة مقارنة ببقية الدول العربية، ما أدى إلى بقاء معدلات نمو السكان مرتفعة؛ إذ بلغ عام 2020 نحو 2.4%، مع العلم أن العالم ينمو بمعدل لا يتجاوز 1.1 % سنويا""(دريدي، 2020، 202)، فقد سجلت إحصاءات العام 2023 عدد الفلسطينيين 14.5مليون فلسطيني في العالم منتصف عام 2023

منهم 5.48 مليون فلسطيني في دولة فلسطين 2.78 مليون ذكر و2.70 مليون أنثى. بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي 3.25 مليون نسمة، منهم 1.65 مليون ذكر و1.60 مليون أنثى، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة حوالي 2.23 مليون نسمة، منهم 1.13 مليون ذكر و1.10 مليون أنثى(الإحصاء الفلسطيني، 2023) وسجلت مؤشرات لمعدل الزيادة السكانية لكلا الطرفين الفلسطيني واليهودي، معدل الزيادة السنوية الطبيعية للسكان اليهود (1.9) مقابل (2.8) للفلسطينيين، ومن هنا يلاحظ أن معدل النمو عند الفلسطينيين أعلى منه عند اليهود حتى داخل الأراضي الفلسطينية، حيث سجل معدل النمو لفلسطيني 48 حوالي 2.2% وللفئات الأخرى 3.8%، وسجلت المؤشرات معدل الخصوبة عند اليهود (3.1طفل) لكل امرأة أي 30 طفل لكل 10 نساء يهوديات بالمقابل المرأة الفلسطينية تلد ما متوسطه (41.1 طفل) أي 41 طفل لكل 10 نساء؛ إذن معدل الخصوبة عند المرأة الفلسطينية أكثر من المرأة اليهودية داخل فلسطين رغم تراجع معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية حيث كان يسجل 8.47 في السبعينات؛ و 6.0 مواليد عام 1997 ؛ أيضا من ناحية التركيب العمرى للسكان وهو يعد من العوامل الهامة المؤثرة في النزاعات، فالشباب كفئة عمرية لا يعدون عوائل لأسرهم ويسهل تجنيدهم عسكرياً في أي نزاع، ويمتاز المجتمع الفلسطيني بأنّه مجتمع فتى حيث تشكل نسبة تقل أعمارهم عن 30 عام 70% من السكان وتبلغ نسبة من هم دون 15 عام 40% من مجمل السكان(عيد، 2024، 473) .

3.3.2 ثانياً: السياسات الاستيطانية على التركيبة الديمغرافية في خلة طه

السياسات الاستيطانية المطبقة في منطقة خلة طه جزء من خطة استراتيجية معده مسبقاً من قبل دولة الاحتلال للسيطرة على أكبر مساحة جغرافية فلسطينية بأقل عدد من السكان الفلسطينيين، طبقا لسياسة الحدود المطاطية لدول إسرائيل،لأحداث الربط بين مستوطنة نيجهوت والبؤر الاستيطانية المقامة وربطها بالأراضي المحتلة عام 1948، وسنوضح ذلك من خلال السيطرة الإدارية وحقوق الملكية في خلة طه أولاً، خلة طه منطقة حدودية ثانياً، خلة طه بين التهويد والضم ثالثاً، آليات التهويد خلة طه رابعاً، الاعتبارات المستقبلية ل خلة طه خامساً.

1.3.3.2 السيطرة الإدارية وحقوق الملكية في خلة طه

بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراض الفلسطينية عام 1967، عملت إسرائيل على تجميد العمل بتسوية الأراضي المحتلة، الذي بدأ في عهد الإدارة الأردنية استنادا للأمر العسكري (291) لعام 1968، لتجاوز هذا الأمر أصدر الحاكم العسكري الاسرائيلي عام 1971، الذي يتيح للمستوطنين شراء الأراضي الفلسطينية عبر شركات مسجلة في الإدارة المدنية، وحصرت اتفاقية أوسلو 1995 تسجيل الأراضي في المناطق المصنف A,B (إسحق، آخرون، 2025)، وعدم تسجيل الأراضي المصنفة C أداة للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية في انتهاك واضح لحقوق الفلسطينيين في الملكية فضلاً عن حق السكن والمأوى والغذاء لصالح الاستيطان، هو تعزيز لعملية الضم غير القانوني الذي يؤدي إلى تثبيت الملكية لصالح المستوطنين،ويعرض الفلسطينيين لخطر الإخلاء القسري(الأمم المتحدة، 2025)مارست سلطات الاحتلال سياسةأستخدم القوانين والأوامر العسكرية لإفراغ المنطقة من أهلها لصالح المستوطنين وتنكر الوجود الفلسطيني الذي يمتلك وثائق الملكية للبيت الذي يسكنه وارضة التي يزرعها، كماحدثللمواطن المتضررالذي تمَّ هدم منزله وطرده بقوة السلاح بحجة أنَّ البيت غير مرخص على الرغم من اتباعيه الأساليب القانونية للطعن في القرار(POICA, 2022)، كما هو موضح بالملحق رقم(1)، كما افاد المواطن المتضرر(م، مقابلة شخصية، 2025/2/17)، بأنه يملك أوراق ثبوتية وإخراج قيد في ارضة بالرغم من ذلك، تم هدم المنزل واقتلاع أشجار الزيتون وتَّم طرده من أرضه .

2.3.3.2 خلة طه منطقة حدودية

تقع خلة طه في الحوض الطبيعي رقم (4)" أم حذوه" يحدها من الشرق قرية الطبقة وهي أقربما تكون لها وبلدة بيت عوا من الجهة الغربية، ومن الجهة الجنوبية تحدها المستعمرات (نيجهوت وجفعات هبستان)، ومن الشمال أراضي مدينة دورا الغربية ودير سامت (أبحاث الأراضي. 2023). توضح الخارطة (3) التي حصل عليها الباحث من (كرم نبوت، 2025) موقع خلة طه وأنها متصلة مع الأراضي المحتلة عام 1948، من خلال الأراضي المصنفة C.

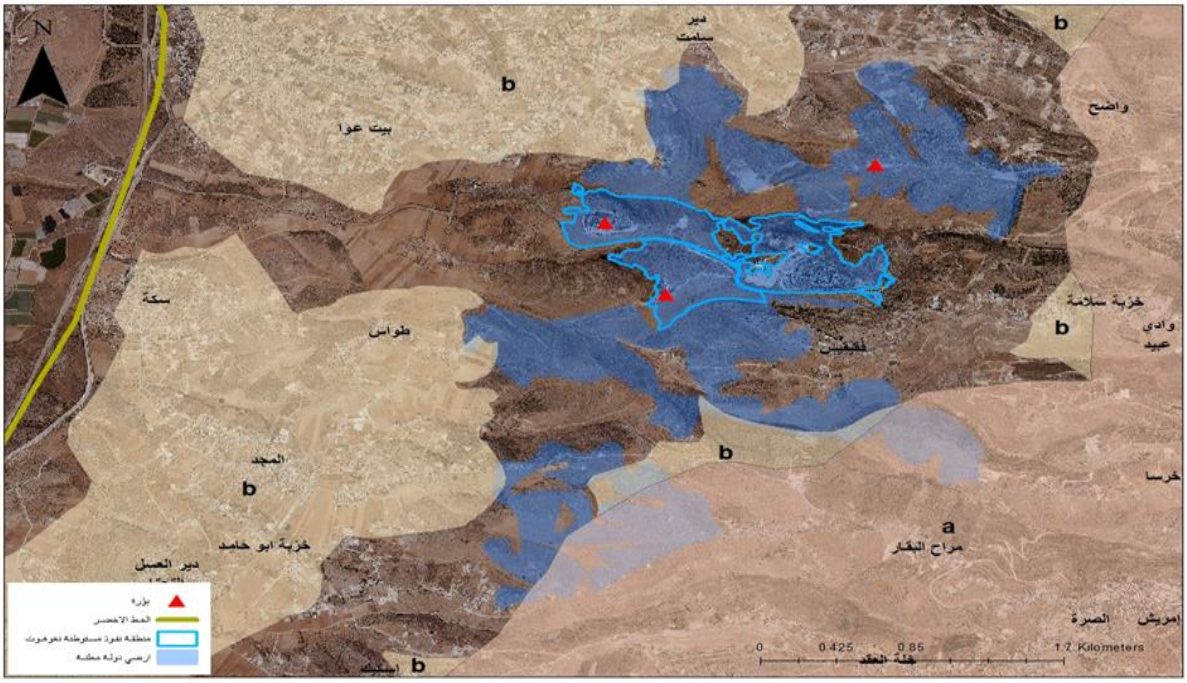

خارطة (3،2) تظهر موقع خلة طه

3.3.3.2 خلة طه بين التهويد والضم

اعتمدت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية على سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال القوانين العثمانية والتعديلات التي أجريت عليها التعديلات لتلبية الهدف الاستراتيجي لها، ما بين عام 2017 لغاية 2021 بنت إسرائيل أكثر من 50 مستوطنة لعائلات منفردة منها أكثر من 35 بؤر استيطانية رعوية لأغراض رعي الأغنام وبناء المزارع، وعملت على تقديم كافة أشكال الدعم المالي والبنى التحية والحماية للاستيلاء على الأراضي والموار المالية (يشدين، 2022)، واستغلت إسرائيل الحرب على غزة 2023، لتسريع وتيرة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

وهذا ما عبرت عنه وزيرة الاستيطان "اوريت ستروك" في حكومة نتنياهو في حديثها مع إذاعة الجيش الإسرائيلي بوصفها هذه المرحلة بأنها معجزة من حيث كثافة وتسارع الاستيطان :" أشعر مثل شخص يقف على إشارة خضراء، وفجأة تحول الضوء إلى أخضر" (الخطيب، 2023)، لإدراكها أن المشاريع الاستيطانية قائمة على العنصر الغير قابل للاختزال المتمثل في الاستحواذ على الأرض، من خلال استنساخ وإعادة انتاج نظام الدولة الغربية في الفضاء المستعمر من فرض للسيادة، وسن القوانين لنزع شرعية الانتماء الفلسطيني التاريخي على أرضة تمهيداًلإحداث اقتلاع ممنهج للشعب

الفلسطيني، وإنشاء تكوين اجتماعي استعماري استيطاني من منطلق إحلال المستوطن مكان الفلسطيني، باستخدام القوانين التي تحكم الدولة بمراقبة التنقل والتحرك السكاني (مريثي، 2025).

ومصطلح مفهوم الجدار الأمني في السياسة الإسرائيلية ليس حدود فعلية، ويعتبرونه المفتاح لفهم الخطوط المحتملة لحل الدولتين، حيث يراهن سموتريتش على أنَّ البناء خارج الجدار سيصل الى نقطة اللاعودة، بحيث يتم الضم للأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع(ماكوفسكي، 2023)، وهذا ما أكدة خبير الاستيطان (خ، مقابلة هاتفية، 2025/2/26) أن إسرائيل تسعى الى تحويل هذه البؤرة (خلة طه) وبؤرة جفعات هبستان إلى أحياءتابعة لمستوطنة نيجهوت،التي ترتبط مباشرة مع الأراضي المحتلة عام 1948، والسيطرة على قمم جبال المنطقة الغربية المشرفة على منطقة الساحل، وهي ضمن البرنامج الإسرائيلي للسيطرة على قمم الجبال وصولاً الى منطقة دير نخاس في الأراضي المحتلة 1948 ضمن مفهوم عنق الزجاجة(نقاط الضعف) حيث يسعى المستوطنون من خلال عمليات الرعي في هذه المنطقة المصنفة Cللسيطرة على الأراضي الممتدة من خلة طه الى منطقة الجدار، ما يخشاه السكان الفلسطينيين بمنطقة خلة طه والمحيطين بها أنَّ يتم نقل الجدار الأمني ليشمل المنطقة بالكامل كما يظهر بالخارطة(3) أعلاه ذات اللون البني المصنفة(C)؛ لتصبح ضمن حدود الأراضي المحتلة عام 1948، من خسارة لأراضيهم ولمصادر رزقهم، وتقسيم المناطق وتفتيتها ومحاصرتها وجعلها غير قابلة للحياة.

وفي أعقاب حديث وزير المالية الإسرائيلية بتسلئيلسموتريتش بتاريخ 3 سبتمبر2025، ان إسرائيل تعمل على إعداد خطط لضم أراضي في الضفة الغربية المحتلة لمنع إقامة الدولة الفلسطينية(هايون، 2025)وصدور الأمر العسكري رقم ب/521/1، بتحويل مستوطنة نيجهوتإلى مدينة وتوسعتها بمساحة (291) دونماً لتشمل جميع الاراضي وصولاً لمنطقة مراح البقار، لتشمل البؤر الاستيطانية –جفعاتهبستان و ميرشالم– لإقامة 102 وحدة استيطانية جديدة ، حسب التحليل الذي أجراه مركز البحث الطبيعي للمخطط العملي للاعتراض، أنه يستهدف الأراضي المحتلة في المواقع الآتية: جزء من الحوض الطبيعية رقم 21 في موقع فقيقيس، جزء من حوض رقم 4 موقع أم المحذورة خلة طه.يوضح الجدول (3) الذي حصل علية الباحث من موقع (POICA, 2019) طبيعة الانشاء الذي سيتم أقامته على أجزاء من منطقة خلة طه ضمنا لموقع الجديد لمشروع مدينة نيجهوت الكبرى كما في ملحق رقم (2) ورقم (3)

الرقم	طبيعة الاشغال	المساحة / دنم	عدد الوحدات
.1	وحدات سكنية فئة أ	25.6	78
.2	وحدات سكنية فئة ب	6.3	24
.3	مباني	20.1	
.4	المتاجر العامة	6.4	
.5	منطقة الأشغال	6.4	
.6	منشآت هندسية	5.07	
.7	منطقة جماهيرية واسعة	6.7	
.8	مواقف عامة	6.9	
.9	مناطق مفتوحة	88.8	
.10	طريق قائم	29.4	
.11	طريق مقترحة	29.4	
.12	طريق مع العمل	50.1	

جدول (3،2) طبيعة الانشاء الذي سيتم اقامته على أجزاء من منطقة خلة طه

4.3.3.2 آليات التهويد ل خلة طه

تسيير السياسات الاستيطانية الإسرائيلية لتهويد الأراضي الفلسطينية ضمن خطة استراتيجية ممنهجة تهدف الى إحداث التغير الديمغرافي والجغرافي وفرض السيادة بحكم الأمر الواقع، وسنوضح الآليات المستخدمة في التهويد في خلة طه، وتتمثل مصادرة الأراضيباستخدام القوانين والاوامر العسكرية وفصل المنطقة عن محيطها أولاً، البؤر الاستيطانية الرعوية وهجمات المستوطنين ثانياً.

أولاً: مصادرة الأراضي وهدم البيوت باستخدام القوانين والأوامر العسكرية.

استخدمت إسرائيل مجموعة من الاستراتيجيات لإدارة السكان الفلسطينيين بهدف السيطرة على حجم وتركيبة السكان من خلال الجدار ونقاط التفتيش، وتقييد الوصول لمناطق معينة بهدف إعادة هندسة الديمغرافيا والتلاعب بالتركيبة السكانية من خلال سياسات هدم المنازل ومصادرة الأراضي (ابوديه، 2025، 470) بحجة أن هذه الأراضي هي صخرية، ومعلنه أنها أراضي دولة، بهدف مساعدة المستوطنين على الانتشار في المناطق المصنفة C والقريبة من التجمعات الفلسطينية.

حيث يستغل المستوطنون ذلك في إقامة البؤر الاستيطانية والرعوية والزراعية فيها، وتكون نقطة انطلاق لهم لتنفيذ اعتداءاتهم على التجمعات الفلسطينية، والسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي كما حدث في خلة طه(المركز الفلسطيني لقوق الانسان، 2025)، وتعمل على منع البناء في هذه المناطق ورفض وصلها بالخدمات الأساسية ومنع شق الطرق لفصلها عن محيطها، وعندما لا يجد الفلسطينيون مفر من ذلك يبنون البيوت بدون تراخيص، فتصدر الإدارة المدنية قرارات الهدم لهذه البيوت وهدم جميع المرافق التي انشأها الفلسطيني كالألواح الشمسية وآبار المياه وطرق تَّم فتحها بهدف تجميع الفلسطينيين في مناطق محصورة يصبحون غير قادرين على كسب رزقهم من الزراعة ورعي الأغنام(بتسليم، 2017).

وهو ما أكدته مؤسسه يشدين (ف ق، مقابلة هاتفية، 2025/3/9)، تعمل إسرائيل على السيطرة على الأراضي في منطقة خلة طه بحجة أنها أراضي دولة وأرض وعر غير مستخدمة ومستندة على الأوامر العسكرية، وهذه المنطقة بحسب الخرائط الجوية 2023 توجد فيها بيوت سكنية فلسطينية صدرت فيها أوامر عسكرية بالهدم توجد فيما تسمى أراضي الدولة، وكذلك أوامر هدم في أراضي خاصة مصنف(C) خارج حدود أراض الدولة وتحمل ارقاماً كما هو ظاهر على الخارطة تحمل الرقم (20 متبوع بأرقام أخرى) كما في الملحق رقم (4)، وإسرائيل تستخدم مصطلح الحيز الأمني لحماية هذه البؤرة الاستيطانية من المناطق والقرى الفلسطينية القريبة، بهدف التضيق والتقيد والتحكم في حركتهم والتأثير النفسي وارتفاع التكلفة الاقتصادية للانتقال من القرية إلى أخرى من خلال استخدام طرق بعيده، كما في الملحق رقم (5) الذي بموجبة رفضت محكمة الاحتلال فتح الطريق الذي أغلقة المستوطنون والذي يربط خله طه بالقرى الغربية للمدينة بحجة المحافظة على أمن المستوطن، الذي أدى الى عدم قدرة المواطنين على الوصول الى أراضيهم، وكذلك لمحاولة تفتيت النسيج الاجتماعي ومنع الزيارات العائلية للأهل والأصدقاء. يوضح الجدول (4) الذي حصل علية الباحث من (POICA, 2020) اخطارات الهدم في خلة طه بحسب ما ورد في الأوامر العسكرية الاسرائيلية.

رقم الاخطار	الجهة	المنشأة
20528	محمد محمود قطيل	قطعة ارض محفورة لاشغال منزل 200م2
20529	بلدية دورا	شبكة توصيل كهرباء 300م2+خزان مياه 100م2
20530	مفيد عبد الرحمن حمدان	منزل قيد التشطيب مساحة 70م2 ستقطنه عائلة مكونه من 8 أفراد بينهم 6 أطفال
20531	مفيد عبد الرحمن حمدان	قاعدة لبناء منزل من الباطون
20532	مفيد عبد الرحمن حمدان	قطع ارض محفورة لاشغال منزل 150م2
20533	مفيد عبد الرحمن حمدان	قطع ارض محفورة لاشغال منزل 150م2

جدول (2،4) اخطارات هدم في خلة طه 14 سبتمبر 2020

ثانياً: البؤر الاستيطانية الرعوية وهجمات المستوطنين.

الاستيطان بالحيوانات ظاهرة مزدوجة مكونة من استغلال الحيوانات لاستعمار الأرض والناس والحيوانات المحلية ومن جهة أخرى لفرض انظمة وقوانين وممارسات، على غرار الأوروبيين الذين استخدموا الماشية كشريك في الاستيطان واستبدال الثروة الحيوانية والزراعة المحلية، لأحداث تغير في حياة السكان الأصليين وظروف حياتهم (زحالقة، 2021).

وتتمثل السياسات الاستيطانية الرعوية كما في منطقة خلة طه من خلال منح إدارة الاستيطان عقود للمستوطنين بإنشاء البؤر والمزارع الاستيطانية الرعوية وتأجيرها لمستوطن أو اكثر، لأغراض الرعي والزراعة للسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، باستخدام الماشية بكافة أنواعها من خلال رعي الأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من دخول أراضيهم بهدف تهجير السكان الفلسطينيين واقتلاعهم بشتى الوسائل بتمويل من الحكومة الإسرائيلية من خلال إقرار الموازنات للاستيطان، واستثمارات الصندوق القومي اليهودي في هذه البؤر، والتمويل الشعبي اليهودي(وكالة وفا، 2025)،كما في الملحق (6) لتقرير للأمم المتحدة انَّ عنف المستوطنين وهجماتهم وترهيبهم للفلسطينيين أدى الى تهجير اربعة تجمعات فلسطينية منذ بداية 2022، كذلك منع وصول الرعاة الفلسطينيين إلى أماكن الرعي، سبب رئيس لإجبارهم على مغادرة منازلهم (الأمم المتحدة 2023).

وتسعى إسرائيل من خلال إقامة هذه البؤر الاستيطانية إلى تهويد المنطقة ومصادرة الأراضي وتوفير الظروف والبنى التحتية اللازمة لاستقطاب المستوطنين لأحداث التغير الديمغرافي، وتضيق الخناق على السكان والتجمعات السكانية الفلسطينية، والسيطرة على المرتفعات الجبلية ممّا يمكن المستوطنين من السيطرة على طرق المواصلات والموارد الاقتصادية ومصادر المياه (القيق، 2010، 42)، بدأت البؤرة الاستيطانية الرعوية في خلة طه من خلال إقامة الخيام ووضع الكرفانات في التلة والسيطرة على الأراضي بحجة أنها أملاك دولة معلنة.

وتم السيطرة على مساحات واسعة تقع في منتصف التجمعات الفلسطينية وتم زراعة 400 دونم بأشتال العنب، لتغيب الوجود الفلسطيني تدريجياً، وربط هذه البؤرة بمستوطنة نيجهوت بطريق تَّم تعبيده وتَّم هدم العديد من المنازل الفلسطينية في هذه المنطقة ومنع وصول الناس لأراضيهم (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025) لفلاحتها وزراعتها، حيث عمل المستوطنون على اقتلاع الأشجار وتخريب المزروعات ومنع رعاة الأغنام من الوصول للمراعي والتضيق عليهم في الوقت الذي يمسح للمستوطنين بحرية الحركة والرعي بأملاك الخاصة الفلسطينية، والقيام بتنفيذ هجمات جسدية على السكان دون حسيب، والعمل على اغلاق الطرق الواصلة بين البلدات المحيطة بهذه البؤرة ومنع تواصلها الجغرافي للتضيق على الناس لتهجيرهم (الشويكي، 2025)، كما أفاد أحد المواطنين المتضررين (م س، مقابلة شخصية، 2025/4/19) ، أني تعرضت للضرب والاهانة والتهديد من قبل قوات الاحتلال ومستوطنيه، تم منعي من رعي الأغنام في الأراضي التي املكها في خلة طه، وتَّم تفتيش بركس الأغنام لأكثر من مرَه، وفي النهاية لم استطع الإبقاء على أغنامي بسبب عدم قدرتي على الرعي وزيادة تكاليف تربية الأغنام.

وأفاد مواطن متضرر أخر(م ع، مقابلة شخصية، 2025/4/14)، منعت من رعي أغنامي وحصد المحصول من الأراضي التي استأجرها من مالكها منذ عشرات السنين من قبل الجيش والمستوطن الذي يرعى محصولي بأغنامه بقوة السلاح، ومُنعت من الوصول الى آبار المياه وتَّم سرقة مشارب الأغنام من قبل المستوطنين وتَّم الاعتداء علي وعلى بناتي بالألفاظ السيئة والمهينة امام الجيش، حتى وصل بأغنامهأمام بيتي ولكني باستمرار أقاومه واشتكلي علية ولكن لم يفعلوا له أي شيء، وأكد المواطن المتضرر(أ ع، مقابله شخصية، 2025/3/6) بدأت المضايقات منذ حضر المستوطن بحماية الجيش عمل على نصب خيمة على قمة تله طه، وتصليح قطعة أرض وزراعتها بالعنب ومن ثم عمل على شق طريق للربط بين مستوطنه نيجهوت والبؤرة الاستيطانية، وبدأت

المضايقات وتهديدي بالاعتقال والمنع من الوصول الى أشجار الزيتون واللوزيات لقطف الثمار إلا من خلال الحصول على تصريح من خلال الارتباط، وتقدمت لأكثر من مَره ولم أحصل على التصريح.

وهو ما أكدته مسؤولة الشؤون القانونية (ف ق، مقابلة هاتفية، 2025/3/9)إنشاء هذه البؤرة الرعوية بهدف السيطرة على المرتفعات المطلة على الساحل الفلسطيني وربط هذه المنطقة بمستوطنة نيجهوت، فصل القرى الفلسطينية عن بعضها وإفقاد المواطن الفلسطيني القدرة على الصمود من خلال الاعتداءات اليومية للمستوطنين ورعي وحرق وسرقة المحاصيل الزراعية، ومنع المواطن الفلسطيني من الوصول إلى أرضه للسيطرة عليها ، وتدمير الثروة الزراعية والحيوانية، فتصبح التكلفة الاقتصادية مرتفعة على الراعي والمزارع الذي يعتمد على تربية الأغنام وزراعة الأرض،فلجأ لبيع اغنامه.هذا ما أكدته الصور(6) (7) التي التقطها الباحث بتاريخ 2025/7/4 بما يقوم به المستوطنين بحماية الجيش بأغلاق الطرق بالسواتر الترابية ورعي الأغنام في المحاصيل الزراعية والأشجار، وأكدت الصورة(8) تدمير وتغير معالم الأرض والتي حصل عليهاالباحث من(مركز أبحاث الاراض، 2025) توثيق تدمير منزل في خلة طه، حصل الباحث من (ع أ، الباحث للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان) على صور (10) و(11) تظهر التنكيل بعائلة نوح الحروب في خلة طه وطردهم من بيتهم لهدمه.

صورة (6.2): اغلاق الطرق ومنع الوصول للأرض صورة (7.2): رعي المحاصيل والأشجار

صورة(8.2): تغير معالم أرض خلة طه

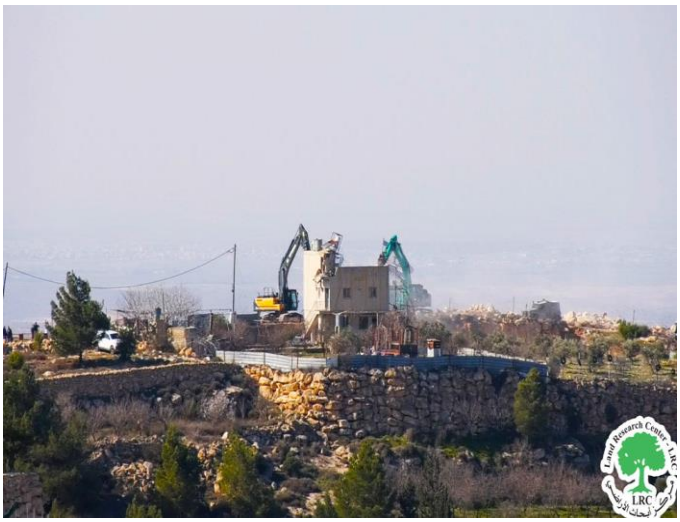

صورة (9.2): هدم منزل في خلة طه 2025/1/29

صورة(11.2): طرد عائلة من بيتهم لهدمه

صورة(10.2): اعتداء على مواطن

ثالثا: الاعتبارات المستقبلية لخلة طه

عملية الاستيطان والتهويد التي تحدث في منطقة خلة طه غير منفصلة عن الخطة الاستراتيجية للمشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، استناداً الى ما يسمى هشاشة الوضع الجغرافيلوسط إسرائيل حسب ادعاءاتهم في القمة الافتتاحية للسياسة الدولية لJNS في القدس، الذي عقد 28 ابريل 2025، اتفق السياسيون والمثقفون والناشطون الإسرائيليون على ضرورة تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية (يهوداوالسامرا)، لضمان الحقوق اليهودية والأمن في أراض

إسرائيل(إسحاق، 2025) فالخطط الإسرائيلية تسعى لربط المنطقة الساحلية لفلسطين المحتلة بغور الأردن من خلال شبكة من الطرقات، وإقامة كتلة استيطانية ضخمة (غوش عتصيون)، بعرض 6كم2 وعمق 15كم2.

تعمل على تطويق مناطق الخليل من الجهة الغربية بمستوطنة يتم انشائها في داخل إسرائيل(وكالة معا، 2025) وهذا ما اكده خبير الاستيطان(ع هـ، مقابلة شخصية، 2025/2/12)،أن سياسات إسرائيل الاستيطانية في الخليل تهدف الى طمس معالم الخط الأخضر من خلال بناء مستوطنات على طرفية؛ لأحداث الربط مع البؤر الاستيطانية والمستوطنات لما للخليل من أهمية دينية مدعاه من طرفهم، وكذلك خبير الاستيطان(خ، مقابلة هاتفية، 2025/2/26)،أن سياسية إسرائيل الاستيطانية في جنوب محافظة الخليل تتمثل بسياسة (عنق الزجاجة) من خلال السيطرة على القمم الجبلية المشرفة على الساحل الفلسطيني ، وربط مستوطنة تيلم وأدورا وصولاً لمستوطنة نحال نيجهوت والبؤر الاستيطانية المحيطة بها وصولا الى دير نحاس في داخل الخط الأخضر لأنهاء الخط الأخضر،من خلال إنشاء مستوطنات على طرفية وربطها بالمستوطنات في الأراضي المحتلة ضمن سياسة أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان الفلسطينيين، لمنع إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً. توضح الخرطة (4) التي حصل عليها الباحث من (مركز أبحاث الأراضي، 2025) التي تأكد ما تحدث به (خ ، مقابلة هاتفية، 2025/2/26)

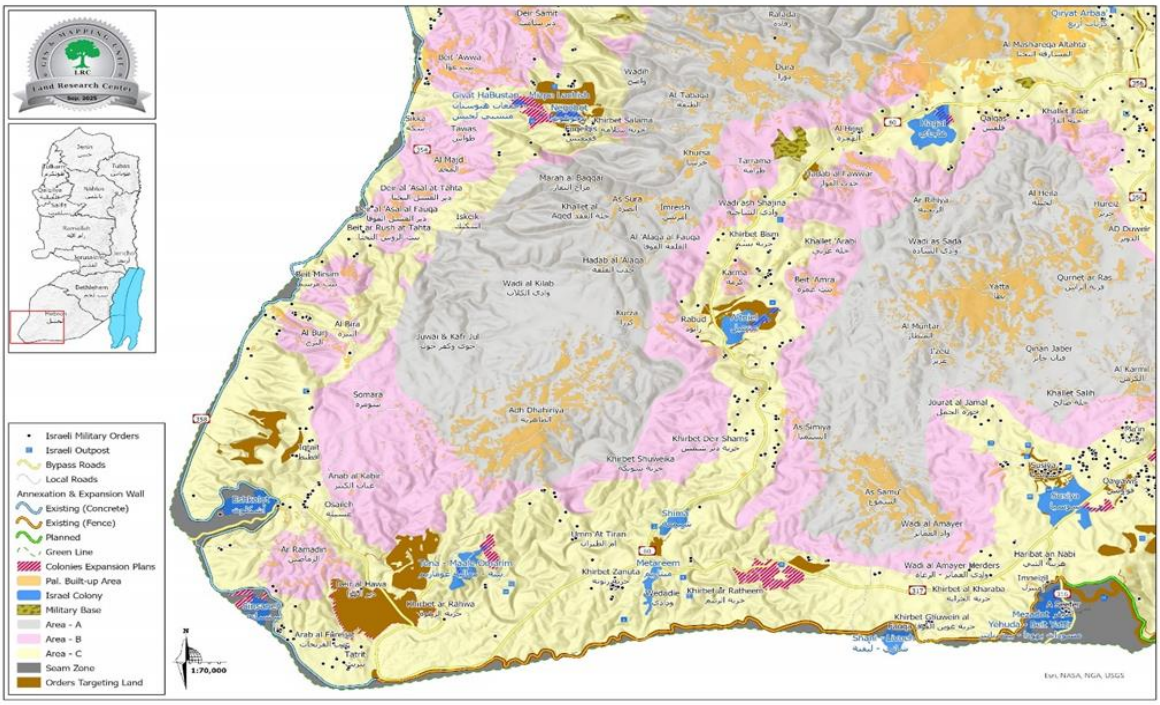

خارطة (4،2)خلة طه جزء من مخطط استيطاني لانهاء الخط الاخضر واحاداث الربط بين المستوطنات

4.2 المبحث الثالث: مساهمة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه.

1.4.2 تمهيد

يعتبر فكر الاستيطان حجر الزاوية للفكر الصهيوني الأول قبل قيام الدولة اليهودية، واستمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تنفيذ السياسات الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967، بهدف السيطرة على الأراضي وتهويدها وفصل السكان الفلسطينيين عن أرضهم، وتمزيق الشعب الفلسطيني والتضيق عليه وتهجيره من خلال اتباع لسياسات التدمير والتزييف، وسرقة الموروث الثقافي للشعب الفلسطيني في محاولة منها لإيجاد رابط بين المستوطن والأرض وربطها بالمعتقدات التوراتية، وسنوضح هذه السياسات من خلال تناولنا السياسات الاستيطانية الثقافية اولاً، والسياسات الاستيطانية الاجتماعية ثانياً، والسياسات الاستيطانية القانونية للاستيطان ثالثاً.

2.4.2 اولاً: مساهمة السياسات الاستيطانية الثقافية

الموروث الثقافي فهو تعبير عن اللغة وجملة العادات والتقاليد والمعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية المشتركة. يتطلب تماهي الأفراد والجماعات مع هذه المكونات الثقافية أساسا ماديا واستثماراً عاطفيا وسياسات وطنية جامعة. في هذا السياق يؤدي البعد السياسي دورا أساسيا، من خلال عملية بناء الدولة طويل الأمد أو المؤسسات شبه الدولانية، كحركات التحرر مثلا، في إنتاج وإعادة إنتاج النسق الثقافي الوطني(المالكي، 2015، 5)، تتكون الثقافة تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية وهى المكونات المادية وهى كل ما يستعمله الإنسان في حياته اليومية من أساس ومسكن وملبس ومباني وغيرها ، أساس المكونات الفكرية فتشتمل على اللغة والفن والدين والعلم، وأخيرا المكونات الاجتماعية المتمثلة في البناء الاجتماعي وهو هيكل المجموعة الاجتماعية من الناس (عواد، 2023، 69).

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في الرابع من حزيران عام 1967 م، استخدمت إسرائيل جميع الأساليب القمعية والعسكرية والإرهابية لتهجير البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني وتفكيكها من خلال التهجير والإبعاد ومصادرة الأراضي، ومن أهم التغيرات على الأراضي المصادرة إقامة المعسكرات والمستوطنات، ووضع إرشادات توضيحية بالعبرية على لوحات معدنية إرشادية وإعلامية وإعلانية، وبدأت بتغير مسميات مناطق الضفة الغربية وقسمتها إلى ثلاثة أقسام على الخرائط الجغرافية منها منطقة شمال الضفة وأطلق عليها (السامرة)، ووسط الضفة وجنوبها اسم (يهودا)

والقدس (أورشليم)، وعزز الاحتلال هذه المناطق من خلال إعلامه الرسمي ومعاملاته الرسمية المحلية والدولية(غانم، 2023، 118)،وعملية تهويد الأسماء والمعالم والمواقع التاريخية الفلسطينية، من التوجهات الصهيونية الأولى التي سبقت قيام الدولة عام 1948، وفسر تدشبن ما سمي بـ" صندوق استكشاف فلسطين" الذي قام بعملية مسح للبلاد بين 1871_ 1877، وجمع أسماء المواقع القديمة والخرائب والقرى، وأعدّ قوائم للأسماء تحوي أكثر من 10 آلاف اسم نقلت بحروف إنجليزية، وبعد ذلك طبع الصندوق خارطة لفلسطين الغربية على أربعة أشكال، الأولى: عليها الأسماء العربية الحديثة، الثانية: عليها أسماء العهد القديم، الثالثة: عليها أسماء العهد الجديد، الرابعة: عليها أسماء مصادر المياه وتوزيعه(حسن، 2011، 101)، وسعت إسرائيل من خلال سياساتها الاستيطانية إلى طمس الثقافة الفلسطينية من خلال تدميرها أو سرقتها ونسبها الى الموروث اليهودي، وقد تلازمت حركة الاستيطان في الضفة الغربية بشكل وثيق، مع معركة الآثار التي يخوضها الاحتلال مع الفلسطينيين، للسيطرة على الرواية التاريخية، وإخفاء الحق الفلسطيني في أرضة، وما يدل على ذلك هو إقامة المستوطنات في المناطق التي تحتوي على مواقع أثرية وتاريخية. بحسب وزارة السياحة الفلسطينية، يقع 450 موقعًا أثرياً داخل المستوطنات المبنية في الضفة الغربية، أو في مناطق امتدادها، الخاضعة بشكل كامل لنفوذ المستوطنين، والسيطرة العسكرية الإسرائيلية، لإيجاد أي دليل يثبت أحقيتهم بفلسطين (القواسمي، 2018، 8)،وفقاً لتقديرات دائرة الآثار الفلسطينية، فإنّ الجدارفي حالة اكتماله سيعزل أو يدمر نحو 2800 موقع ومعلم أثري معروف في الضفة الغربية،إذ إنه يمثل ما نسبته 7.23.3 من مجموع المواقع والمعالم الأثرية المعروفة في المناطق الفلسطينية، وأكثر من 7.12 من مجموع المواقع الأثرية المعروفة في فلسطين التاريخية. وأن الجدار دمر، كلياً أو جزئياً، نحو800 موقع أثري وبالتالي سيكون له تأثير كارثي في تراث فلسطين الحضاري، وفي قطاع السياحة فيها، لأن السياح يفدون إلى هذا البلد للتمتع بتراثه الثقافي الثري أساساً(يحيى، 2008، 6).

ولقد عملت الحركة الصهيونية منذ أكثر من قرن ونصف على وضع رواية تبرر وجودها في فلسطين، ولأجل هذا وضعت مخططات كثيرة لتهويد فلسطين ثقافياً، من أهمها توظيف علم الآثار في سبيل ذلك،فعملت على الاهتمام بالطبقات الأعمق التي تتوافق والفترة المدعية لوجود اليهود والهيكل، مع إهمال الطبقات العليا وخصوصاً الفترات الإسلامية، فتم التنقيب تحت مؤثرات التوراة والبحث عن آثار تدعم الروايات التي جاءت فيها، معتبرة إياها مسلمات، في الوقت نفسه لا يأتي علم الآثار في موضع الاهتمام الكافي لدينا(حسين، 2023، 111–112) لم تكتفِ الصهيونية، حركة وكيانا، باغتصاب الأرض الفلسطينية وبتهجير غالبية الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، وإنما عمدت إلى

محاولات طمس كل أثر يدل على الهوية العربية للبلاد وعلى ارتباط شعب فلسطين بها، فعملت على تقديم العهد الصهيوني الراهن بكل وقائعه ومفرزاته ومزاعمه دون اكتراث بالهوية العربية للمكان، وعملت على استغلال الآثار العربية في القرى والمدن الفلسطينية لكتابة تاريخ إسرائيل المزيف، وانسجاماً مع ذلك، أعدت سلطات الاحتلال أطالس «وموسوعات إسرائيلية» تضمنت تسميات عبرية لغالبية معالم البلاد(العالول 2023، 167–162) ، وكما تنطوي عملية الاستبدال هذه على سعي إسرائيلي محموم لترسيخ وعياً يهودياً وعبرياً لسكان بلاد لكل معالمها وأماكنها؛ إذ أن الغالبية الساحقة من السكان الإسرائيليين القادمين من أماكن مختلفة حول العالم، لم تكن لهم أي جذور بأرض فلسطين، لكن كان لهم ارتباطات متفاوتة باليهودية والعهد القديم، ومن هنا تَّم اللجوء إلى تسميات تاريخية وتناخيه "العهد القديم" لإحلالها مكان التسميات العربية (البهنسي،2015)، وتتلخص إستراتيجية الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة لمدينة القدس والاراضي الفلسطينية في مسارين مختلفين وهما:

المسار الأول: تشويه وطمس معالم المدينة العربية والإسلامية والتاريخية، وتكثيف بناء المعالم ذات الطابع اليهودي، واستهداف الهوية والثقافة العربية والإسلامية.

المسار الثاني: تهجير المقدسيين من القدس، واستجلاب أكبر عدد من المستوطنين اليهود، ليسكنوا فيها بهدف ضمان التفوق الديمغرافي اليهودي في القدس باستمرار (مصاروة، 2004: 15)، ويشكل التراث الثقافي الفلسطيني هدفا رئيسا لمحاولات الطمس، والإيذاء، والتعتيم، والمسح، لتحقيق هدفين:

1. بناء هوية إسرائيلية للتراث، من خلال إضافة المسحة الإسرائيلية على هذا التراث.
2. مسح وتدمير فلسطينية التراث وعروبته؛ لتحقيق ذلك سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في مسارين وهما:

- ❖ خلق صلة بين اليهود والأرض، عن طريق بعث التراث التوراتي بما فيها من أساطير تتلاءم مع الأهداف الصهيونية، وتوظيفها محلياُ وعالمياُ.
- ❖ إضعاف الصلة بين الشعب الفلسطيني وأرضه، وخلق هوية إسرائيلية قادرة على صهر الجماعات اليهودية المتنافرة في مجتمع موحد، وهوما يحتاج إلى السطو على تاريخ الفلسطينيين وتراثهم، ونسبته إليهم، ويتصدر هذا العمل العديد من الجمعيات والمؤسسات، منها: الجامعة العبرية، ومركز التراث والفلكلور اليهودي، ومتحف الأثنولوجيا في حيفا، وسلطة الآثار، ومعهد الآثار في جامعة بار إيلان، ومركز الدراسات الفلكلورية، المتاحف البلدية، والمتاحف المستقلة، وتنشر هذه المؤسسات عدد من الحوليات والكتب والتقارير "(المغربي، 2023).

3.4.2 ثانياً: مساهمة السياسات الاستيطانية الاجتماعية

إن الاحتلال الإسرائيلي ليس مجرد احتلال عسكري، بل هو واقع استعماري إحلالي مركب. تهدف المستعمرات إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، كما أن مشهد المستعمرات معد لتجزئة المكان الفلسطيني ضمن منطق الفصل العنصري، أو الأبارتهايد، وعلى الرغم من أن جزءاً من بنية الاحتلال قائم على الاستغلال الاقتصادي، فإنَّ المنطق الاقتصادي يوجه دائماً ليتكامل مع الهدف الاستيطاني وتفكيك الفلسطينيين أرضاً وشعباً (اسعد، فخر الدين، 2021، 14)،والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية قد تصل 85%بما فيها من موارد طبيعية للحد من النمو السكاني الفلسطيني الأفقي ممّا يخلق تحديات اجتماعية واقتصادية وإنسانية هائلة (ماس، 2024، 19).

فالسياسات التي تتبعها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية من السيطرة على الأراضي لغرض الاستيطان، والسيطرة على الثروات الطبيعية وهدم المنازل والاغلاقات والفصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية أدى الى أحداث خلل بالعلاقات الاجتماعية بين المواطنين، لعدم قدرتهم على التواصل الجغرافي والتكلفة المرتفعة ... وعملت على تحويل السكان لعمال وانتشار الفقر(مركز دراسات السرق الأوسط، 2006، 198) ، وأظهرت تقارير أن الأطفال الفلسطينيين الذين هدمت بيوتهم بسبب هذه السياسات الاستيطانية، يعانون من مشاكل اجتماعية ، وصعوبة التعامل مع أقرانهم من الأطفال وشعورهم بالاكتئاب وأنهم غير محبوبين ويشعرون بالذنب والتوتر الشديد(مركز الارشاد الفلسطينية واخرون، 2009)، وعمليات الهدم للمنازل الفلسطينية والمنشأة الزراعية أدت إلى تشتت العائلة الفلسطينية الواحدة وأثناء البحث عن مكان يأويهم بعد عملية الهدم والطرد للسكان،أدت الى فقدان مصادر الدخل التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية وارتفاع في تكاليف المعيشة، مما يزيد من حالات العنف وخاصةً للأطفال والنساء(OCHA, 2021).

وأظهر تقرير نشر على وكالة وفا تقريرا 2024/9/8 أن السياسات الإسرائيلية المتمثلة بالحواجز العسكرية والقمع وتعميق المعاناة للفلسطيني، والسيطرة على الطرق والتحكم في الحركة ونظام العيش ونمطه، يفقد الفلسطيني القدرة على الاستقرار والتخطيط، وتنظيم الحياة، وبالمقابل يوفر للمستوطن حرية الحركة والامن والحماية ... ضمن إطار سياسة التميز العنصري (وفا، 2024)، وأن الحواجز العسكرية عملت على تقطيع أوصال الاراضي الفلسطينية كان لهاآثار واسعة النطاق وبعيدة المدى على العلاقات بين المرأة والرجل، وعلى العلاقات العابرة للأجيال بين اليافعين والشباب والشيوخ، وعلى علاقات القرابة والنسيج الاجتماعي الفلسطيني، وأثّرت على قطاع التعليم وخاصة طلبة

المدارس، حيث أعاقت هذه الحواجز حركة الطلبة الفلسطينيين ومنعتهم من حقهم في التعليم والوصول إلى مقاعد الدراسة (دويكات، ربايعة، 2023، 876).

مما يشكل كارثة إنسانية في الضفة الغربية، لأنه يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ويمنعهم من الوصول إلى أراضيهم وتبادل الزيارات فيما بينهم، ومنع الحركة إلى أماكن عملهم وأماكن عبادتهم (الصالح، 2014، 14)،فيترتب على ذلك آثار نفسية واجتماعية على مستوى الفرد والعائلة لا تقل عن فداحة الجوانب السياسية والاقتصادية، فيتحول الانسان من طامح لتحسين وضعة ومكانته إلى إنسان يسعى للحصول على الطعام للبقاء على قيد الحياة كأقصى طموح له(المركز الفلسطيني للإرشاد، 2024)، كما أن الجدار الذي أقيم فوق الأراضي الفلسطينية فصل ومزق أواصل العائلة الواحدة صاحبة الأرض والثقافة والانتماء والتاريخ، بغرض تأمين سلالة قومية وشعب على حساب الشعب الفلسطيني الاصلي وقهرة وظلمه بل وطرده من أرضه(قرش، 2014).

4.4.2 ثالثاً: مساهمة السياسات الاستيطانية القانونية

يعتبر القانون في فلسطين، بمقارنة مع دول العالم، من الأوضاع المعقدة والنادرة في آن واحد ويعود ذلك إلى تعدد الجهات التي حكمت فلسطين عبر التاريخ، والذي أدى بدوره إلى تنوع الأنظمة القانونية التي سادت فيها، وقد أثّر كل ذلك على البناء السياسي والقانون في فلسطين، إذ أدى تقسيم فلسطين إلى ظهور أنظمة قانونية مركبة ومختلفة في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس والأجزاء المحتلة في عام 1948م من فلسطين (Shehab, marni, 2018, 37)، وسيتم توضيح التبرير الإسرائيلي للاستيطان أولاً، الادعاءات الإسرائيلية بقانونية الاستيطان ثانياً، وبيان وضع المستوطنات في ضوء القانون الدولي الإنساني ثالثاً،موقفالقانون الدولي من الاستيطان رابعاً، موقف المحكمة الدولية من جريمة الاستيطان خامساً.

1.4.4.2 التبرير الإسرائيلي للاستيطان

بالرغم من القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، والتي تطالب دائماً الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بأحكام اتفاقية لاهاي لعام 1907م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنَّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أظهرت عدم احترامها للقرارات الدولية، وعدم الالتزام بتطبيقها، فالاستيطان الإسرائيلي هو في حقيقته مشروع

سياسي، ولا علاقة له بالقانون، ولا يوجد من يتحدث عن الاستيطان ببعده القانوني سوى الحكومات الإسرائيلية، وذلك من خلال استصدار قرارات من محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعي من خلالها امتلاك الأرض حتى لو كانت هذه القرارات مخالفة لقواعد القانون الدولي، لأنها تعتبر ما تصدره المحاكم الإسرائيلية من قرارات مقدماً على ما يصدر من المؤسسات الدولية"(غباين، بورغدة، 2022، 646).

أمَّا بالنسبة للتبرير القانوني الذي ساقته إسرائيل هو أن إسرائيل موجودة نتيجة لغزو دفاعي ومن ثم فإن القانون الدولي الإنساني لا يجوز تطبيقه، ولكن فكرة «الغزو الدفاعي» غير معروفة في القانون الدولي، وحتى إذا قبلنا بالدور الدفاعي الإسرائيلي في الأعمال العدوانية المكثفة في حرب حزيران عام 1967، فمن الواضح أن الحق العرفي في الدفاع عن النفس الذي تتضمنه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة محدود بالحفاظ على القيم والمصالح القائمة ولا تعد أساساً لامتداد القيم بتمليك الحق في أرض العدو حتى ولو زعم أن العدو هو المعتدي (أبو جعفر، 2016، 224-225)

2.4.4.2 الادعاءات الإسرائيلية بقانونية الاستيطان تتمثل في:

أولاً: أنَّ هذه الأراضي متنازع عليها وهي غير محتله ولها الحق الشرعي باستخدامها.

ثانياً: ترى إسرائيل بأن اتفاقيات جنيف الأربع لا تنطبق على الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: ان الاتفاقيات المبرمة سنة 1993 اتفاقية أوسلو وما بعدها لا تحتوي على أي حظر البناء للمستوطنات، وإسرائيل جمدت الاستيطان كمساهمة في بناء الثقة مع العرب، متجاهلة أنه تم إدراج ملف الاستيطان ضمن قضايا الحل النهائي.

رابعاً: أنّ إسرائيل صادرت هذه الأراضي وهي في حالة دفاع عن النفس ويحق لها الاستخدام المؤقت للمباني والأراضي في المناطق المحتلة، لأغراض مختلفة، جائز تحت الضرورة الأمنية، وان المستوطنات موجودة للوفاء بالاحتياجات الأمنية، وإسرائيل ستحتفظ بهذه الأراضي المتنازع عليها إلى أن يتم التفاوض على حدود جديدة معترف بها بصورة شرعية (العمري، 2018، 26-27).

3.4.4.2 وضع المستوطنات الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني

بموجب القانون الدولي الإنساني، يُفترض أن يكون احتلال إقليم ما أثناء فترة نزاع مؤقتا ويتعين على سلطة الاحتلال أن تدير الارض لصالح السكان المحليين أبناء الأرض المحتلة، وأن تحافظ قدر الإمكان على الوضع السابق للاحتلال، بما في ذلك عن طريق احترام القوانين القائمة والامتناع عن إدخال تغييرات ديمغرافية والتلاعب بالوحدة الترابية للأراضي المحتلة، ومن أوضح الأمثلة على تجاهل إسرائيل الصريح للقانون الدولي، إنشاءالمستوطنات الإسرائيلية وانتشارها المتواصل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة،والضم غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة مباشرة بعد حرب عام ،1967 الذي ثبت دستورياً في عام 1980(منظمة العفو الدولية، 2024).

يستقر القانون الدولي على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، يعد مبدأ أساسي في القانون الدولي، فهو ناشئ عن الحظر على استخدام القوة الوارد في المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ أن الدول لا تستطيع الحصول على حقوقها القانونية من أعمال أحادية لا تتوافق مع القانون الدولي،حيث ورد هذا المبدأ في إعلان العلاقات الودية على النحو الآتي:"أن تكون أراضي الدولة هدفا للاحتلال العسكري الناتج عن استخدام القوة فيه انتهاك لبنود ميثاق الأمم المتحدة، كذلك يجب أن لا تكون أراضي أية دولة هدفاً لاستيلاء دولة أخرى عليها نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها على أنه استخدام قانوني"(الشديفات، الجبرة، 298 ،2015) وقد أكد مجلس حقوق الإنسان في قراره رقم 52/35 إن إنشاء المستوطنات ومواصلة توسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل هو بمثابة نقل إسرائيل لسكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أمر محظور تماماً بموجب القانون الدولي الإنساني،وترتقي عمليات النقل هذه إلى جريمة حرب قد تترتب عليها المسؤولية الجنائية الفردية للمتورطين، وينطوي التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، بما في ذلك حقوقهم في تقرير المصير والمساواة وعدم التمييز (مجلس حقوق الانسان، 2022) وعلية فإنَّ إسرائيل ليس لديها الحق القانوني للأراضي التي قامت بغزوها في عام 1967، يمكن اعتبار هذه الأراضي "أراضي محتلة"، وما يترتب على ذلك من أن إسرائيل أصبحت قوة محتلة، على هذا النحو تعتبر إسرائيل أحكام القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى حق الفلسطينيين بالمطالبة بحقهم القانوني ملزمه بموجب باستعادة أراضيهم المحتلة (البياري، 2018، 144)

يرى الباحث ان جميع الادعاءات الإسرائيلية بأحقيتها في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية هي مخالفة لقواعد القانون الدول الإنساني الذي ينص بوضوح على عدم قانونية أجراء أي تغير ديمغرافي وجغرافي في الأراضي المحتلة وإدارة الأراضي لصالح السكان الفلسطينيين.

4.4.4.2 موقف القانون الدولي من الاستيطان

أقر مجلس الأمن في الثاني والعشرين من شهر آذار 1979» أن سياسة إسرائيل وممارساتهابإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 ليست شرعية وهي تشكل عرقلة خطيرة تحول دون تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وطالب إسرائيل بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وأن تتراجع عن تدابيرها السابقة، وأن تمتنع عن أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو أي عمل قد يؤدي إلى التأثير الملموس في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس(عزيز، 2022، 64)، وأن عملية إنشاء المستوطنات وتوطين الإسرائيليين فيها، كل هذا تَّم والمناطق الفلسطينية مازالت تحت الحكم العسكري للجيش الإسرائيلي، الذي احتل المناطق عام 1967، بمعنى أن الاستيطان ونقل سكان مدنيين من إسرائيل إلى المستوطنات نُفذ، والمناطق الفلسطينية خاضعة لحالة احتلال جراء الحرب، ومن هذا المنطلق فإن إسرائيل قد أخلَّت بالبند 94 من ميثاق جنيف الرابع الذي ينص بـ "الدولة المحتلة لا تقوم بطرد أو نقل مجموعات سكانية مدنية خاضعة لها إلى المناطق التي قامت باحتلالها، والقصد هنا الحيلولة دون نقل أو ترحيل سكان بأي حالة من الأحوال ولأي سبب من الأسباب"(عياش، 2007، 14)، وفي تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل إلى الجمعية العامة(A/77/328) في أيلول/ سبتمبر 2022 خلصت اللجنة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية غير قانوني بموجب القانون الدولي بسبب ديمومته وللإجراءات التي تتخذها إسرائيل لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون. وذكرت اللجنة أن الاحتلال الدائم والضم من جانب إسرائيل لا يمكن أن يبقى دون معالجة، وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة رأيًا استشاريًا من محكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية للاحتلال المطول للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية (الأمم المتحدة، 2022).

5.4.4.2 موقف المحكمة الدولية من جريمة الاستيطان

أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري (19/ 2024/7)، بأن جميع ممارسات إسرائيل المتمثلة في إنشاء المستوطنات وضم الأراضي ممَّا يؤدي إلى النقل القسري للفلسطينيين من أراضيهم، ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، واستغلال الموارد الطبيعية، والأنظمة القانونية التمييزية في الأراضي المحتلة، تشكل جميعها انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وذكرت المحكمة أنه "يجب على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة التي طلبت هذا الرأي ومجلس الأمن النظر في الطرائق والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن". وأمهلت الاحتلال عام لأنهاء الاحتلال (الأمم المتحدة، 2024)، وبصدور هذا القرار الاستشاري يتجلى الموقف للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من قضايا الاستيطان الاحتلالي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بأنها تعد خرقا للقانون الدولي والدولي الإنساني، الذي يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها الى الأقاليم المحتلة ويمنع اجراء أي تغيرات دائمة في الأراضي المحتلة إلا إذا كانت ضرورية لأغراض عسكرية او لصالح السكان الأصليين.

5.2 المبحث الرابع: سبل مناهضة سياسات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية

1.5.2 تمهيد

تمر القضية الفلسطينية بأصعب مراحلها بسبب ممارسات وسياسات إسرائيل الاستيطانية، التي تهدف الى مصادرة الأراضي وتهويدها واقتلاع الفلسطيني من أرضة وإحلال المستوطن الغريب مكانه، وبالتالي لابُدَّ من القيام بجهود حثيثة من الجميع، لمناهضة هذه السياسات والتصدي لها عملياً على أرض الواقع، وسنتناول في هذا المبحث السياسات الفلسطينية المحلية لمناهضة هذه السياسات، والتي تتمثل في المسار القانوني أولاً، ومسار المقاطعة للمستوطنات ولسكانها ومنتجاته ثانياً، والمسار المقاومة ثالثاً.

تتخذ مقاومة الاستعمار بما في ذلك في حالة فلسطين أشكالاً كفاحية ميدانية، واقتصادية تنموية، وقانونية، وسياسية دبلوماسية، وإعلامية، ومعرفية، وفي ميدان التنظيم تتمثل في حركات وحراكات، أو مزيج من كل ذلك(سالم، 2022، 98)، ولكن ممارسات إسرائيل الاستيطانية في الأراضي

الفلسطينية تختلف عن كافة السياسات الاستيطانية التي عرفها التاريخ التي تمثلت باستغلال الإنسان والأرض ، أمّا في فلسطين تنطلق هذه السياسات من ادعاءات توراتية وعقائدية غير حقيقية في جوهر الفكر الصهيوني، تهدف إلى اقتلاع الفلسطيني من أرضه (العجرمي، 2025)، وإسرائيل تمارس انتهاك القانون الدولي لضمان السيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة تقاسم الأدوار ما بين الجيش ومستوطنيه بقوة السلاح والقمع ، تقيد الحركة ، الاعتداءات المتكررة، الاستيلاء على المنازل وإغلاق الأسواق(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025)، وتمارس إسرائيل انتهاك للقانون الدولي من خلال سياساتها الاستيطانية والتشريعات ذات العلاقة، ونقل صلاحيات الجيش للحكومة لتوسيع المستوطنات وأعمال القتل التي يقوم بها الجيش والمستوطنون من قتل للفلسطينيين وشق الطرق لربط البؤر الاستيطانية بالمستوطنات التي مكنت المستوطنين من مهاجمة الفلسطينيين وإجبارهم على ترك منازلهم والاستيلاء عليها(الأمم المتحدة، 2025).

2.5.2 أولاً: المسار القانوني

يعتبر المسار القانوني من أهم الاستراتيجيات لمناهضة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية للفلسطينيين والمناصرين للقضية والحقوق الفلسطينية، لإضفاء الشرعية على المطالب الفلسطينية ويضع إسرائيل في مواجهة القوانين الدولية.

1.2.5.2 الأساس القانوني لمناهضة السياسات الاستيطانية

تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وبناء البؤر الاستيطانية ونقل مواطنيها إليها والسماح لهم بحمل السلاح، وتوفير الحماية لهم في اعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين العزل، ووفقاً للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لا يجوزلدولة الاحتلال بنقل وترحيل جزء من سكانها المدنيين الى الأراضي المحتلة (الصليب الأحمر الدولي، 2016)، وإلزام سلطات الاحتلال بحماية جميع الأموال الخاصة من النهب، وبضرورة إصدار لوائح جنائية ومعاقبة مرتكبي السلب سواءً مدنين ام عسكرين(المادة 2/33) وحظر تدمير أي ممتلكات خاصة ثابته أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو بالسلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية إلا بالضرورات الأمنية وحظر الاعتداء على الممتلكات الثقافية (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2008)، واتخذ مجلس الأمن قراراتعدة تدين الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وتشدد على عدم الاستيلاء على الأراضي لأنه يعتبر خرقا للقانون الدولي(عاشور، 2014، 79)، لاسيما القرار رقم 2334 الصادر عن مجلس

الأمن في العام 2016م، الذي أكد على أهمية امتناع الدول عن الاعتراف بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية.

جوهر العمل الفلسطيني يقوم على توظيف جميع القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، لاسيما القرار رقم 2334 الصادر عن مجلس الأمن في العام 2016م، للتوجه للمحاكم الدولية والرأي العام الغربي لمواجهة المشروع الاستيطاني(الدجاني، 2023)، وكذلك يمكننا البناء على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التي أكدت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو الضم، ورأت أنّ تشييد الجدار والنظام الذي يقيمه معه؛ يكرسان واقعاً على الأرض من شأنه أن يصبح وضعا دائماً، وبالتالي فإنه قد يصبح ضماً فعلياً، وهو الأمر الذي يخالف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في عدم جواز الاستيلاءعلى الأراضي من خلال الضم، وقد شكل قرار المحكمة دعوة لعدم جواز إجبار الفلسطينيين على التفاوض مع "إسرائيل"(سدة، 2022، 182).

والرأي الاستشاري للمحكمة الدولية لعام ،2022 الذي أكد أن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية يؤدي إلى تفاقم انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. "ونتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي امتدت لعقود من الزمن، فقد حُرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على مدى فترة طويلة"،(الأمم المتحدة، 2024)، والتي تمس الحياة اليومية للفلسطينيين بمختلف جوانبها السياسة والاجتماعية والاقتصادية، من خلال بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية التي تعتبر مركز انطلاق لاعتداءات المستوطنين المسلحين بحماية الجيش للاستيلاء على الأراضي وتخريب الممتلكات وتهجير السكان الفلسطينيين العزل، وفقاً للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المادة (85) من البروتوكول الإضافي الأول، لا يجوز لدولة الاحتلال نقل أو ترحيل جزء من سكانها للأراضي التي تحتلها(أبو هلال، 2024، 408).

وبناءً على ما ذُكر يرى الباحث انه على الفلسطينيين حكومة ومؤسسات على مختلف أنواعها الاستمرار في فضح سياسات وممارسات إسرائيل المخالفة للقانون الدولي على كافة الأصعدة واستغلال الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية، لنزع الشرعية الدولية، عن دولة الاحتلال في المحافل الخاصة بالمنظمات الدولية، وكذلك الاستمرار في رفع دعاوي ضد الشخصيات الاعتبارية في حكومة الاحتلال في كافة محاكم دول العالم.

2.2.5.2 أدوات المسار القانوني المحلية لمناهضة الاستيطان

أولاً: التقاضي أمام المحاكم الإسرائيلية

عملت إسرائيل منذ تأسيسها على بسط السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فاستعملت القوانين التي ورثتها عن الاحتلال البريطاني، قانون أمر الأرض 1943،قانون الطوارئ لعام 1945،كما سن البرلمان الإسرائيليالقوانين للسيطرة على الأرض مثل قانون أملاك الدولة لعام 1951، قانون استملاك الأراضي لعام 1953، الذي شرعن عملية الاستيلاء على الأرض تحت ما يسمى احتياجات أمنية(شحادة، 2023، 295)وان هذه السياسات الاستيطانية ابتعدت بشكل متزايد عن التزاماتها بتنفيذ الأحكام الدولية واتفاقية جنيف الرابعة، وأن الأوامر العسكرية التي تطبق على الأراضي الفلسطينية جسدت ازدواجية القوانين في التعامل مع الفلسطينيين والإسرائيليين في المناطق المحتلة(RESTREPO, SIERRA, 2016, 102).

وما تقوم به المحكمة العليا الإسرائيلية هو شرعنه الاحتلال، فعندما يتعارض نص القانون الإسرائيلي المستند لصلاحيات الحاكم العسكري مع أحكام القانون الدولي في الاراضي الفلسطينية فالغلبة للقانون الإسرائيلي (بتسليم، 2022)، وسن البرلمان الإسرائيلي قانون التسوية عام 2017، الذي يمنع المحاكم الإسرائيلية من اتخاذ قرارات تفكيك المستوطنات العشوائية المقامة على الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة لأغراض الاستيطان مقابل حصول الفلسطيني على أرض بديلة أو تعويض مالي بقيمة 125%(قبعة، 2018).

يتجه الفلسطينيون الى القضاء الإسرائيلي (المحكمة العليا)، لأنها تختص بالتعامل مع القضايا داخل الأراضي المحتلة، من أجل تقديم الطعون بالقرارات العسكرية،التي تتعلق بحياة المواطنين الفلسطينيين، ولحشد الأدوات والدعم الدولي ولكبح عنف الجيش والمستوطنين، وهي تشكل ملاذ للمستوطنين والجيش من الملاحقة القانونية (ستيفانيني، 2023)، وهي تحاول تقديم حلول مرضية بالحد الأدنى للفلسطينيين عندما يكون هناك ضرر بالحقوق الفردية الفلسطينية، وليس من منظور سيادي للفلسطينيين، وهي منسجمة مع الخط السياسي الإسرائيلي الذي يتبنى رؤية المستوى العسكري الذي يطبق الاحكام الإنسانية للقانون الدولي، ولا يطبق قوانين الاحتلال بحكم القانون الدولي (باروخ، 2017، 38)،في المناطق المصنفة (C) والتي تبلغ مساحتها 60% من أرضي الضفة الغربية، التي تعتبرها تخدم مصالحها الاستراتيجية والغنية بالموارد الطبيعية والمياه الجوفية(الدجاني، 2017، 54).

وعندما تطالب المؤسسة (السلام الان) بفتح تحقيق بتورط الدولة وشخصيات عامة بعملية تمويل إنشاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية بعدم فتح تحقيق بذلك، يدعي محامي الدولة بأن التحقيق من صلاحيات لجنة خاصة، وعندما تم تشكيل اللجنة صدر قرار من وزير الاستيطان سموتريتش بتجميد هذه اللجنة(السلام الآن، 2024).

ثانياً: التقاضي أمام المحاكم الفلسطينية (النزاع بين الملاك والمتعاونين مع الاحتلال)

القانون الفلسطيني يجرم بيع الأراضي للمستوطنين ويعتبرها جريمة يعاقب عليها القانون ويعتبرها خيانة وفق " قانون بيع العقارات للعدو" الموروث عن القانون الأردني لعام 1973، وحكمها يتراوح ما بين الأشغال الشاقة مدى الحياة ووصولاً لحكم الإعدام، إلا أنحكم الإعدام لم يعتمده الرئيس منذ عام 2006 (Honest Reporting, 2021)، وأصدرت المحاكم الفلسطينية في نابلس حكم بمدة خمسة سنوات على متهم بمحاولة تسريب وبيع أراض لدولة أجنبية كوسيلة للحفاظ على الملكية الفلسطينية في مواجهة الاستيطان(ادم راسفون، 2019).

وتعمل المؤسسة الأمنية من خلال إجراءات وقائية تتمثل بعملية التحري وجمع المعلومات ورصد أي أنشطة والتقصي ومعرفة الأساليب التي يمكن أن يستخدمها الجناة واعتقال المشتبه بهم والتحقيق معهم بهدف منع تسريب الأراضي أو كشفها أثناء الشروع بها(مطور، 2021، 69)، ولسد الثغرات القانونية أمام إسرائيل وسياساتها الاستيطانية تعمل سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه بالعمل على تسوية جميع الخلافات، وتثبيت وتسجيل ملكية الأراضي بأسماء مالكيها الفلسطينيين لدى دوائر التسجيل والذي يعد سند قانوني رسمي بيد المالك (سلمى، 2014، 82).

3.5.2 ثانياً: مسار المقاطعة للمستوطنات ولسكانها ومنتجاتها

اعتمد الكيان الإسرائيلي، منذ بدايات نشأته كفكرة، على إحداث هيمنة ديمغرافية لمصلحة اليهود، وذلك ما نتج إعادة بلورة علاقات القوة وموازين النفوذ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الأراضي الفلسطينية، تمثل هذا المخطط الكولونيالي في محاصرة السكان الأصليين، مالكي الأرض/ الشعب الفلسطيني، كغرباء وأقلية إثنية تهدد سلام الدولة الجديدة واستقرارها(الدريسي، 2020، 12)، فعملت إسرائيل على مجموعة من السياسات لفصل علاقة السكان الفلسطينيين بالأرض وتفكيكها، بما تعنيه من تاريخ وهوية وانتماء وتغير في السمات الثقافية والاجتماعية وانتزاع طابع المعنى والقداسة للأرض لإعادة هندسته جغرافيا وديمغرافيا حسب رؤية المحتل(عوض، 2021، 15) وتبلور الموقف

الفلسطيني من المقاطعة بالشكل الرسمي الذي يرتبط باتفاقيات والموقف الشعبي النابع من الدافع الوطني والنضالي لإنهاء الاحتلال.

ويلتقي الطرفان في التأكيد على مقاطعة منتجات المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967، لعدم وجود تبعيات قانونية تشكل خرق للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل (أبو عين، 2019، 15)،فمن خلال حملة المقاطعة الفلسطينية (BDS) طرحت تساؤلات جادة حول مفهوم السلام في ظل استمرار الصراع منذ تأسيس إسرائيل والاخفاق في اتفاقية أوسلو، فمن خلال هذه ما طرحته أحدثت اختراقات نسبية في السردية والعقلية العالمية المتجذرة اتجاه القضية الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على معاناة الفلسطيني وخلق حالة عالمية (غالاغر، 2014)، وحققت حركة المقاطعة قفزة نوعية في المجال الأكاديمي والثقافي وحتى الاقتصادي...

باتت إسرائيل تشعر بعزلة غير مسبوقة، وهذا ما أكدته استطلاعات الرأي العام العالمي السنوية التي تجريها (BBC)، لتؤكد نجاح المقاطعة في كسب معركة القلوب والعقول" في معظم دول العالم، حيث أظهرت نتائج السنوات الأخيرة أنَّ مكانة إسرائيل العالمية قد تقهقرت بشكل حاد على موقع ثالث أسوأ دولة في العالم من حيث الشعبية(ماس، 2014، 1) وأظهر تقرير نشر على العربي بتاريخ 30 نوفمبر 2017 حيث نسب البنك الدولي جزئيًا انخفاض الواردات الفلسطينية من الشركات الإسرائيلية بنسبة 24% إلى حملات المقاطعة.. ، أصدر خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بياناًفي 23 فبراير 2024 يشير إلى خطورة الإبادة الجماعية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ويدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية من خلال الوقف "الفوري" لجميع "صادرات الأسلحة إلى إسرائيل"، وفرض "عقوبات على التجارة والتمويل والسفر والتكنولوجيا والتعاون". وهي ذات المطالب التي لطالما دعت لها حركة المقاطعة (BDS) من خلال بناء دعم شعبي وجماهيري لها لسنوات عديدة(BDS, 2024).

4.5.2 المسار المقاوم:

جوهر هذا المسار ونقطة الارتكاز فيه الإنسان الفلسطيني على أرض الواقع،وتعد العلاقة بين مستقبل أي احتلال والثمن الذي يدفعه مقابل احتلاله، أحد القواعد الأساسية التي يبنى عليها الفهم العام لاستمرار الاحتلال وإطالة عمرة أو نهايته، فكلما كان هناك ثمن باهظ يدفعه الاحتلال نتيجة لاحتلاله، كلما أصبحت نهايته أقرب للحدوث، والعكس صحيح (نعيرات، 2020، 1)،سنوضح في

هذا المسار تعزيز المقاومة المكانية الشعبية والمطالبة بدعم وحماية المشاريع المنفذة دوليا أولاً، النضال من أجل تحقيق السيادة الغذائية في فلسطين ثانياً، دور وسائل التواصل الاجتماعي ثالثاً.

أولا: تعزيز المقاومة المكانية الشعبية والمطالبة بدعم وحماية المشاريع المنفذة دوليا

مطالبة الجهات الدولية الفاعلة التي استثمرت في البنية التحتية الفلسطينية التي دمرتها إسرائيل أن تطالبَ بالتعويض المالي، ويجب أن يقترن استثمارها في المجتمعات والمشاريع بموقفٍ يجعل عمليات الهدم والتهجير مكلفةً ماليًا لإسرائيل، وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ورفع شكاوي في المحاكم الدولية ورفع قضايا تطالب باستعادة الأراضي والممتلكات والتعويض كجزء من أي تسوية سياسية مستقبلية (هواري، 2018)، فالصمود للفلسطيني ممارسة مكانية في حياته اليومية التي تتمثل بالتكيف مع الظروف المتغيرة بحيث يصبح الصمود مشروع حياة مبرمج ثقافياً في مواجهة الصراع مع المحتل في الزواج وتربية الأطفال والتعليم والصحة والتنقل...

رغم الصعوبات التي يفرضها المحتل، أو من خلال إعادة انتاج الهوية والثقافة الفلسطينية بطريقة تؤكد الوجود الفلسطيني على الأرض(بوسه، 2022، 593)؛ لأدراك الفلسطيني أنّ السياسات الاستيطانية الإسرائيلية النابعة من مبررات أيديولوجية تهدف إلى تهجيره من أرضه، وإعادة تسميتها بمسميات توراتية وطمس الذاكرة الجمعية له، وتثبيت هوية المستعمر وتكريس واقع استيطاني بديل لا يمكن فصل منطق الاقصاء والسيطرة (وولف، 2006، 389)، ولإدراك الفلسطينيين حجم الخطر لهذه السياسات، ظهرت مبادرات شعبية ذات بعد معنوي في تحدي المحتل ذات طابع تطوعي تمثلت بتشكيل لجان محلية للدفاع عن الأراضي وحماية القرى والمزارع من هجمات المستوطنين، ولتأمين وصول المزارعين لأراضيهم لاستخدامها وقطف الثمار وحملات لزراعة الأراضي، التي تم تدميرها من الهجمات الاستيطانية ...(أبو سيف، 2024، 9) فإنه لا بُدَّ من تفعيل المقاومة الشعبية من خلال وضع خطة وطنية تشترك فيها جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدني والنقابات والأحزاب والنخب السياسية باتجاه الاحتجاجات السلمية، عقد المؤتمرات والندوات وطرح المقالات وتكون مرتكزه في الأساس على العمل الشعبي الى جانب تفعيل الاعلام المحلي والدولي، لفضح سياسات وممارسات الاحتلال (مومنه وآخرون، 2020).

يرى الباحث ان يجب وضع خطة وطنية شاملة قابلة للتطبيق تمكن الفلسطيني من الصمود في الأرض بدعم معنوي ومادي وتنفيذ مشاريع مستدامة وفعاليات وزيارات مستمرة ومغطاه إعلاميا، كذلك مطالبة الدول المانحة التي تنفذ المشاريع بحمايتها واستخدام نفوذها لمنع تدميرها من قبل الاحتلال

ثانيا: النضال من أجل تحقيق السيادة الغذائية في فلسطين

عندما نتحدث عن تحقيق السيادة الغذائية، فلا بُدَّ من التطرق إلى استراتيجيات القطاع الزراعي الفلسطيني وما تقوم به وزارة الزراعة الفلسطينية باعتبارها مكون أساسي من مكونات النسيج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

السياسات الاستيطانية التي يمارسها المستوطنون وبحماية جيش الاحتلال من اعتداءات وتخريب للمنشأة الزراعية والحيوانية وتدمير للمحاصيل الزراعية، ومنع الوصول الى الأراضي، يزيد من حالة انعدام الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية الفلسطينية(OCHA, 2025)، فالاستهداف لمرافق الإنتاج الفلسطينية الممولة من الدول المانحة من خلال الهدم أو إيقاف العمل بها في مشاريع الآبار والمنشأة الزراعية بشكل مباشر بالرغم من عدم وجود تهديد أمني لزيادة الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية وتخفيض الإنتاج المحلي(Asi, 2020, 212)،من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية والرعوية ومصادر المياه الفلسطينية وعنف المستوطنين وزيادة الانتشار الاستيطاني،وطرد السكان وتدمير سبل العيشلفصل الفلسطيني عن أرضة وجعله يسلم بالخسارة الجسدية والجغرافية، وبالتالي يقوض الحق الفلسطيني في السيادة وتقرير المصير (ترامبل، 2025، 14).

إختيار مواقع الاستيطان والبؤر الاستيطانية بالقرب من المناطق الحضرية الفلسطينية بناءً على ادعاءات توراتية، لتحقيق أهداف سياسية للسيطرة على الأراضي الأكثر خصوبة وجودة التربة ومنع النمو الحضري الفلسطيني والسيطرة على منابع المياه والحد من حركة الفلسطينيين خاصتا في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة في مصادر دخلها لتقويض الامن الغذائي الفلسطيني(باريجي، 2022، 57)وكذلك تهدف هذه السياسات الى فصل الفلسطيني عن ارضه، وأظهرت الدراسات والمهتمين أن الزراعة هي مركز التنمية المستدامة وتمثل مصدر البقاء ورمز الارتباط بالأرض وهي جزء من الهوية والتراث الثقافي والفن والذاكرة الجمعية الفلسطينية، وهي تشكل معقل المقاومة ورمزيتها(دانا، 2020، 199)، ولتحقيق السيادة الغذائية لا بُدَّ من وضع خطة استراتيجية لدعم المزارع الفلسطيني وتعزيز ثقافة المنتج الوطني، وجعلة خياراً وطنياً اجتماعياً سياسياً، وليس بديل لمنتج آخر (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، 2019).

فالمسؤولية للنهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق التنمية هي مسؤولية تشاركية تكاملية تنسيقية بين كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، فالإنتاج الزراعي الفلسطيني يعتمد على صغار المزراعين، فالعملية التكاملية تهدف إلى إعطاء الأولويات الخاصة للتعاونيات والتنظيمات

ومجالس المزراعين وتوفير التشريعات والخدمات الكفيلة لتحسين القطاع الزراعي، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال(أبو عزيز، 2022، 69)، ليشكل مصدر بديل لكسب العيش و مساحة أكبر للمقاومة والعمل دون الخوف من الجوع، وتحرير العمالة الفلسطينية من قبضة رأس المال الإسرائيلي، والتأكيد على دور المزارعين بوصفهم أوصياء على الأرض والمقاومة، فضلًا على أنَّ الاستخدام المستمر للأرض، وتغيير أساليب الإنتاج والاستهلاك سيُصعِّب على المستوطنين الاستيلاء عليها أو سرقتها(نمر، 2024).

يرى الباحث ان تحقيق الاستدامة الغذائية والتحرر من الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد في الأساس على السيطرة على الأرض ومواردها لإحداث التبعية الاقتصادية له، يتطلب وضع خطة وطنية شاملة وزيادة الوعي بأهمية الزراعة كمصدر للدخل والحفاظ على الأرض وزيادة موازنة وزارة الزراعة وتقديم مشاريع الصغيرة التي تحقق الاستدامة للمواطن الفلسطيني، وإعادة احياء وتفعيل المؤسسات واللجان الزراعية.

ثالثاً: دور وسائل التواصل الاجتماعي:

الاعلام التقليدي مملوك للسلطة السياسية والاقتصادية، والفرد العادي لا يملك هذه السلطة، والتي تستغل من قبل المتحكمين والمتنفذين لتمرير ما يريدونه، أمّا الاعلام الرقمي الالكتروني فهو محرر من هذه القيود ويتيح للشخص سواءًأكان إعلاميا أو فرداً عادياًأن يكون هو المصور والمحرر والكاتب والمنتج والناشر(عدوي، 2022، 659)، وفي ظل المعيقات المادية والسياسية التي تفرضها حكومة الاحتلال، برزت أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الالكترونية من قبل الفلسطينيين، لفضح ممارسات الاحتلال وتوثيق انتهاك القانون الدولي من قبل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، ولكسب الرأي العام الدولي وتحدي للرواية الإسرائيلية التي تسوقها للعالم لشيطنة الفلسطينيين لتبرير أعمالهم (Yousef, 2024, 44)، ومن خلال هذه الوسائل يستطيع الفلسطينيون التأثير على الرأي العام من خلال:

- أسلوب التكرار والملاحقة: عرض المشاهد المؤثرة الناتجة عن ممارسات إسرائيل من تدمير للبيوت وتدمير النبيه التحتية وتجريف الأراضي...
- أسلوب الإثارة العاطفية: لكشف زيف الدعاية الإسرائيلية لكسب الرأي العام.
- أسلوب عرض الحقائق: أسلوب يحترم عقلية الجمهور وحقة الديمقراطي وهذا ما يميز وسائل التواصل الاجتماعي كونها عملية تواصل من أسفل إلى أعلى.

- أسلوب تحويل الجماهير: لإسناد الشعب الفلسطيني في حقوقه (حسن، 2024، 302).

ولقد شكل بروز وسائل التواصل الاجتماعي وانفتاحها على المجتمعات علامة فارقة في ابتكار أشكال جديدة من التفاعل مع القضية الفلسطينية، تمكن النشطاء الفلسطينيون في مواقع التواصل الاجتماعي من تحقيق اختراق في الرأي العام الدولي في وقت قياسي عجزت عنه الماكينة الدبلوماسية والإعلامية الرسمية، باستطاعة الفلسطيني استخدام كاميرا الهاتف الخليوي وبلغة سردية بسيطة وواضحة أن يوصَّل رسالته للعالم، لفضح ممارسات إسرائيل الاستيطانية، كما حدث في قضية الشيخ جراج(أبو بكر، 2021)، فمن عرض القصص الفردية باستخدام الصورة ومقاطع الفيديو، فأننا نستطيع تسليط الضوء على جرائم الاحتلال ومستوطنيه في الأراضي الفلسطينية، ونستطيع إعادة صياغة الخطاب المحيط بالصراع مع المحتل، وتحدي الرواية التي يقدمها للعالم (Abualrob, Yousef, 2024, 810)، وتعتبر وسيلة للتواصل بين الفلسطينيين في المناطق المعزولة، وفلسطيني الشتات وجماهير العالم لمشاركة المعلومات حول تجاربهم مع المحتل والدفاع عن قضيتهم في ظل عدم التكافؤ في القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين(Hayes, 2023, 22)، واتاحت هذه الوسائل للفلسطيني التحرر من القيود واطلاق الحملات والهاش تاج والصفحات لحشد التأييد والمناصرة، لدعم القضية الفلسطينية وفضح سياسات الاحتلال وممارساته التي تسعى إلى طمس الهوية والتاريخ والتراث الفلسطيني من خلال التخريب والتدمير والقتل للبشر والحجر والشجر(يعقوب، 2015، 49)، في ظل واقع صعب يعيشه الشعب الفلسطيني كان لاُ بدَّ من نشر قضيته والدفاع عنها، وفضح ممارسات المحتل ليصل صوته الى كافة شعوب العالم من خلال ضخ الآلاف من الصور ومقاطع الفيديو التي تعبر عن حجم معاناته(بوشريبة، ريمة، 2024، 84).

6.2 الدرسات السابقة:

1.6.2 تمهيد

تعد الدراسات السابقة جزءاً أساسياً في كافة أنواع البحوث العلمية، لأنها تمثل الخلفية العلمية لأي دراسة والتي يبني عليها الباحث دراسته، فهي توضح ما تمَّ إنجازه من الباحثين في موضوعات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ومن هنا تناول الباحث الجهود البحثية السابقة حول موضوع الدراسة من خلال: الدراسات باللغة العربية أولاً، الدارسات باللغة الإنجليزية ثانياً.

2.6.2 دراسات في الاستيطان

أولا: دراسات باللغة العربية

دراسة (عودة، 2024) بعنوان: الدور الاستراتيجي للاستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية وتأثيره على حل الدولتين، هدفت الدراسة التعرف إلى الدور الاستراتيجي الذي لعبه الاستيطان لخلق تغيرات على أرض الواقع حالت دون التطبيق الفعلي على الأرض لمشروع حل الدولتين، وذلك من خلال الاستيطان الممنهج الأمر الذي يؤثر سلبًا على التعداد الديمغرافي للمستوطنين في الضفة الغربية الأخذ بالازدياد إلى جانب عدد المستوطنات، الأمر الذي ينزع حق السيادة للفلسطينيين على أراضيهم. واعتمدت الدراسة على**المنهج** التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وأهم **نتيجة** للدراسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على توظيف الاستيطان بطريقة ممنهجة على اراضي فلسطين التاريخية وعلى الأراضي المحتلة عام 1967، لتقطيع الاتصال الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية بحجج امنية وعسكريه لإنهاء مشروع حل الدولتين، وأهم **توصية** للدراسة تفعيل دور الإعلام الدولي والعربي والفلسطيني في فضح ممارسات الكيان الإسرائيلي عبر التركيز على الأحداث المتعلقة بالاستيطان مَهمَا صَغُر شأنها ؛ وذلك من أجل جعلها قضية رأي عام، وتبيان مدى خطورة الاستيطان في إقامة الدولة الفلسطينية.

دراسة (عيد، 2024) بعنوان: تأثير الاستيطان الإسرائيلي على أبعاد قيام الدولة الفلسطينية (ديموغرافياً وجغرافياً واقتصادياً وأمنياً) "دراسة تحليلية"، هدفت الدراسة لإظهار أن استمرار السياسات الاستيطانية عقبة أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء الدولة الفلسطينية في المستقبل: فتقوم عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية على الاستغلال الجغرافي والاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة والتهويد الديمغرافي للسكان، واعتمدت الدراسة على**المنهج** التاريخي التحليلي، وأهم **نتيجة**

للدراسة هي أنَّ إسرائيل تسعى من خلال المستوطنات إلى الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على فلسطين "من النهر إلى البحر"، وهو الهدف الذي يحول دون وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة إلى الشرق من حدود إسرائيل ما قبل عام 1967، **واوصت** الدراسة أن الدول التي تشارك في ميثاق حقوق الإنسان، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان مطلوب منها ان تدفع باتجاه جعل الاستيطان جريمة دولية تتنافى مع قواعد حقوق الانسان.

دراسة (أبو هلال، 2024) بعنوان: الاستيطان ومشروعية ملاحقة إسرائيل امام المحكمة الدولية الجنائية، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على أهمية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين وتداعياته القانونية والسياسية، وأن حصول فلسطين على دولة مراقب في المستوى الدولي، ما يمنحها الحق في محاسبة الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، تناولت الدراسة جرائم الاستيطان وتأثيراتها، واعتمدت الدراسة على **المنهج** التاريخ والمنج الوصفي التحليلي، وأهم **نتيجة** للدراسة تكمن في خطورة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في اقتلاع السكان الفلسطينيين من أراضيهم، وحرمانهم من الحقوق كافة، وتمزيق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية، الحواجز والطرق الالتفافية تعد شكلاً من أشكال الاستيطان في الضفة الغربية، **واوصت الدراسة** ببناء إستراتيجية فلسطينية موحدة تهدف إلى التوجه إلى المؤسسات الدولية بهدف الحد من جريمة الاستيطان باعتبارها انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف.

دراسة (الأمم المتحدة، 2023) بعنوان: الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، هدفت الدراسة إلى توثيق وتقييم الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في الفترة من أكتوبر 2023 إلى يوليو 2024، ويشمل تقييم تأثيرات هذه الممارسات على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. كما يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ، واعتمدت الدراسة على**المنهج** التوثيقي والتحليلي والمقارن والميداني والاستنتاجي (من خلال هذه المناهج المتكاملة، يسعى التقرير إلى تقديم رؤية شاملة ومبنية على الأدلة حول الانتهاكات الحقوقية في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، ممّا يعزز من القدرة على اتخاذ إجراءات فعالة على المستوى الدولي)، واهم **نتيجة** للدراسة هي وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل استخدام التجويع كسلاح حرب، وتهديدات بحدوث إبادة جماعية في غزة، **وأوصت** الدراسة بتقديم

تقرير إلى الجمعية العامة والدول الأعضاء؛ وإلى دولة إسرائيل؛ وإلى الشركات التي لديها أعمال مع إسرائيل، لتحمل مسؤولياتهم من أجل إنهاء هذه الانتهاكات وضمان حماية الحقوق الإنسانية للفلسطينيين.

دراسة (عودة، 2023) بعنوان: تبعات الصراع الديمغرافي والجيوسياسي المتوقعة في الضفة الغربية في ظل احتمالات الضم الفعلي للأغوار والمستعمرات الإسرائيلية، هدفت الدراسة إلى إثبات مدى حرص إسرائيل على استباحة أراضي الضفة الغربية، ومحاولة صياغة السيناريوهات المحتملة، والمقترحة، ومدى واقعيتها في ظل الاستيطان التوسعي الزاحف، وخاصة فيما يتعلق بواقعية حل الدولتين على حدود عام 1967، اعتمدت الدراسة على**المنهج** الوصفي والتاريخي، وأهم **نتيجة** للدراسة هي ان التوجهات الإسرائيلية ترمي الى تجميع اكبر عدد من الفلسطينيين وحصرهم في معازل (جزر) سكانية مرتفعة الكثافة على اصغر مساحة ممكنة من الأرض تتمثل بالمدن والتجمعات الرئيسة حيث ان 77% من الفلسطينيين يعيشون في المناطق الحضارية غير قادرة على التمدد العمراني أشبه بالكانتونات ومحاصرة بالمستوطنات وجدار الضم، **وأوصت** الدراسة بضرورة تقديم الدعم المالي والمعنوي للمناطق المحاصرة من البؤر الاستيطانية، لتعزيز صمودها وتفعيل نهج المقاومة كخيار استراتيجي وحق شرعي كفلته المواثيق الدولية.

دراسة (غانم، 2023) بعنوان: اثر التهويد ومراحلة على الموروث الثقافي والمعرفي في المجتمع الفلسطيني، هدفت الدراسة لمعرفة الأساليب والمنهجية التي اتبعتها الحركة الصهيونية وجمعياتها الصهيونية المدعومة من الاحتلال الصهيوني في محو الموروث الثقافي والمعرفي للشعب الفلسطيني وسرقته وتهويدة، واعتمدت الدراسة على**المنهج** التاريخي التحليلي، وأهم **نتيجة** للدراسة تتبع إسرائيل سياسات مختلفة لتدمير المجتمع الفلسطيني وتهجيره قسراً من خلال الحرب النفسية وارتكاب المجازر وتدمير طرق المواصلات والأماكن التراثية والدينية ومحي كل أثر يمت للفلسطيني بصله، **وأوصت** الدراسة بضرورة المحافظة على الموروث الثقافي والحضاري العربي الفلسطيني من خلال الأبحاث العلمية والتثقيفية للأجيال.

دراسة (الحجار، 2022) بعنوان: سياسات التهويد والاستيطان للبلدة القديمة في القدس وأثرها على الوجود الفلسطيني 1967-2020، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات التهويد والاستيطان للبلدة القديمة في القدس، وأثرها على الوجود الفلسطيني 1967-2020م، والتعرف على القوانين والسياسات الاستيطانية والتهديدية التي استخدمها الاحتلال للسيطرة على البلدة القديمة منذ عام 1967م، إعتمدت الدراسة على**المنهج** الوصفي التحليلي لتوضيح سياسات التهويد والاستيطان

اليهودي للبلدة القديمة، ومن أهم **نتيجة للدراسة** سن الاحتلالالإسرائيلي الكثير من القوانين والتشريعات من أجل تسريع اجراءاته الاحتلالية التهويدية واعطائها الصورة القانونية أمام الرأي العام والمجتمع الدولي ، ومارس شتى أنواع التميز العنصري بين السكان العرب واليهود في البلدة القديمة، **وأوصت الدراسة** بتوحيد الصف الفلسطيني لمواجهة التهويد وتوعية السكان المقدسين بحقوقهم وعدم الخضوع لسياسة التهجير القصري.

دراسة(بركة، 2022) بعنوان: معالجة المواقع الالكترونية الفلسطينية لقضايا التهويد لمدينة القدس هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة معالجة المواقع الإخبارية الفلسطينية لقضايا التهويد المدينة القدس، وأبرز موضوعات التهويد واتجاهات مواقع الدراسة لقضية التهويد، ومعرفة الأساليب الإقناعية والمنطقية، والأشكال الصحفية، وعناصر الإبراز والتدعيم والخدمات التفاعلية لمواد المعالجة الصحفية التي استخدمتها مواقع الدراسة ،اعتمدت الدراسة على **منهج** الدراسات المسحية، وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون، وتمَّ جمع البيانات عن طريق استمارة تحليل المضمون التي طبقت على: موقع وكالة معاً الإخبارية، و موقع وكالة سما الإخبارية، وموقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية"، بأسلوب الأسبوع الصناعي خلال الفترة الزمنية من (3) مايو 2021م وحتى 24 مارس (2022م، واعتمدت الدراسة على نظرية "الأجندة الإعلامية". وأهم **نتيجة** للدراسة تصدرت قضايا التهويد تهويد المرافق والخدمات العامة بنسبة (13.11%)، تلتها قضايا الاستيطان في مدينة القدس" بنسبة (11.70%)، ثم قضايا التهويد العمراني" بنسبة (10.09) **وأوصت الدراسة** على تفعيل الأشكال الصحفية، وعدم الاكتفاء بالتغطية الإعلامية، والاهتمام للقضايا الوطنية الثابتة.

دراسة(شملخ، 2022) بعنوان : سياسات التهويد داخل البلدة القديمة في القدس وانعكاسات تلك السياسات على مستقبل المدينة خلال الفترة ما بين (1967–2019)، هدفت الدراسة لاستعراض سياسات التهويد داخل البلدة القديمة في القدس من خلال البحث في البعد الديموغرافي والديني، والاقتصادي، والاجتماعي ومحاولة قراءة انعكاسات هذه السياسات على مستقبل المدينة المقدسة في ضوء المشاريع الاستيطانية، لتغيير معالم المدينة القديمة وطمس هويتها سعت الدراسة أيضاً إلى تحليل العوامل الجغرافية والديموغرافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، والتطور التاريخي للتهويد الإسرائيلي للمدينة المقدسة بشكل عام والبلدة القديمة بشكل خاص، واعتمدت الدراسة على**المنهج** التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج صنع القرار، واهم **نتيجة للدراسة** أهم الانعكاسات الاجتماعية لسياسات التهويد تفريق العائلات وتشتيتها وتفشي البطالة والفقر وسوء الخدمات في تلك المنطقة ومصادرة الأراضي بالقوة واهم الانعكاسات الديمغرافية تمزيق الاحياء ومنع التواصل الجغرافي

بينها،وأثرت هذه السياسات على القطاع الصناعي المرتبط بالقطاع الزراعي والتجاري، و**أوصت الدراسة** بضرورة القيام بتوحيد الصف الفلسطيني لمواجهة سياسات التهويد، وتوعية السكان المقدسيين بحقوقهم وعدم الخضوع لمحاولات التهجير القسري الإسرائيلية وتكثيف جهود الباحثين الفلسطينيين بعمل الأبحاث الخاصة عن القدس وحقوق المقدسيين.

دراسة (محمد، وآخرون، 2021) بعنوان: الاستيطان الإسرائيلي تقويض لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني 2020-1967، هدفت الدراسة إلى إظهار جوانب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، المتمثل في السياسات الاستيطانية الاستعمارية التوسعية للسيطرة على مزيد من الأراضي المحتلة،ودوافع الاستيطان الصهيوني في فلسطين الدينية والتاريخية والأمنية، وقرارات الشرعية الدولية مجلس الأمن والجمعية العامة وما تبعها من تغيرات في مواقف المجتمع الدولي، وكما ركزت على مراحل توسيع المشروع الاستيطاني، وزيادة أعداد المستوطنات لفرضها كأمر واقع، واعتمد الباحث على **المنهج** القانوني ومنهج تحليل المضمون، وأهم **نتائج الدراسة:**عدم قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ القرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية واتفاقية جنيف ولا سيما الرابعة، التي تؤيد الحق الفلسطيني وترفض الاستيطان، **وأوصت** الدراسة بضرورة التوصل إلى وقف المشروع الاستيطاني، للمحافظة على ما تبقى من الوحدة الإقليمية الفلسطينية، لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة.

دراسة(يوسف، 2021) بعنوان : الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة من وجهة نظر القانون الدولي، هدفت الدراسة لتوضيح وجهة نظر القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية" وتبيين المسؤولية الدولية التي تترتب على دولة الاحتلال "الإسرائيلي" جراء هذه العمليات، وتأثير ذلك على مستقبل الصلح والأمن والسلم في المنطقة والعالم، واعتمدت الدراسة على **المنهج** الوصفي التحليل وأهم **نتائج** الدراسة أن حكومة الاحتلال مستمرة بعملية الاستيطان الإحلالي بشكل ممنهج ومخطط له للوصول ليهودية الدولة، ويعتبر المستوطنات منفعة وطنية ذات قيمة قومية للإسرائيليين، المستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، **وأوصت** الدراسة بإصدار قرارات أممية تحت الفصل السابع لجعلها ملزمة لإسرائيل و فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إسرائيل للضغط عليها لوقف الاستيطان وتحميل إسرائيل المسؤولية الدولية عن انتهاكاتها وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار.

دراسة (أبو مصطفى، 2019) بعنوان : الممارسات الإسرائيلية لتهويد النقب (1948م-2013م)
هدفت الدارسة إبراز مراحل مشروع التهويد، وتوضيح أهم العوامل التي ساعدت على ظهوره وتطويره والتعرف على التطورات السياسية والأمنية التي عززت فكرة التهويد ودراسة الخطط التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي، واللجان التي ساعدت في تحقيق فكرة التهويد، وتوضيح ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية من تهويد النقب، ودور المؤسسات واللجان والحركات في داخل النقب وخارجه في مواجهة التهويد و**المنهج**الذي اعتمدت عليه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وإبراز **نتائج** الدراسة اتباع دولة الاحتلال منذ قيامها سياسات ترمي إلى احداث تغيرات جغرافية وديمغرافية وسلب وتهويد باعتبارها أرض موات، وإنكار ملكية السكان للأرض، وأهم **توصية للدراسة** رفع سقف الاحتجاج ومؤازرة أهالي النقب في دفاعهم عن أرضهم، والسعي لتوفير الدعم لمادي وليس المعنوي لأهلنا في النقب لدعم صمودهم في وجه الاحتلال الصهيوني.

دراسة (أبو مصطفى، 2019) بعنوان: الاستيطان الإسرائيلي تقويض لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني 1967-2020، هدفت الدارسة إلى إبراز مراحل مشروع التهويد، وتوضيح أهم العوامل التي ساعدت على ظهوره وتطويره ، والتعرف إلى التطورات السياسية والأمنية التي عززت فكرة التهويد ودراسة الخطط التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي، واللجان التي ساعدت في تحقيق فكرة التهويد، وتوضيح ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية من تهويد النقب، ودور المؤسسات واللجان والحركات في داخل النقب وخارجه في مواجهة التهويد، واعتمدت الدراسة على**المنهج** التاريخي الوصفي التحليلي وأهم **نتائج الدراسة** عملت إسرائيل على التنقيب واستخدام القوانين العثمانية وقوانين الانتداب وسنت من خلالها القوانين التي تسمح بسلب الأراضي من أصحابها، وتتعرض النقب لتغيرات جغرافية وديمغرافية وسلب للأراضي وتدمير النسيج الاجتماعي وحملات عنصرية ضد العرب لتزيف الوعي التاريخي، **وأوصت الدراسة** بضرورة التوصل إلى وقف المشروع الاستيطاني، للمحافظة على ما تبقى من الوحدة الإقليمية الفلسطينية، لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة.

دراسة (كشكو، 2016) بعنوان: الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل (1948-2013)

هدفت الدراسة على إبراز جذور فكرة مشروع التهويد، وتوضيح أهم العوامل التي ساعدت على ظهور وتطوير فكرة مشروع تهويد الجليل، والتعرف إلى التطورات السياسية والأمنية التي عززت فكرة المشروع ودراسة الخطط التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق التهويد، وتوضيح موقف القوى الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م من مشروع التهويد، وإبراز أهم نتائج مشروع تهويد الجليل بمستقبل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، واعتمدت الدراسة

على**المنهج** التاريخي الذي يعتمد على تجميع المصادر والوثائق والمراجع، وأهم **نتائج الدراسة** تهويد الجليل بدأ في مرحلة الحكم العسكري 1948-1966 امتد التهويد الإسرائيلي شمل كل ما بقي من بيوت وأشخاص وتهويد أسماء ومعالم جغرافية، فشمل كافي مناحي الحياة، ولم يقتصر على الإنسان الجليلي بل امتد للشجر والحجر أيضاً، وتغير ديمغرافي في توزيع السكان من خلال زيادة الاستيطان والمستوطنين ، **وأهم توصيه** للدراسة ضرورة اهتمام مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية بدراسة أوضاع الأهالي العرب داخل أراضي 48م، وبخاصة أهالي الجليل منهم، وتخصيص الجامعات الفلسطينية والعربية أقساماً خاصة تعنى بدراسة شؤون أهالي الجليل، ونشر الدراسات والأبحاث العلمية، وتعميمها على الجامعات ومراكز الدراسات العلمية ذات الاهتمام والاختصاص، لما لها من أهمية في ظل استمرارية الصراع العربي الصهيوني ودورها في إقامة دولة الاحتلال، والاستفادة بذلك في الواقع الفلسطيني.

دراسة (صوافطه، 2015) بعنوان: سياسة إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، مع التركيز على الاستيطان في الأغوار الفلسطينية، لمعرفة أبعاده الاقتصادية على سكان الأغوار وأرضهم، وما يترتب على ذلك من آثار على مختلف مجالات حياتهم، واعتمدت الدراسة على**المنهج** الوصفي والمنهج القانوني، وأهم **نتائج** الدراسة أن سياسات إسرائيل الاستيطانية تهدف إلى تهجير السكان سواء بتجريف الأراضي ومصادرتها وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة والاستحواذ على مصادر المياه، والحواجز العسكرية ومنع الحركة، وتضيق الخناق عليهم لتفريغ الأغوار من أصحابها لأجل البناء الاستيطاني، **وأوصت الدراسة** بتخصيص الموازنات لدعم هذه المناطق وتأهيل البنى التحتية.

ثانيا: دراسات باللغة الانجليزية

دراسة (TOUZRI, 2025) بعنوان: الأرض والحياة والتحرير: الإبادة البيئية الاستعمارية الإسرائيلية وصعود المقاومة البيئية الفلسطينية، هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الأرض والحياة والتحرر في فلسطين، ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مسلطةً الضوء على الأبعاد البيئية لهذا الاستعمار، واعتبار المقاومة البيئية الفلسطينية كإستراتيجية أساسية للنضال من أجل التحرير والعدالة، اعتمدت الدراسة على**منهج** علم البيئة السياسي مدعومًا بتحليل دراسات حالة نوعية في بلدتي الخضر ومسافر يطا بالضفة الغربية، للكشف عن آثار سياسات المستوطنين على النظم البيئية والمجتمعات الزراعية، وأهم **نتائج**الدراسة: تدمير الممارسات الزراعية التقليدية، واستهداف الرموز الثقافية يشكلان

إبادة بيئية ممنهجة تسعى لطمس الوجود البيئي والثقافي الفلسطيني، في حين يظهر استصلاح الأراضي والزراعة البيئية كأساليب مقاومة متجذرة في المعرفة المحلية والعمل الجماعي، وأهم **توصية** للدراسةإعداد وتصميم برامج وسياسات داعمة للمقاومةالفلسطينية من قبل المؤسسات الوطنية والدولية وصناع القرار.

دراسة (Kim, Dohean& Chong, David, 2024) بعنوان: الواقع الإنساني في فلسطين: الأثر الذي لا ينتهي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر على القضايا الإنسانية للفلسطينيين" **هدفت** الدراسة إلى تسليط الضوء على التأثير الإنساني المدمر الذي يعاني منه الفلسطينيون نتيجة الصراع المستمر مع إسرائيل، مع التركيز على الفئات الضعيفة مثل النساء الحوامل، الأطفال، وكبار السن، كما تسعى الدراسة إلى فهم التأثيرات المروعة التي تعرض لها المدنيون الأبرياء جراء الهجمات المكثفة على المرافق الصحية والتعليمية، وتعرقل برامج المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى استهداف العاملين في المجالات الإنسانية. واعتمدت الدراسة على**منهج** التحليل الاحصائي من خلال استخدام البيانات الكمية من موقع تبادل البيانات الإنسانية (HDX)، وأهم **نتائج** الدراسة أن الفلسطينيين يواجهون أزمات إنسانية مستمرة، حيث تتعرض المنشآت الصحية والتعليمية الهجمات المكثفة، كما يُمنع وصول المساعدات الإنسانية بشكل منتظم، وأهم **توصية** للدراسة مراجعة مفصلة لانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع والذي يؤثر على أكثر من 1.5 مليون فرد، مع التركيز على الوضع الحرج في محافظة رفح.

دراسة (Awwad ,2023) دور الاستيطان الإسرائيلي في إعاقة إقامة الدولة الفلسطينية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ومشاريعه في الأراضي الفلسطينية والانعكاسات الجيوسياسية على امكانية قيام دولة فلسطينية، خاصة في ظل استمرار التمسك الرسمي بحل الدولتين كاطار لحل الصراع، **واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي** ، توصلت هذه الدراسة إلى **نتائج**عدة، أهمها: أن التوزيع الجغرافي لمواقع المستوطنات أخذ شكل أحزمة استيطانية حول محافظات الضفة الغربية، وأن دور المستوطنات تمثل في عزل القرى الفلسطينية عن المدن الكبرى، بالإضافة إلى السيطرة الجغرافية على معظم مناطق الضفة الغربية التي تنتجها المستوطنات ومواقعها المتفرقة، **وأوصت**الدراسة في حال لم تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان يجب توسيع أدوات المقاومة المحلية من خلال اطلاق برنامج وطني شامل ضد الاحتلال.

دراسة (Abuhaneesh, 2022) بعنوان: دور المستوطنات في تشكيل نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في تشكيل نظام التمييز الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تعريف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتعريف نظام التمييز العنصري والاتفاقيات الدولية التي نصت عليه و التقارير ذات الصلة بشكل عام، واعتمدت الدراسة على**المنهج التاريخي**، وأهم **نتائج** الدراسة: إسرائيل تمارس التميز العنصري من خلال ازدواجية المعايرين في تطبيق القوانين داخل الضفة الغربية، حيث يطبق القانون المدني على المستوطنين ويطبق القانون العسكري على المواطنين الفلسطينيين، **وأوصت الدراسة** بالقيام بحملة إعلامية من أجل دفع دول العالم إلى مقاطعة دولة إسرائيل اقتصادياً، فهي دولة ترتكب جريمة ضد الإنسانية وهي الفصل العنصري.

دراسة (AL-Zaeem, 2022) بعنوان: الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية وسبل مقاومته هدفت الدراسة إلى فهم الأيديولوجية والسياسات والأهداف الصهيونية، وبيان المواقف الفلسطينية والدولية من الاستيطان، والتعرف إلى مدى خطورة تلك المواقف، وأعتمد الباحث على**المنهج الوصفي والتاريخي**، وتناول موضوعين رئيسيين: المشاريع الاستيطانية ومفاهيمها وممارساتها، والموقف الدولي من المشروع الاستيطاني ووسائل مقاومته. واهم **نتائج** الدراسة تشكل المستوطنات خطراً جسيماً على الشعب الفلسطيني، فقد تمَّ تهويد الأراضي وتقيد المجتمع الفلسطيني ومنع التواصل بين القرى والمدن وتضرر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، **وأوصت الدراسة**ببناء استراتيجية وطنية شاملة لمقاومة المشروع الاستيطاني، وكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة القرار الأمريكي الأخير.

دراسة (Mohammad, 2022) بعنوان الآثار الاستراتيجية للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي واستخدام الأراضي على البيئة في فلسطين وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في ظل السيناريوهات السياسية المختلفة، هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الاستراتيجية للمستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية واستخدام الأراضي على البيئة في الأراضي الفلسطينية، وعلاقة هذا التأثير بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين بناءً على سيناريوهات سياسية مختلفة واعتمدت الدراسة على**المنهج التحليلي الشامل**، وأهم **نتائجها** أن الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ليس عملية عشوائية بل له أهداف استراتيجية تتلخص في السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية، وتفتيت الوجود الفلسطيني، والاستيطان الاستعمار الإسرائيلي في الضفة الغربية هو عملية تهجير قسري للفلسطينيين أصحاب الأراضي واستبدالهم بمستوطنين يهود،**وأوصت الدراسة** بدمج الجهود

الشعبية والرسمية لمواجهة المستوطنات الاستعمارية ضمن خطط شاملة تهدف إلى تمكين المزارعين الفلسطينيين وتوفير سبل عيشهم حتى لا يضطروا إلى ترك أرضهم.

دراسة (Mnaili, 2022) بعنوان توطين فلسطين: منطق الحكم الإسرائيلي (غير) المباشر في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967، هدفت الدراسة الى تحليل منطق الحكم الإسرائيلي (غير) المباشر في الضفة الغربية منذ عام 1967، من خلال دراسة دور المستوطن كوسيط للحكم الإسرائيلية في الضفة. واعتمدت الدراسة على**المنهج التاريخي والنوعي،** وأهم **نتائج** الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية نموذج حكم غير مباشر وان دولة الاحتلال تحرك وتستخدم المستوطنين كوسطاء في التحكم والسيطرة ممّا زاد من نفوذهم، وأصبحوا مؤثرين في تشكيل سياسات الدولة نفسها، ويمارسون مراقبة الفلسطينيين وعنفهم، ممّا يسمح للجهات الرسمية في الدولة بالتهرب من المسؤولية عن هذه الممارسات المشينة، **وأوصت الدراسة**بإعادة تقيم وتحليل لسياسات دولة الاحتلال في ظل النمط المعقد غير مباشر الناتج عن استخدام المستوطنين كأذرع غير مباشرة في السيطرة لما لذلك من أهمية في إدارة الصراع.

دراسة (Aasi, 2022) بعنوان: الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. تناقض القانون الدولي، هدفت الدراسة الى كشف سياسة إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة تطورًا في عملية الضم، بدءًا من الضم "الفعلي" الذي استولى على الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى الضم "القانوني" من خلال سن التشريعات،ومن الضروري فهم الممارسة الإسرائيلية في مسألة الضم الإقليمي لتصوير الإطار القانوني المقدم بموجب القانون الدولي بشأن هذه القضية، اعتمدت الدراسة على**المنهج**التاريخي والقانوني للقضية الفلسطينية،ويجادل هذا البحث بأن القانون الدولي يحمل طابعًا متناقضًا، على الرغم من أن العديد من قرارات الأمم المتحدة والباحثين القانونيين، بما في ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وأهم **نتائج الدراسة** عدم شرعية ضم الأراضي الفلسطينية، فإن اعترافات دول أخرى وصعوبة المطالبة بالمسؤولية الدولة تعيق وصول الفلسطينيين إلى العدالة، **وأوصت** الدراسة بضرورة التركيز على الأدوات التي يوفرها القانون الجنائي الدولي لملاحقة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني من النخب السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

دراسة(ابرير،2021) بعنوان: القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية، ودورهما في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850م-1950م، هدفت الدراسة لإظهار سياسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر والصهيوني في فلسطين عبر ظاهرة الاستيطان على القطاع الاقتصادي في البلدين، فغيرت النمط المعيشي الذي كان قائماً بنمط مادي ربحي مسخر لخدمة المستوطنين من الأوروبيين واليهود، تحقيق هدف الدمج والضم، و تغيير التركيبة السكانية، وتكسير المنظومة الاجتماعية للبلدين، وطمس الشواهد الحضارية والدينية للشعبين، عبر سياسة التمسيح والتهويد، وتكريس سياسة تجهيل أبناء الشعبين بالتضييق على العملية التعليمية، عبر منعها من مصادر التمويل، واعتمدت الدراسة على**المنهج** المقارن، **وأهم نتائج الدراسة** أن الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين تقاطعت زماناً ومكاناً من حيث قوة التدفق، أن المعادلة السكانية ظلت لصالح الجزائريين بمعدل 1/8 تقريباً، ولم تختل أبدا حتى منتصف القرن الـ 20 م، مقابل تحول سريع في المعادلة الديموغرافية في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود الذين تحولوا إلى أغلبية بعد عام 1948م، وكذلك استغلال لكافة الموارد من قبل الاستعمار **وأوصت الدراسة** بإلزام إسرائيل بالالتزام بالمواثيق الدولية واتفاقية جنيف وما يصدر عن المؤسسات الدولي.

دراسة (Abu Al-Filat, 2020) بعنوان: مواجهة تهويد القدس في الرواية العربية، هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الروايات العربية في مواجهة تهويد القدس، وتعزيز المقاومة في فلسطين. واعتمدت الدراسة على **المنهج** الوصفي التحليلي، **وأهم نتائجها الدراسة:** صورت الروايات الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للحواجز العسكرية، وفصل القرى المقدسية عن القدس، ونبهت إلى خطورة التزوير اللغوي التوراتي لأسماء القرى والشوارع، ووثقت الأساليب المتبعة في تهويد البيوت للمقدسين وعقاراتهم، **وأوصت الدراسة** بضرورة اهتمام الروائيين بالتاريخ الكنعاني لمواجهة الافتراءات اليهودية في القدس.

3.6.2التعليق على الدراسات السابقة

نستنتج مّما سبق إلى أن الدراسات السابقة توصلت إلى مجموعة من النتائج التي سوف تساعد في إثراء الدراسة، إضافة الى ماورد فيها من معلومات ستساعد الباحث في إعداد الأدب النظري للدراسة، من خلال قراءة الدراسات التي تناولت موضوع السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وبعد تحليلها يمكن إبراز الملحوظاتبما يلي:

1.3.6.2الاستفادة من الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تكون لدى الباحث فكره شاملة وواضحة حول السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي تمَّ البناء على هذه الدراسات في تطوير الدراسة الحالية من خلال صياغة الأسئلة المناسبة سواء للدراسة أو لأداة الدراسة (المقابلة) ومن هنا يمكن القول انَّ الباحث:

1. استفاد من الدراسات السابقة في عرض وإثراء الإطار النظري للدراسة وتحديد محاور الدراسة.
2. استفاد من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.
3. استفاد من الدراسات السابقة في اختيار المنهج للدراسة.
4. وسعت الدراسات السابقة الخلفية المعرفية والمعلوماتية عن موضوع الدراسة.
5. استفاد من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة.

2.3.6.2 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تمثلت أوجه التشابه والاختلاف في الآتي:

- ❖ اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بشكل جزئي التي تناولت موضوع الاستيطان والتهويد:

- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (TOUZRI, 2025)، دراسة (غانم، 2023)، دراسة (بركة، 2022)، دراسة (Ab Al-Filat, 2020)، دراسة (كشكو، 2016)، في محاولة طمس الهوية الفلسطينية وتدمير وسرقة الموروث الفلسطيني المادي والبيئي، وتدمير الممارسات الزراعية التقليدية الفلسطينية وتهويد الأسماء والأماكن.
- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (عودة، 2023)، دراسة (عيد، 2024)، دراسة (Awwad ,2023)، دراسة (Mohammad, 2022)، دراسة (Mnaili, 2022)، دراسة (يوسف، 2021)، أن سياسات الاستيطان الإسرائيلية ليست عشوائية بل سياسات حكومية ومؤسساتية ذات أهداف استراتيجية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية.
- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (Kim, Dohean& Chong, David, 2024)، دراسة (Awwad ,2023)، دراسة (عودة، 2023)، دراسة (AL-Zaeem, 2022)، دراسة(ابرير ،2021)، دراسة (صوافطة، 2015)، في سعي إسرائيل لأحداث التغير الديمغرافي لصالح المستوطنين من خلال سياسات التضيق الاقتصادي وتفتيت النسيج الاجتماعي

الفلسطيني، ومنع الوصول للأراضي وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها بالحواجز والبوابات والسواترالترابية، ارتفاع البطالة.

- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الأمم المتحدة، 2023)، دراسة (Abuhaneesh, 2022)، دراسة (Aasi, 2022)، دراسة (الحجار، 2022)، دراسة (محمد، وآخرون، 2021)، دراسة (أبو مصطفى، 2019)،في أن إسرائيل تنتهك القوانين الدولية في الأراضي الفلسطينية بسياساتها الاستيطانية مستغله القوانين القديمة والأوامر العسكرية، وتطبق ازدواجية المعايير في التعامل مع الفلسطيني والمستوطن في نفس البقعة الجغرافية.

❖ تتفق الدراسة الحالية في المنهج المستخدم مع دراستي دراسة (TOUZRI, 2025)، دراسة (Mnaili, 2022)، التي استخدمتا أكثر من منهج احداهما منهج دراسة الحالة.

❖ معظم الدراسات السابقة استخدمت أدواتعدة لجمع البيانات، منها الاستبيانات والمصادر التاريخية والكتب، المقابلات، الدراسة الحالية، استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات.

3.3.6.2 اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

- موضوع الرسالة، إذ أن الدراسة تخصصت سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل – خلة طه انموذجاً–.
- الدراسات السابقة اتفقت مع جزئية من نتائج الدراسة الحالية، ولم تتفق مع نتائج أخرى وردت في الدراسة.
- الاستيطان الرعوي وعنف المستوطنين المدعوم من الحكومة الإسرائيلية إحدى سياسات الاستيطان.
- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى إثر سياسات الحواجز والاغلاقات على تفتيت النسيج الاجتماعي وفقدان التكافل الاجتماعي بين الناس.
- لم تتطرق الدراسات السابقة الى آليات تعزيز الصمود للفلاح في أرضة.
- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى أهمية وسائل التواصل والسوشل ميديا والإعلام الرقمي في فضح ممارسات الاحتلال وتكذيب ادعاءاته الديمقراطية وسرديته.
- لم تتطرق الدراسات إلى دور السفارات والجاليات الفلسطينية في فضح ممارسات الاحتلال.

4.3.6.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الرئيسي، سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد أراضي محافظة الخليل – خلة طه انموذجاً– لكن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

1. طبيعة السياسات الاستيطانية في منطقة –خلة طه–.
2. اختصاص الدراسة في بقعة جغرافية معينه– خلة طه–.
3. عينات الدراسة.
4. البنود التي ركزت عليها الدراسة ولم تذكر في الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واجراءاتها

1.3 تمهيد

2.3 أنموذج الدراسة

3.3 منهج الدراسة

4.3 خطوات إنجاز الدراسة

5.3 مجتمع الدراسة

6.3 عينة الدراسة

7.3 أداة الدراسة

8.3 صدق الأداة

9.3 إجراءات تحليل المقابلات

منهجية الدراسة واجراءاتها

1.3 تمهيد

تعتبر دراسة الحالة جزء من البحوث النوعية والتي تتميز بنموذج تفسيري يركز على التجارب الذاتية التي بدورها تؤدي دورا حيويا في نتائج الدراسة، والاطروحات العلمية النوعية غالبا ما تذكر المنهج المستخدم في سطور، او ان تكتفي بمجرد ذكره، لكن الدقة في الرسائل العلمية تعتمد الدقة في المنهج المستخدم(غازي، 2014، 93) ولذلك حاجه ماسة لتوضيح المنهج الذي تم استخدامه وطريقة استخدامه، ومصادر المعلومات التي تم استخدامها، وفي هذا الفصل سنتناول انموذج الدراسة ، ومنهج الدراسة، خطوات انجاز الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، واداة الدراسة وصدق الأداة، وإجراءات تحليل المقابلات

2.3 انموذج الدراسة

قبل توضح المنهج الذي اعتمدت علية الدراسة والية استخدامه، لا بد من توضيح العوامل التي اعتمدت عليها الدراسة، اذ اعتمدت الدراسة على عاملين هما

1. العامل المستقل سياسات إسرائيل الاستيطانية
2. العامل التابع المتأثر أراض محافظة الخليل– خلة طه–

حيث يتأثر العامل التابع أراضي خلة طه في هذه الدراسة بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في منطقة خلة طه لتهويدها والسياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه، والسياسات الاستيطانية (الثقافية والاجتماعية والقانونية) على المجتمع الفلسطيني في خلة طه، سبل مواجهة السياسات الاستيطانية التهويدية في خلة طه، وفق ما يحدده الرسم البياني للشكل (4) الذي يوضح انموذج الدراسة:

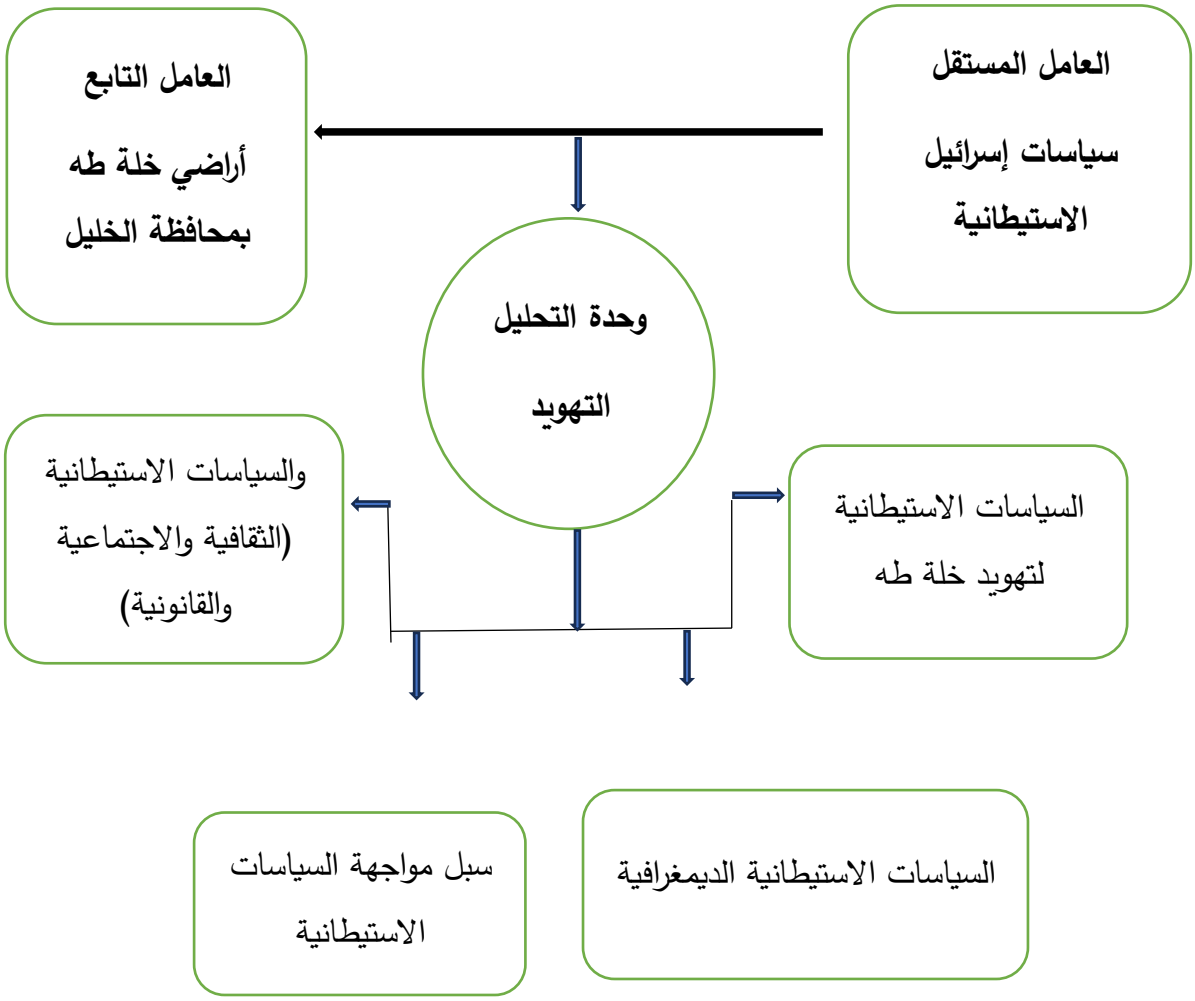

الرسم البياني (4،3) انموذج الدراسة

3.3 منهجية الدراسة

ان اختيار موضوع البحث العلمي بشكل صحيح، يجب على الباحث بصورة فعلية وجود مشكلة قابلة للدراسة لا بد من معالجتها (إبراهيم، 2000، 85) تنتمي هذه الدراسة الى البحوث العلمية النوعية، سيتم اعتماد منهج دراسة الحالة، لمناسبته لدراسة سياساتإسرائيل الاستيطانية في تهويد أراضي محافظة الخليل – خلة طه انموذجاً–، حيث يمكننا من جمع بيانات نوعية بواسطة (استخدام المقابلات، الملاحظات، الصور والوثائق لفهم التجارب الفردية والجماعية).

4.3 خطوات إنجاز الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة وفق منهج دراسة الحالة يتوجب على الباحث اتباع ثلاثة مراحل أساسية على النحو الآتي:

المرحلة الأولى الابتدائية، بحسب منهج دراسة الحالة يتوجب على الباحث بناءً على صياغته للإطار النظري للدراسة ان يختار الحالة الدراسية، أذ ان البحث يسعى خلال هذه المرحلة

الى اختيار الحالة الدراسية، حيث ان أراض خلة طه في محافظة الخليل تسعى إسرائيل الى تهويدها فكانت هذه المنطقة هي الخيار الأنسب للحالة التي وقع عليها الاختيار للحالة الدراسية التي تتعرض للتهويد، الأراضي الفلسطينية التي تتعرض لسياسات الاستيطان التهويدة كثيرة وخاصتا بعد السابع من اكتوبر 2023، فوقع الاختيار على هذه المنطقة لعدة أسباب ومنها:

1. عدم وجود دراسات عن هذه المنطقة واهميتها الجغرافية.
2. موقع البؤرة وما تشكله من خطر على عدة بلدات وقرى فلسطينية محيطه بها.

المرحلة الثانية : العمل الميداني وجمع المعلومة من مصادر عدة وتحليلها، تعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل العلمية التي تتمثل بجمع كافة المعلومات والبيانات عن موضوع الدراسة، بحيث توفر للباحث المادة الخام التي يتشكل منها البحث(أرجيلوس، 2023، 18) ولتنفيذ هذه المرحلة يتوجب على الباحث ان يجمع المعلومات من مصادر مختلفة عن السياسات الإسرائيلية الاستيطانية التي تطبق في منطقة خلة طه، وسيتم توضيح المصادر التي تم استخدامها لجمع المعلومات لاحقا من هذا الفصل كالوثائق والصور والملاحظة والزيارات الميدانية، والمقابلات كاده لجمع المعلومة.

المرحلة الثالثة من هذه الدراسة وفق منهج دراسة الحالة المستخدم في الدراسة هي مرحلة الاستنتاج بناءً على ما توصل الية الباحث من معلومات حيث سيتم جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للقارئ على شكل استنتاجات وتوصيات والتي سيتم توضيحها لاحقا.

5.3 مجتمع الدراسة

كوَّن مجتمع الدراسة من فئاتومستوياتعدة :(مؤسسات مختصة بالاستيطان، وخبراء في الاستيطان، مواطنون، وقانونيون، واعلاميون).

6.3 عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة في اختيار العينة على مستويين:

- العينة العشوائية من المواطنين المتضررين، لعدم وجود وعي وتجاوب من الناس.
- العينة القصدية من المؤسسات المختصة بالاستيطان، خبراء الاستيطان، قانونين، وإعلاميين

7.3 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المقابلات كأداة رئيسة للدراسة من خلال إعداد استمارة مقابلة تتناسب مع طبيعة الدراسة وأسئلتها.

8.3 صدق الأداة

بعد إعداد أسئلة أداة المقابلة وللتحقق من صدقها، قام الباحث بعرضها على مجموعة من الخبراء المختصين بقضايا الاستيطان للتحقق من أدائها وفعاليتها، لغرض الدراسة من خلال ابداء الملاحظات على الأسئلة، وتمَّ التعديل وفق الملاحظات، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للأداه.

9.3 إجراءات تحليل المقابلات

تَّم تحليل المقابلات يدوياً، من خلال تحديد المواضيع المشتركة بين المبحوثين، طرح الإجابات على الأسئلة مناقشة للنتائج الرئيسة، فعمل الباحث بمقارنة الإجابات بالأسئلة البحثية التي انطلقت منها الدراسة، حيث تجمع الإجابات لكل سؤال على جهة وتحلل يدوياً للخروج بنتائج تجمع الإجابات لكل سؤال على حدوتجمع جميع نتائج السؤال الواحد، لجعل النتائج تشمل القواسم المشتركة لجميع المبحوثين، وبالتالي يتم تحليل كل سؤال على حدى في نتائج واضحة ومحددة يفهمها القارئ.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تناول هذا الفصل تحليلاً للمقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة، والتي يبلغ عددها (26) مقابلة بهدف استطلاع أراءهم حول سياسات إسرائيلالاستيطانية لتهويد أراضي محافظة الخليل، في منطقة خلة طه – دراسة حالة – وهي ضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: مساهمة السياسات الاستيطانية في تهويد خلة طه.

المبحث الثاني: مساهمة سياسات الاستيطان الديمغرافية في تهويد خلة طه.

المبحث الثالث: مساهمة السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه.

المبحث الرابع: مساهمة سبل مناهضة سياسات الاستيطان في منع تهويد خلة طه.

وفيما يأتي الأسئلة التي تمَّ طرحها على عينة الدراسة وتحليل إجابات افراد العينة تم الإجابة على أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

1.4 السؤال الأول: ما السياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في خلة طه لتهويدها؟

تم حساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ما السياسات الاستيطانية المطبقة في خلة طه لتهويدها، وهي كمايلي:

جدول (1،4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ما السياسات الاستيطانية الاسرائيليةالمطبقة خلة طه لتهويدها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1- مصادرة الأراضي تحت ذرائع قانونية مزيفة	12	11.3
• إعلان أراضي "دولة" بموجب أوامر عسكرية		
• تأجير الأراضي مجانًا للمستوطنين (مثل حاجاي) بعقود "قانونية" إسرائيلية		
2- الاستيطان الرعوي كأداة للسيطرة	18	17.0
• إحضار مستوطنين مسلحين مع قطعان أغنام لاحتلال الأراضي		
• الاعتداءات على المزارعين الفلسطينيين ومنعهم من الوصول لأراضيهم		
• تدمير المحاصيل وقطع أشجار الزيتون		
3- التوسع الاستيطاني وربط البؤر بالمستوطنات	10	9.4

• تحويل البؤر الاستيطانية (مثل خلة طه) إلى مستوطنات دائمة		
• ربط بؤرة خلة طه بمستوطنة "نيجاهوت" والمحميات الطبيعية		
• شق طرق استيطانية وتوفير بنية تحتية (كهرباء، مياه) للمستوطنين		
4- العنف والمضايقات ضد الفلسطينيين	17	16.0
• اعتداءات يومية بالضرب، التهديد بالسلاح، وإحراق الممتلكات		
• هدم منازل فلسطينية		
• منع الرعاة الفلسطينيين من الوصول إلى مراعيهم		
5- سياسة التهجير القسري	13	12.3
• إجبار العائلات على بيع مواشيها أو مغادرة أراضيها		
• تقييد الحركة عبر إغلاق الطرق وإقامة البوابات العسكرية		
• تهجير كامل لتجمعات مثل "خربة الرماضين" و"وادي السيق"		
6- دعم حكومي ومؤسساتي للمستوطنين	14	13.2
• تمويل من وزير المالية "سموترش" ومجلس المستوطنات		
• تسليح المستوطنين عبر وزير الأمن "بن غفير"		
• حماية الجيش والشرطة للمستوطنين أثناء الاعتداءات		
7- انتهاكات قانونية دولية	10	9.4
• مخالفة اتفاقية جنيف الرابعة (المادة ٤٩) بتهجير مدنيين		
• استخدام قوانين عثمانية قديمة لمصادرة أراضي "غير مزروعة"		
• رفض المحاكم الإسرائيلية للطعون الفلسطينية		
8- أهداف استراتيجية طويلة المدى	12	11.3
• تهويد الخليل لـ"أهميتها الدينية والتوراتية"		
• عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها		
• السيطرة على الموارد الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية)		

يبين الجدول السابق أن الإجابة " **الاستيطان الرعوي كأداة للسيطرة** " حصلت على أعلى نسبة مئوية (17%)، يليها الإجابة " **العنف والمضايقات ضد الفلسطينيين** " بنسبة مئوية (16%)، ومن ثم الإجابة " دعم حكومي ومؤسساتي للمستوطنين " بنسبة مئوية (13.2%)، يليها الإجابة " **سياسة التهجير القسري** " بنسبة مئوية (12.3%)، يليها الإجابة " **مصادرة الأراضي تحت ذرائع قانونية مزيفة** " والإجابة " **أهداف استراتيجية طويلة المدى** " بنسبة مئوية (11.3%)، ومن ثم الإجابة " **التوسع الاستيطاني وربط البؤر بالمستوطنات** " والإجابة " **انتهاكات قانونية دولية** " بنسبة مئوية (9.4%).

يعزو الباحث النتيجة إلى ان رعي الأغنام هو الوسيلة لجس نبض الشارع الفلسطيني أولاً فإذا لم يستجب الشارع الفلسطيني لدخول الرعاة الإسرائيليين أصبح هناك راحة في الاستيلاء على الأراضي وإذا تمَّ مضايقة الفلسطينيين ومقاومتهم ومواجهة الرعاة الإسرائيليين يتم تدخل قوى الجيش الإسرائيلي ممّا يشكل رادع للمواطن الفلسطيني للاقتراب من منطقة الرعي، وهي اسهل طريقة للسيطرة على الأرض ، كما يعزو الباحث النتيجة الى دعم حكومي للاستيطان يتمثل بدخول مستوطنين رعاه مسلحين ومدعومين بحراسة جيش الاحتلال واعتداء الرعاة على المواطنين للتضيق عليهم في مصادر رزقهم الذي يعتمد على الزراعة ورعي الأغنام وحصر حركتهم وسكناهم في بقعة جغرافية معينة ضمن سياسة معدة، مسبقا لتحيق الغاية من الاستيطان وقد بين (محمد، 2025) سياسات إسرائيل الاستيطانية تتمثل بمجموعة صغيرة مسلحة من المستوطنين من خلال الرعي التوراتي، للسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية من خلال الرعي وتدمير الممتلكات والمزروعات الفلسطينية والاعتداءات الجسدية واطلاق النار بهدف التهجير وضرب الديمغرافيا الفلسطينية، وإحداث التواصل بين المستوطنات وقد بين (السلام الان، 2024) الإدارة المدنية الإسرائيلية تمنح المستوطنين ما يسمى " عقود تخصيص للرعي " فيما تسمى أراضي الدولة، الأمر الذي يمكن المستوطنين من السيطرة على الآلاف الدنمات خارج إطار العقد ومكنهم من الحصول على الدعم المالي من الجهات الحكومية، واستخدام هذه العقود أمام الجهات العسكرية لأغراض طرد المزارعين والفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم في المناطق المستهدفة للاستيطان.

وقد بين (الهدف، 2023) بأن الجيش الإسرائيلي يعمل على دعم المستوطنين في طرد رعاة الأغنام الفلسطينيين من أراضيهم لإحلال الرعاة المستوطنين مكانهم، بهدف تضيق سبل الحياة عليهم وتهجيرهم من أراضيهم على اعتبار أنها خزان احتياطي للتوسع الاستيطاني على حساب الأرض والسكان الأصليين، وبين (المركز الفلسطيني، 2025) إسرائيل تسعى من خلال سياسة الاستيطان الرعوي للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وتدمير المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وطرد الرعاة الفلسطينيين من أراضيهم وتقييد حركتهم وتهجيرهم من أماكن سكناهم بفعل الاعتداءات الضغوطات اليومية عليهم،وبين (أبو هواش، 2024) البؤر الاستيطانية نقطة انطلاق للمستوطنين للاعتداء على الفلسطينيين، وترويعهم والحاق الأذى الجسدي والاقتصادي، وتدمير ممتلكاتهم الزراعية وسرقتها واغلاق الطرق المؤدية إلى المنازل الفلسطينية وعزلها عن محيطها، وجعل الفلسطينيين يسلكون طرق بعيدة ووعرة ويحملون متاعهم على أجسادهم بمراقبة من جيش الاحتلال؛ من اجل التضيق عليهم لترك أراضيهم للاستيلاء عليها من قبل المستوطنين، وبين (النابلسي، 2024) السياسات الاستيطانية تهدف

الى جعلَ حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية لا تُطاق، ومن ثم طردهم من منازلهم ليتسنى للمستوطنين الإسرائيليين الاستيلاءُ عليها، وبين (الشويكي، 2025) عمل المستوطنين، على اقتلاع الأشجار وتخريب المزروعات، ومنع رعاة الأغنام من الوصول للمراعي، والتضيق عليهم في الوقت الذي يمسح للمستوطنين بحرية الحركة والرعي بالأملاك الخاصة الفلسطينية، والقيام بتنفيذ هجمات جسدية على السكان دون حسيب، والعمل على إغلاق الطرق الواصلة بين البلدات المحيطة بهذه البؤرة ومنع تواصلها الجغرافي للتضيق على الناس لتهجيرهم، بين(القواسمي، 2022) الدافع الاقتصادي أحد دوافع الاستيطان في محافظة الخليل حيث ان نسبة الاراضي الخصبة في المحافظة 21%، وعملت الحكومة الإسرائيلية على انشاء البنى التحتية للمستوطنين لتشجيعهم على السكن في المستوطنات المقامة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (TOUZRI, 2025) التي أكدت تدمير الاحتلال لجميع الممارسات الزراعية والنظم البيئية من قبل المستوطنين، ودراسة دراسة (عودة, 2024, 267) التي أكدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على توظيف الاستيطان بطريقة ممنهجة على ارضي فلسطين التاريخية وعلى الأراضي المحتلة عام 1967؛ لتقطيع الاتصال الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية بحجج أمنية وعسكريه لإنهاء مشروع حل الدولتين، دراسة (أبو هلال، 2024) أظهرت خطورة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في اقتلاع السكان الفلسطينيين أراضيهم، وحرمانهم من الحقوق كافة، وتمزيق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية من خلال الحواجز والطرق الالتفافية.

دراسة (Awwad ,2023) بينت أن التوزيع الجغرافي لمواقع المستوطنات أخذ شكل أحزمة استيطانية حول محافظات الضفة الغربية، ودور المستوطنات تمثل في عزل القرى الفلسطينية عن المدن الكبرى، دراسة (غانم, 2023) بينت أنإسرائيل تتبع سياسات مختلفة لتدمير المجتمع الفلسطيني وتهجيره قسراً من خلال الحرب النفسية وارتكاب المجازر وتدمير طرق المواصلات والأماكن التراثية والدينية ومحي كل إثر يمت للفلسطيني بصله، ودراسة(Mohammad, 2022) التي أكدت أن الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ليس عملية عشوائية، بل له أهداف استراتيجية تتلخص في السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية، وتفتيت الوجود الفلسطيني، وإلغاء إمكانية قيام دولة فلسطينية، دراسة(AL-Zaeem, 2022) بينت أن المستوطنات خطراً جسيماً على الشعب الفلسطيني فقد تم تهويد الأراضي وتقيد المجتمع الفلسطيني، ومنع التواصل بين القرى والمدن وتضرر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، ودراسة (صوافطة، 2025) التي بينت أن سياسات إسرائيل الاستيطانية تهدف إلى تهجير السكان سواء بتجريف الأراضي ومصادرتها وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة والاستحواذ

على مصادر المياه، والحواجز العسكرية ومنع الحركة، وتضيق الخناق عليهم لتفريغ الاغوار من أصحابها لأجل البناء الاستيطاني.

2.4 السؤال الثاني: ما دور السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه؟

قام الباحث بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول دور السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه، وهي كالآتي:

جدول (2،4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1- السيطرة على الأراضي وتقسيم المناطق الفلسطينية	12	21.8
• مصادرة الأراضي الفلسطينية (خاصة في المناطق المصنفة "C") وإعلانها "أراضي دولة"		
• منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية والرعوية		
• فصل القرى الفلسطينية عن بعضها عبر المستوطنات والطرق الالتفافية (مثل شارع 60)		
• تقييد التوسع العمراني الأفقي للفلسطينيين وحصرهم في مناطق محددة		
2- التهجير القسري والنزوح الطوعي	10	18.2
• هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية		
• زيادة العنف الممنهج من المستوطنين لخلق بيئة طاردة		
• تقليص مصادر الدخل (الزراعة والرعي) لدفع السكان إلى الهجرة		
• استهداف التجمعات الصغيرة والأكثر هشاشة (مثل ترحيل 30 عائلة بدوية)		
3- تغيير التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين	8	14.5
• زيادة أعداد المستوطنين في المنطقة (مثل بؤرة خلة طه والمستوطنات المجاورة)		

		• ربط المستوطنات ببعضها (مثل نيجهوتوقفعاتهبستان) لخلق كتلة استيطانية متصلة
		• تقليص الوجود الفلسطيني عبر منع البناء والخدمات الأساسية (تعليم، صحة)
12.7	7	**4- تقييد الحركة وزيادة العزلة**
		• إغلاق الطرق الترابية والزراعية بواسطة بوابات وحواجز
		• فرض طرق بديلة طويلة ومكلفة للتنقل بين القرى
		• منع التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين التجمعات الفلسطينية
10.9	6	**5- تدمير الاقتصاد الفلسطيني**
		• منع الزراعة والرعي (مثل تدمير 2000 دونم مزروعة في خلة طه)
		• تقليص الثروة الحيوانية (انخفاض عدد الأغنام من 2000 إلى 200 رأس)
		• تحويل الفلسطينيين من مزارعين إلى عمال غير مستقرين
9.1	5	**6- الاستهداف القانوني والمؤسسي**
		• إصدار أوامر هدم بذريعة "عدم الترخيص" أو "الحيز الأمني للمستوطنات"
		• عدم محاسبة المستوطنين على العنف، بينما يُعتقل الفلسطينيون إذا دخلوا "أراضي دولة"
		• إعلان مناطق فلسطينية كـ"مناطق عسكرية" أو "مناطق أثرية" لطرد السكان
7.3	4	**7- الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى**
		• منع قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا
		• تهويد المنطقة عبر تغيير أسماء الأماكن وطمس الهوية الفلسطينية
		• تكرار نموذج "الإبادة الديمغرافية" كما حدث مع السكان الأصليين في أمريكا وأستراليا
5.5	3	**8- دور المستوطنين والحكومة الإسرائيلية**
		• تمويل البؤر الاستيطانية بميزانيات ضخمة (مثل مجلس مستوطنات جبل الخليل بـ400 مليون شيكل سنوياً)

		• تواطؤ الجيش والإدارة المدنية في حماية المستوطنين
		• تنفيذ سياسات ممنهجة لطرد الفلسطينيين دون إعلان صريح

يبين الجدول (2،4) أن الإجابة " **السيطرة على الأراضي وتقسيم المناطق الفلسطينية** " حصلت على أعلى نسبة مئوية (21.8%)، يليها الإجابة " **التهجير القسري والنزوح الطوعي** " بنسبة مئوية (18.2%)، ومن ثم الإجابة " **تغيير التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين** " بنسبة مئوية (14.5%)، يليها الإجابة " تقييد الحركة وزيادة العزلة " بنسبة مئوية (12.7%)، يليها الإجابة " **تدمير الاقتصاد الفلسطيني** " بنسبة مئوية (10.9%)، ومن ثم الإجابة " **الاستهداف القانوني والمؤسسي** " بنسبة مئوية (9.1%)، يليها الإجابة " **الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى** " بنسبة مئوية (7.3%)، ومن ثم الإجابة " **دور المستوطنين والحكومة الإسرائيلية** " بنسبة مئوية (5.5%).

يعزو الباحث هذه النتيجة الى استغلال دولة الاحتلال لتصنيفات الأراضي الفلسطينية ، واستخدام القوانين العثمانية وقوانين الانتداب والقوانين الأردنية السيطرة على المناطق المصنفة C، لإحداث التغير الديمغرافي والجغرافي، لتعزيز السياسات الاستيطانية وتجميع الفلسطينيين في مناطق محصورة وتقيد حركة تنقلهم والتضيق عليهم لتهجيرهم، وقد بين (أبو النمل، 2004) أن الاستيطان اليهودي استيطان اقتلاعي هدفة محو الوجود الفلسطيني من ارضه، وكذلك بين (شاهين، 2010) الاستيطان يسعى إلى استغلال الأرض بدون سكانها، أن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تهدف الى طرد السكان الفلسطينيين وعزلهم او حتى إبادتهم ليحل محلهم اليهود من خلال سياسة الأمر الواقع وبين(صدى الاعلام، 2025) أن سياسات هدم المنازل الفلسطينية في القدس والضفة الغربية والنقب أداة لإعادة هندسة الخارطة السكانية الفلسطينية.

وأكد قبها، 2022) لا صهيونية بدون استيطان ولا دولة بدون إخلاء السكان العرب ومصادرة أراضيهم، وبين (أريج، 2025) ترفض حكومة الاحتلال المصادقة على توسعة المخططات الهيكلية للتجمعات الفلسطينية لمنع النمو الطبيعي السكاني وحصر السكان في مناطق(A,B) وإفراغ المناطق الفلسطينية المصنفة (C) من سكانها لأغراض الاستيطان، بهدف إحداث التغير الديمغرافي والجغرافي في الأراضي المحتلة، وبين (POICA, 2022) سلطات الاحتلال تستخدم القوانين والأوامر العسكرية لإفراغ المنطقة من أهلها لصالح المستوطنين وتنكر الوجود الفلسطيني الذي يمتلك وثائق الملكية للبيت الذي يسكنه وارضة التي يزرعها ، كما حدث للمواطن المتضرر الذي تمَّ هدم منزله وطرده بقوة السلاح

بحجة أن البيت غير مرخص على الرغم من إتباعيه الاساليب القانونية للطعن في القرار، وبين (الأمم المتحدة، 2025) تسجيل الأراضي المصنفة C من قبل سلطات الاحتلال هو أداة للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية في انتهاك واضح لحقوق الفلسطينيين في الملكية فضلاً عن حق السكن والمأوى والغذاء لصالح الاستيطان، هو تعزيز لعملية الضم غير القانوني الذي يؤدي إلى تثبيت الملكية لصالح المستوطنين ويعرض الفلسطينيين لخطر الاخلاء القسري بين (بركات، 2025) الدعم الحكومي الإسرائيلي من خلال سن القوانين ورصد الميزانيات وانشاء البنى التحتية، لتسهيل السيطرة على الأراضي الفلسطينية، بين (أبو هواش، 2023) الهجمات والمضايقات والاعتداءات التي ينفذها المستوطنين في الأراضي الفلسطينية وخاصة في المناطق الريفية لإجبار الفلسطينيين على مغادرة منازلهم، بين (النابلسي، 2024) أن السياسات الإسرائيلية تهدف الى إقصاء الشعب الفلسطيني عن ارضه وتقطيع المدن والقرى، وجعل حياة الفلسطينيين لا تطاق ومن ثم طردهم من منازلهم والاستيلاء عليها، بين(المغازي، 2014) حكومة إسرائيل قدمت الدعم وسنت القوانين وشقت الطرق، لربط المستوطنات والتجمعات الاستيطانية لتسهيل تنقل المستوطنين ، بين (OCHA, 2025) السياسات الاستيطانية التي يمارسها المستوطنين وبحماية جيش الاحتلال من اعتداءات وتخريب للمنشأة الزراعية والحيوانية وتدمير للمحاصيل الزراعية ومنع الوصول الى الأراضي، يزيد من حالة انعدام الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية الفلسطينية، بين (Asi, 2020, 212) أن استهداف مرافق الإنتاج الفلسطينية الممولة من الدول المانحة من خلال الهدم أو إيقاف العمل بها في مشاريع الآبار والمنشأة الزراعية بشكل مباشر بالرغم من عدم وجود تهديد أمني لزيادة الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية وتخفيض الإنتاج المحلي.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (أبو مصطفى، 2019) إسرائيل عملت على التنقيب، واستخدام القوانين العثمانية وقوانين الانتداب، وسنت من خلالها القوانين التي تسمح بسلب الأراضي من اصحابها و أن النقب تتعرض لتغيرات جغرافية وديمغرافية وسلب للأراضي، وتدمير النسيج الاجتماعي وحملات عنصرية ضد العرب لتزيف الوعي التاريخي، دراسة (الحجار، 2022) سن الاحتلال الكثير من القوانين والتشريعات من أجل تشريع إجراءاته الاحتلالية التهويديه وإعطائها الصورة القانونية أمام الرأي العام والمجتمع الدولي، و كذلك مارس شتى أنواع التميز العنصري بين السكان العرب واليهود في البلدة القديمة كذلك دراسة (أبو هلال، 2024) التي أظهرت أن خطورة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في اقتلاع السكان الفلسطينيين أراضيهم، وحرمانهم من الحقوق كافة، وتمزيق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية من خلال الحواجز والطرق الالتفافية، كذلك دراسة (عودة،

2024) الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على توظيف الاستيطان بطريقة ممنهجة على أراضي فلسطين التاريخية وعلى الأراضي المحتلة عام 1967 لتقطيع الاتصال الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية بحجج أمنية وعسكريه لإنهاء مشروع حل الدولتين، كذلك بينت دراسة(AL-Zaeem, 2022) المستوطنات تشكل خطراً جسيما على الشعب الفلسطيني فقد تم تهويد الأراضي وتقيد المجتمع الفلسطيني ومنع التواصل بين القرى والمدن وتضرر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير وكذلك (دراسة، غانم) إسرائيل تتبع سياسات مختلفة لتدمير المجتمع الفلسطيني وتهجيره قسراً، من خلال الحرب النفسية وارتكاب المجازر، وتدمير طرق المواصلات، وتدمير الأماكن التراثية والدينية الفلسطينية ومحي كل إثر يمت للفلسطيني بصله، ودراسة (صوافطة، 2015) سياسات إسرائيل الاستيطانية تهدف إلى تهجير السكان سواء بتجريف الأراضي ومصادرتها واعلانها مناطق عسكرية مغلقة والاستحواذ على مصادر المياه، والحواجز العسكرية ومنع الحركة وتضيق الخناق عليهم لتفريغ الأغوار من أصحابها لأجل البناء الاستيطاني، دراسة(Mnaili, 2022) أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية نموذج حكم غير مباشر وأن دولة الاحتلال تحرك وتستخدم المستوطنين كوسطاء في التحكم والسيطرة، ممّا زاد من نفوذهم وأصبحوا مؤثرين في تشكيل سياسات الدولة نفسها.

3.4 السؤال الثالث: ما دور السياسات الاستيطانية(الثقافية، الاجتماعية، القانونية) للاستيطان على المجتمع الفلسطيني في خلة طه؟

أولاً: السياسات الاستيطانية الثقافية:

قام الباحث بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول دور السياسات الاستيطانية الثقافية للاستيطان على المجتمع الفلسطينيين في منطقة خلة طه، وهي كالآتي:

جدول A(3،4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية الثقافية للاستيطان على المجتمع الفلسطينيين في منطقة خلة طه.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1- طمس الهوية الفلسطينية	14	40.0
• تهويد أسماء المناطق والمعالم الأثرية (مثل تحويل الآبار الرومانية إلى "برك يهودية")		
• سرقة التراث الفلسطيني (مثل زراعة العنب الخليلي ونسبه للثقافة اليهودية)		
2- تدمير الموروث الزراعي	9	25.7
• منع مواسم الزيتون والحصاد، مما يقطع صلة الأجيال الشابة بأرضها		
• تحويل الأراضي الزراعية إلى مستوطنات، مما يغير طبيعة الاستخدام		
3- استهداف التراث المادي	7	20.0
• هدم البيوت والمباني القديمة بحجة "المناطق الأثرية"، بينما يستولي المستوطنون عليها		
• تزوير التاريخ عبر روايات توراتية وهمية		
4- تقليد الثقافة الفلسطينية	5	14.3
• محاولة المستوطنين تبني عادات فلسطينية (مثل الرعي، الأغاني) لخلق انتماء زائف للأرض		

يبين الجدول السابق أن الإجابة " **طمس الهوية الفلسطينية** " حصلت على أعلى نسبة مئوية (40%)، يليها الإجابة " **تدمير الموروث الزراعي** " بنسبة مئوية (25.7%)، ومن ثم الإجابة " **استهداف التراث المادي** " بنسبة مئوية (20%)، يليها الإجابة " **تقليد الثقافة الفلسطينية** " بنسبة مئوية (14.3%).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى وعي الفلسطيني إلى طبيعة الصراع على الأرض، وإلى سعي الاحتلال الى طمس الهوية الفلسطينية النابعة من تمسكه بأرضه ومزروعاته المتوارثة من الاجداد وعاداته وتقاليده، وأن ما يقوم به الاحتلال من تدمير التراث المادي، هو تهديد للذاكرة الجمعية الفلسطينية التي تمثلها هذه المعالم التاريخية ومحاولة الاحتلال لتقمص واستنساخ الشخصية الفلسطينية المتمثلة بالفلاح والمزارع والراعي لفصلة عن أرضة وإحداث ربط بين المستوطن والأرض، لتشكيك الفلسطيني بتاريخه وسرديته واستبدالها بالسردية اليهودية من خلال تغير طبيعة الاستخدام للأرض وتغير المسميات، وأكد(حسن، 2011، 101) أن إسرائيل تعمل على تهويد الأسماء والمعالم والمواقع التاريخية الفلسطينية ، وبين(القواسمي، 2018، 8) سعي إسرائيل من خلال سياساتها الاستيطانية إلى طمس الثقافة الفلسطينية من خلال تدميرها أو سرقتها ونسبها الى الموروث اليهودي، وقد تلازمت حركة الاستيطان في الضفة الغربية بشكل وثيق، مع معركة الآثار التي يخوضها الاحتلال مع الفلسطينيين، للسيطرة على الرواية التاريخية، وإخفاء الحق الفلسطيني في أرضة من التوجهات الصهيونية الأولى التي سبقت قيام الدولة عام 1948.

وكذلك أكدت (دانا، 2020) الزراعة الفلسطينية هي مركز التنمية المستدامة وتمثل مصدر البقاء ورمز الارتباط بالأرض وهي جزء من الهوية والتراث الثقافي والفن والذاكرة الجمعية الفلسطينية وهي تشكل معقل المقاومة ورمزيتها، وبين(يحيى، 2008، 6) وفقاً لتقديرات دائرة الآثار الفلسطينية فإن الجدار في حالة اكتماله سيعزل أو يدمر نحو 2800 موقع ومعلم أثري معروف في الضفة الغربية بين (السلام، 2024) إن إسرائيل تسعى من خلال الرعي التوراتي للسيطرة على الأرض وطرد الفلاحين والمزارعين من أراضيهم ، وقد بين (المغربي، 2023) أن إسرائيل تسعى الى إضعاف ارتباط الفلسطيني بأرضه وخلق هوية قادرة على صهر اليهودية المتناثرة في مجتمع واحد، وإيجاد صلة بين اليهودي والأرض واضافة السمة الإسرائيلية على التراث مسح وتدمير التراث الفلسطيني، وقد ذكر (ترامیل، 2025) إن إسرائيل تسعى من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية والرعوية ومصادرة المياه،باستخدام عنف المستوطنين للتضيق على الفلسطينيين وجعلهم يسلموا بالخسارة الجسدية، ويقوض حقهم في تقرير المصير.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (TOUZRI, 2025) التي أكدت أن السياسات الاستيطانية تعمل على تدمير الممارسات الزراعية التقليدية، واستهداف الرموز الثقافية يشكلان إبادة بيئية ممنهجة تسعى لطمس الوجود البيئي والثقافي الفلسطيني، في حين يظهر استصلاح الأراضي والزراعة البيئية كأساليب مقاومة متجذرة في المعرفة المحلية والعمل الجماعي، ودراسة (غانم، 2023)

التي أكدت أن إسرائيل اتبعت سياسات مختلفة لتدمير المجتمع الفلسطيني وتهجيره قسراً من خلال الحرب النفسية وارتكاب المجازر وتدمير طرق المواصلات والأماكن التراثية والدينية ومحو كل إثر يمت للفلسطيني بصله، ودراسة(عودة، 2023) التي بينت أن إسرائيل تسعى لتجميع الفلسطينيين في معازل محاطة بالمستوطنات والجدار تكون غير قابلة للنمو والتطور، ودراسة (بركة، 2022) تصدرت قضايا التهويد تهويد المرافق والخدمات العامة بنسبة (13.11%)، تلتها قضايا الاستيطان في مدينة القدس" بنسبة (11.70%)، ثم قضايا التهويد العمراني" بنسبة (10.09)، دراسة (Ab Al-Filat, 2020) صورت الروايات الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للحواجز العسكرية ، وفصل القرى المقدسية عن القدس ونبهت الى خطورة التزوير اللغوي التوراتي لأسماء القرى والشوارع، ووثقت الأساليب المتبعة في تهويد البيوت للمقدسين وعقاراتهم.

ودراسة (ابرير، 2021) التي أكدت أن هناك تحولاً سريعاً في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود، على خلاف الاستيطان في الجزائر، ودراسة (كشكو، 2016) تهويد الجليل بدأ في مرحلة الحكم العسكري 1948-1966 امتد التهويد الإسرائيلي شمل كل ما بقي من بيوت وأشخاص وتهويد أسماء ومعالم جغرافية، فشمل كافي مناحي الحياة، ولم يقتصر على الإنسان الجليلي بل امتد للشجر والحجر أيضاً، وتغير ديمغرافي في توزيع السكان من خلال زيادة الاستيطان والمستوطنين.

ثانياً: السياسات الاستيطانية الاجتماعية:

قام الباحث بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة دور السياسات الاستيطانية الاجتماعية للاستيطان على الفلسطينيين في منطقة خلة طه، وهي كالآتي:

جدول B(3،4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية الاجتماعية للاستيطان على الفلسطينيين في منطقة خلة طه.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1- تفتيت النسيج الاجتماعي	15	33.3
• عزل القرى الفلسطينية عن بعضها بالحواجز والبوابات، مما يحدّ من التواصل بين العائلات		
• تقليل المشاركة في المناسبات الاجتماعية (أفراح، جنازات، مواسم زراعية) بسبب صعوبة التنقل		
2- الهجرة القسرية	10	22.2
• انتقال العائلات إلى المدن أو الخارج بسبب فقدان الأرض ومصادر الدخل		
• تحويل المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري مكتظ، مما يفقدهم هويتهم الاجتماعية		
3- عنف المستوطنين وتأثيره النفسي	8	17.8
• اعتداءات مستمرة (إطلاق نار، سرقة محاصيل، تخويف) تسبب حالة من الخوف الدائم		
• تأثير سلبي على الأطفال (صدمات نفسية، ترك المدرسة للعمل)		
4- انهيار الاقتصاد المحلي	7	15.6
• تحول الفلسطينيين من مزارعين إلى عمال أو موظفين برواتب ضئيلة		
• الاعتماد على السوق الإسرائيلي، مما يزيد الفقر والبطالة		
5- فقدان التكافل المجتمعي	5	11.1
• تراجع نظام "الفزعة" (المساعدة الجماعية في مواسم الزراعة والحصاد)		
• انقطاع العلاقات بين الأقارب بسبب الحواجز الجغرافية		

يبين الجدول السابق أن الإجابة " **تفتيت النسيج الاجتماعي** " حصلت على أعلى نسبة مئوية (33.3%)، يليها الإجابة " **الهجرة القسرية** " بنسبة مئوية (22.2%)، ومن ثم الإجابة " **عنف المستوطنين وتأثيره النفسي** " بنسبة مئوية (17.8%)، يليها الإجابة " **انهيار الاقتصاد المحلي** " بنسبة مئوية (15.6%)، يليها الإجابة " **فقدان التكافل المجتمعي** " بنسبة مئوية (11.1%).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن سياسات إسرائيل الاستيطانية تسعى إلى تفتيت النسيج الاجتماعي للمواطن الفلسطيني ليشعر أنه لوحدة في الميدان في مواجهة الاحتلال ومستوطنيه لتقويض صموده في أرضة من خلال سياسة الإغلاق للطرقات وصعوبة الحركة والتواصل مع الأهل والأصدقاء والعائلة في المناطق المجاورة، وهجمات المستوطنين، وخوفه على أبناءه، ومنعة من الوصول إلى أرضه التي تشكل مصدر رزقه، وصولاً الى شعورة باليأس وعدم القدرة على الصمود ليرحل إلى مكان أكثر أمان، ويمتهن حرفة أخرى بعيدة عن الأرض، وقد أكد (دويكات، ربايعة، 2023، 876) الحواجز العسكرية عملت على تقطيع أوصال الاراضي الفلسطينية كانت لهما آثار واسعة النطاق وبعيدة المدى على العلاقات بين المرأة والرجل وعلى العلاقات العابرة للأجيال بين اليافعين والشباب والشيوخ، وعلى علاقات القرابة والنسيج الاجتماعي الفلسطيني، بيّن (الصالح، 2014، 14) الحواجز والإغلاقات تشكل كارثة إنسانية في الضفة الغربية؛ لأنه يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ويمنعهم من الوصول إلى أراضيهم وتبادل الزيارات فيما بينهم، ومنع الحركة إلى أماكن عملهم وأماكن عبادتهم.

بين(المركز الفلسطيني للإرشاد، 2024) الحواجز والاغلاقات لها آثار نفسية واجتماعية على مستوى الفرد والعائلة لا تقل عن فداحة الجوانب السياسية والاقتصادية، فيتحول الإنسان من طامح لتحسين وضعة ومكانته إلى إنسان يسعى للحصول على الطعام للبقاء على قيد الحياة كأقصى طوح له ، بين (مركز الدراسات الشرق أوسطية، 2006) ان السياسات الاستيطانية الإسرائيلية أدت الى احداث خلل بالعلاقات الاجتماعية بين المواطنين لعدم قدرتهم على التواصل الجغرافي والتكلفة المرتفعة اثناء التنقل بفعل الاغلاقات، بيّن(مركز الارشاد الفلسطيني، 2009) أن الأطفال الذين هدمت منازلهم يعانون من مشاكل اجتماعية وصعوبة التعامل مع أقرانهم من الأطفال، ووضّحت دراسة(OCHA, 2021) أن عمليات هدم المنازل والمنشأة الفلسطينية أدت إلى تشتت العائلات وإلى فقدان مصادر الرزق والدخل لاعتمادها على الثروة الزراعية والحيوانية وزيادة حالات العنف عند النساء والأطفال.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Kim, Dohean& Chong, David, 2024) التي أكدت أن الفلسطينيين يواجهون أزمات إنسانية مستمرة، حيث تتعرض المنشآت الصحية والتعليمية للهجمات المكثفة، كما يُمنع وصول المساعدات الإنسانية بشكل منتظم ، دراسة (AL-Zaeem, 2022) التي أكدت أن المستوطنات تشكل خطراً جسيماً على الشعب الفلسطيني، فقد تَّم تهويد الأراضي وتقيد المجتمع الفلسطيني ومنع التواصل بين القرى والمدن، وتضرر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، وكذلك مع دراسة (أبو هلال، 2024) التي أكدت أن خطورة المشروع الاستيطاني

الإسرائيلي في اقتلاع السكان الفلسطينيين أراضيهم، وحرمانهم من الحقوق كافة، وتمزيق وحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية من خلال الحواجز والطرق الالتفافية تعد شكلاً من اشكال الاستيطان، ودراسة (شملخ، 2022) أن الانعكاسات الاجتماعية لسياسات التهويد تمثلت بتفريق العائلات وتشتيتها وتفشي البطالة والفقر وسوء الخدمات في تلك المنطقة ومصادرة الأراضي بالقوة، وأهم الانعكاسات الديمغرافية تمزيق الأحياء ومنع التواصل الجغرافي بينها ، دراسة (Mohammad, 2022) الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ليس عملية عشوائية، بل له أهداف استراتيجية تتلخص في السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية، وتفتيت الوجود الفلسطيني، وإلغاء إمكانية قيام دولة فلسطينية، دراسة(أبو مصطفى، 2019) التي أكدت أن إسرائيل عملت على التنقيب واستخدام القوانين العثمانية وقوانين الانتداب، وسنت من خلالها القوانين التي تسمح بسلب الأراضي من أصحابها،وبين أن النقب تتعرض لتغيرات جغرافية وديمغرافية، وسلب للأراضي، وتدمير النسيج الاجتماعي، وحملات عنصرية ضد العرب لتزيف الوعي التاريخي.

ثالثاً: السياسات الاستيطانية القانونية:

قام الباحث بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حولدور السياسات الاستيطانية القانونية للاستيطان على المجتمع الفلسطينيين في منطقة خلة طه، وهي كما يأتي:

جدول C(4،3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دور السياسات الاستيطانية القانونية للاستيطان على المجتمع الفلسطينيين في منطقة خلة طه.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1- مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها	12	30.8
• منع الفلسطينيين من استغلال أراضيهم زراعياً ورعوياً		
• تصنيف الأراضي كـ"أراضي دولة" بذرائع قانونية واهية (مثل القوانين العثمانية والأردنية)		
2- ازدواجية المعايير القانونية	9	23.1
• تطبيق القانون المدني الإسرائيلي على المستوطنين، بينما يُطبَّق القانون العسكري على الفلسطينيين		
• إفلات المستوطنين من العقاب عند ارتكاب الاعتداءات، بينما يُعاقب الفلسطينيون إذا اشتكوا		

3- التهجير القسري وهدم المنازل	7	17.9
• هدم المنازل الفلسطينية بحجة عدم الترخيص، بينما يُسمح للمستوطنين بالبناء دون قيود		
• استخدام الأوامر العسكرية لطرد الفلسطينيين (مثل إعلان مناطق عسكرية مغلقة)		
4- انتهاك القانون الدولي	6	15.4
• مخالفة اتفاقيات جنيف الرابعة (حظر نقل السكان المحتلين إلى الأراضي المحتلة)		
• تجاهل قرارات الأمم المتحدة		
5- التضييق الاقتصادي	5	12.8
• منع الفلسطينيين من الوصول إلى مصادر رزقهم (الزراعة، الرعي)		
• فرض غرامات وقضايا قضائية مكلفة على الفلسطينيين		

يبين الجدول السابق أن الإجابة " **مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها** " حصلت على أعلى نسبة مئوية (30.8%)، يليها الإجابة " **ازدواجية المعايير القانونية** " بنسبة مئوية (23.1%)، ومن ثم الإجابة " **التهجير القسري وهدم المنازل** " بنسبة مئوية (17.9%)، يليها الإجابة " **انتهاك القانون الدولي** " بنسبة مئوية (15.4%)، يليها الإجابة " **التضييق الاقتصادي** " بنسبة مئوية (12.8%).

يعزو البحث هذه النتيجةإلى استخدام إسرائيل مصطلح الأراضي المتنازع عليها، لبرير سياساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وللتنصل من تطبيق القوانين الدولية بما يخص الأراضي المحتلة، وأن الفلسطينيين غير مالكين لهذه الأراضي، وأي اعتداء من قبل الفلسطينيين يجب إزالته باعتباره مخالف لقوانينها التي تطبق على المواطن الإسرائيلي فقط، وأكد (أبو جعفر، 2016، 224-225) التبرير القانوني الذي ساقته إسرائيل، هو أن إسرائيل موجودة نتيجة لغزو دفاعي، ومن ثم فإن القانون الدولي الإنساني لا يجوز تطبيقه، أكد(العمري، 2018، 26-27) تدعي إسرائيل أن هذه الأراضي متنازع عليها ولا تنطبق عليها اتفاقيات جنيف، واتفاقية أوسلو وما بعدها لا تحتوي على أي حظر لبناء المستوطنات، وإسرائيل جمدت الاستيطان كمساهمة في بناء الثقة مع العرب، وإسرائيل صادرت هذه الأراضي المتنازع عليها، وهي في حالة دفاع عن النفس ويحق لها الاستخدام المؤقت للمباني والأراضي في المناطق المحتلة لأغراض مختلفة جائز تحت الضرورة الأمنية، وأن المستوطنات موجودة للوفاء بالاحتياجات الأمنية، وأن إسرائيل ستحتفظ بهذه الأراضي المتنازع عليها إلى أن يتم

التفاوض عل حدود جديدة معترف بها بصورة شرعية، أكد (مركز الأبحاث الفلسطيني، 2014) الأحزمة الاستيطانية التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية، التي تشمل القطاع الشرقي الأغوار القطاع الجبلي في الضفة الغربية، الذي يمتد من شمالها الى جنوبها، وقطاع التلال الغربية وقطاع القدس لأغراض أمنية، أكد(خمايسي، 2021، 14) مارست الدولة العبرية تمارس سلطتها لامتلاك الحيز اعتمادا على أربع مركبات باستخدام قوة الدولة وسيادتها (استمرار الشراء؛ الاحتلال بالقوة والمصادرة باستخدام جملة من القوانين بلغ عددها 18 قانوناً، استهداف أراضي المهجرين واللاجئين وكذلك المواطنين في بلدهم، مثل قانون أموال الغائبين وقانون المصادرة للمنفعة العامة وغيرهما التوريث) على اعتبار أن إسرائيل «ورثت» كل الأراضي العامة التي كانت تخضع للانتداب البريطاني وقبله للدولة العثمانية، وأكد (RESTREPO, SIERRA, 2016, 102) أن السياسات الاستيطانية ابتعدت بشكل متزايد عن التزاماتها بتنفيذ الاحكام الدولية واتفاقية جنيف الرابعة، وأن الأوامر العسكرية التي تطبق على الأراضي الفلسطينية جسدت ازدواجية القوانين في التعامل مع الفلسطينيين والإسرائيليين في المناطق المحتلة.

أكد(قبعة، 2018) أن إسرائيل من خلال سنها لقانون التسوية عام 2017، الذي يمنع المحاكم الإسرائيلية من إتخاذ قرارات تفكيك المستوطنات العشوائية المقامة على الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة لأغراض الاستيطان مقابل حصول الفلسطيني على أرض بديلة أو تعويض مالي بقيمة 125%، أكد (بتسليم، 2022) ما تقوم به المحكمة العليا الإسرائيلية هو شرعنه الاحتلال، فعندما يتعارض نص القانون الإسرائيلي المستند لصلاحيات الحاكم العسكري مع أحكام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية فالغلبة للقانون الإسرائيلي أكد(باروخ، 2017، 38) أن المحاكم الاسرائيلية تقدم حلول مرضية بالحد الأدنى للفلسطينيين عندما يكون هناك ضرر بالحقوق الفردية الفلسطينية وليس من منظور سيادي للفلسطينيين، وهي منسجمة مع الخط السياسي الإسرائيلي الذي يتبنى رؤية المستوى العسكري الذي يطبق الأحكام الإنسانية للقانون الدولي ولا يطبق قوانين الاحتلال بحكم القانون الدولي.

وأكد(ستيفانيني، 2023) أن القضاء الإسرائيلي الذي يختص بالتعامل مع القضايا داخل الأراضي المحتلة يشكل ملاذاً للمستوطنين والجيش من الملاحقة القانونية ، أكد (قبعة، 2023، 106) أن كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعمل على دعم هذه البؤر بكافة الاشكال للمحافظة على الاستمرارية والنمو من خلال الدعم المالي والقانوني وسن القوانين مثل قانون التسوية لهذه البؤر وغض الطرف عن اعتداءات المستوطنين في هذه البؤر على السكان الفلسطينيين، وقد أكد (السلام الآن،

2024) عندما تطالب المؤسسات بفتح تحقيق بتورط الدولة وشخصيات عامة بعملية تمويل إنشاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية وتواطأ الشرطة الإسرائيلية بعدم فتح تحقيق بذلك، يدعي محامي الدولة بأن التحقيق من صلاحيات لجنة خاصة، وعندما تم تشكيل اللجنة صدر قرار من وزير الاستيطان سموتريتش بتجميد هذه اللجنة، وأكد (رضوان، 2024) بموجب قانون أملاك الغائبين يتمتع الوصي الإسرائيلي بصلاحيات مطلقة على أملاك الغائب الفلسطيني، فهو يتمتع بصلاحية إصدار شهادة نزع الملكية لشخص غائب، ويتمتع بالاستيلاء على حيازة عقار غائب، ويتمتع بأوامر الهدم للمبنى الذي تمَّ تشييده بيد الغائب، دون إذن من الأصيل الفلسطيني الغائب بالقوة والإكراه، وأكد (POICA, 2022) سلطات الاحتلال تستخدم القوانين والأوامر العسكرية لإفراغ المنطقة من أهلها لصالح المستوطنين وتنكر الوجود الفلسطيني، الذي يمتلك وثائق الملكية للبيت الذي يسكنه وأرضة التي يزرعها ، كما حدث للمواطن المتضرر الذي تمَّ هدم منزله وطرده بقوة السلاح بحجة أن البيت غير مرخص على الرغم من اتباعه الأساليب القانونية للطعن في القرار، وأكدت (الأمم المتحدة، 2025) السيطرة على الأراضي المصنفة(C) والموارد الطبيعية في انتهاك واضح لحقوق الفلسطينيين في الملكية فضلاً عن حق السكن والمأوى والغذاء لصالح الاستيطان، هو تعزيز لعملية الضم غير القانوني الذي يؤدي إلى تثبيت الملكية لصالح المستوطنين، ويعرض الفلسطينيين لخطر الاخلاء القسري، وأكد (عاشور، 2014، 79)اتخذ مجلس الامن قراراتعدة تدين الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وتشدد على عدم الاستيلاء على الأراضي،لأنه يعتبر خرقاً للقانون الدولي، وأكد(عياش، 2007، 14) إسرائيل قد أخلَّت بالبند 94 من ميثاق جنيف الرابع الذي ينص بـ "الدولة المحتلة لا تقوم بطرد أو نقل مجموعات سكانية مدنية خاضعة لها إلى المناطق التي قامت باحتلالها، والقصد هنا الحيلولة دون نقل أو ترحيل سكان بأي حالة من الأحوال ولأي سبب من الأسباب، وأكد (OCHA, 2025) السياسات الاستيطانية التي يمارسها المستوطنون وبحماية جيش الاحتلال من اعتداءات، وتخريب للمنشأة الزراعية والحيوانية وتدمير للمحاصيل الزراعية ومنع الوصول الى الأراضي يزيد من حالة انعدام الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية الفلسطينية.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (عودة, 2024, 267) الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على توظيف الاستيطان بطريقة ممنهجة للسيطرة على أراضي فلسطين التاريخية وعلى الأراضي المحتلة عام 1967؛ لتقطيع الاتصال الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية بحجج أمنية وعسكريه لإنهاء مشروع حل الدولتين، وكذلك دراسة(أبو هلال، 2024) خطورة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في اقتلاع السكان الفلسطينيين أراضيهم، وحرمانهم من الحقوق كافة، وتمزيق وحدتها الجغرافية والاجتماعية

والسياسية الحواجز والطرق الالتفافية تعد شكلا من اشكال الاستيطان، ودراسة (عودة، 2023) التوجهات الإسرائيلية ترمي إلى تجميع أكبر عدد من الفلسطينيين وحصرهم في معازل (جزر) سكانية مرتفعة الكثافة على أصغر مساحة ممكنة من الأرض تتمثل بالمدن والتجمعات الرئيسة حيث ان 77% من الفلسطينيين يعيشون في المناطق الحضارية غير قادرة على التمدد العمراني أشبهبالكانتونات ومحاصرة بالمستوطنات وجدار الضم،وأكد (Abuhaneesh, 2022) إسرائيل تمارس التميز العنصري من خلال ازدواجية المعايرين في تطبيق القوانين داخل الضفة الغربية، حيث يطبق القانون المدني على المستوطنين ويطبق القانون العسكري على المواطنين الفلسطينيين، وكذلك دراسة (Aasi, 2022) عدم شرعية ضم الأراضي الفلسطينية، فإن اعترافات دول أخرى وصعوبة المطالبة بالمسؤولية الدولة تعيق وصول الفلسطينيين إلى العدالة، ودراسة (الحجار، 2022) سن الاحتلال الكثير من القوانين والتشريعات من اجل تشريع اجراءاته الاحتلالية التهويدة وإعطائها الصورة القانونية أمام الرأي العام والمجتمع الدولي، وتمارس شتى أنواع التميز العنصري بين السكان العرب واليهود في البلدة القديمة.

وأكدت دراسة (محمد، وآخرون، 2021) إسرائيل مستمرة في انتهاك كافة القوانين والشرائع والمواثيق الدولية، وتنفي حقيقة أنها دولة احتلال يقع على عاتقها واجبات باتجاه الإقليم المحتل ودراسة (أبو مصطفى، 2019) عملت إسرائيل على التنقيب واستخدام القوانين العثمانية وقوانين الانتداب، وسنت من خلالها القوانين التي تسمح بسلب الأراضي من أصحابها، وتتعرض النقب لتغيرات جغرافية وديمغرافية وسلب للأراضي وتدمير النسيج الاجتماعي وحملات عنصرية ضد العرب لتزيف الوعي التاريخي، وكذلك دراسة (صوافطه، 2015) سياسات إسرائيل الاستيطانية تهدف إلى تهجير السكان سواء بتجريف الأراضي ومصادرتها وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة والاستحواذ على مصادر المياه والحواجز العسكرية ومنع الحركة وتضيق الخناق عليهم لتفريغ الاغوار من أصحابها لأجل البناء الاستيطاني.

4.4 السؤال الرابع: مساهمة السبل المحلية: السبل المحليةلمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع التهويد في خلة طه؟

السياسات الاستيطانية الإسرائيلية.

قام الباحث بحساب الأعداد والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول السبل المطلوبة محلياً لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع التهويد في خلة طه، وهي كمايأتي:

جدول (4،4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السبل المطلوبة محلياً لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع التهويد في خلة طه

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1.3تعزيز الصمود الفلسطيني على الأرض	15	21.1
• دعم المزارعين والرعاة بتوفير البذور، الأعلاف، خزانات المياه، والمعدات الزراعية		
• تمويل مشاريع استصلاح الأراضي وزراعتها بأشجار مثمرة (مثل الزيتون) لمنع مصادرتها		
• بناء البنية التحتية (طرق، كهرباء، مدارس، عيادات) لربط التجمعات الفلسطينية المعزولة		
• توفير الحماية المادية مثل الأسلاك الشائكة وسواتر حجرية حول الأراضي المهددة		
2.3التحرك القانوني والمؤسساتي	12	16.9
• رفع قضايا قانونية ضد المصادرة والهدم في المحاكم الإسرائيلية والدولية		
• توثيق انتهاكات المستوطنين (صور، فيديوهات، تقارير) كأدلة للمنظمات الحقوقية		
• ضغط على السلطة الفلسطينية لتبني قضايا المناطق المصنفة "C" وتمويل الدفاع القانوني مطالبة المؤسسات الدولية (مثل محكمة الجنايات الدولية) بمحاسبة إسرائيل على جرائم التطهير العرقي		
3.3التحرك الشعبي والجماعي	10	14.1
• تنظيم مسيرات واحتجاجات في المناطق المستهدفة لجذب الانتباه الدولي		
• حملات تضامن محلية مثل نصب الخيم أو المرابطة في الأراضي المهددة		
• تشبيك جهود المؤسسات الأهلية (زراعية، قانونية، إعلامية) لخلق خطة عمل موحدة		
• تفعيل دور الشباب والجامعات في دعم القرى عبر زيارات ميدانية أو حملات توعوية		
4.3تحسين البنية الإعلامية	8	11.3
• تسليط الضوء على المعاناة اليومية عبر قصص إنسانية (بدلاً من التقارير الجافة)		

• استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الانتهاكات بلغات متعددة		
• جذب الإعلام الدولي لزيارة المناطق المهددة (مثل خلة طه) وتوثيق الاعتداءات		
5.3الضغط السياسي والدبلوماسي	7	9.9
• حث السلطة الفلسطينية على رفع ملف الاستيطان في المحافل الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي)		
• تعزيز التنسيق بين السفارات الفلسطينية والجاليات في الخارج للضغط على حكوماتهم		
• كشف التناقض الإسرائيلي بين ادعاءات "الديمقراطية" وممارسات الفصل العنصري		
6.3مواجهة التهجير القسري	6	8.5
• رفض الهجرة الطوعية عبر توفير بدائل سكنية واقتصادية للمواطنين في المناطق "C"		
• إعادة إعمار المنازل المهدمة فوراً كرسالة تحدٍ للاحتلال		
• إنشاء صندوق طوارئ لتعويض المتضررين من الهدم أو المصادرة		
7.3إصلاح النظام الداخلي الفلسطيني	5	7.0
• إعفاء سكان المناطق "C" من الضرائب وتمويل مشاريعهم التنموية		
• تبسيط إجراءات تراخيص البناء في المناطق المصنفة "B" و"C"		
• تخصيص موازنات أكبر لوزارة الزراعة لدعم المزارعين في مواجهة الاستيطان		
8.3الاستفادة من التجارب السابقة	4	5.6
• الاستلهام من نجاحات سابقة، مثل حملات القدس ضد سحب الهويات عام 1995		
• تكرار نموذج "الصمود بالخيم كما حدث في مسافر يطا وخربة حمصة		
• تعلم أخطاء الماضي، مثل عدم توثيق الملكيات مبكراً أو إهمال المخططات		
9.3مقاومة ثقافية فلسطينية	4	5.6
• إحياء الزي التراثي والتطريز كرد فعل لمواجهة التهويد		
• توثيق الانتهاكات ثقافياً عبر المنظمات الدولية		

يبين الجدول السابق أن الإجابة " **تعزيز الصمود الفلسطيني على الأرض** " حصلت على أعلى نسبة مئوية (21.1%)، يليها الإجابة " **التحرك القانوني والمؤسساتي** " بنسبة مئوية (16.9%)، ومن ثم الإجابة " تحسين البنية الإعلامية " بنسبة مئوية (11.3%)، يليها الإجابة " **الضغط السياسي والدبلوماسي** " بنسبة مئوية (9.9%)، يليها الإجابة " **مواجهة التهجير القسري** " بنسبة مئوية (8.5%)، ومن ثم الإجابة " **إصلاح النظام الداخلي الفلسطيني** " بنسبة مئوية (7%)، يليها الإجابة " **الاستفادة من التجارب السابقة** " والفقرة " **مقاومة ثقافية فلسطينية** " بنسبة مئوية (5.6%).

يعزو الباحث هذه النتيجة الى الوعي الفلسطيني بحجم المخاطر الناتجة عن السياسات الاستيطانية وأن ثباته في ارضه وزراعتها بالأشجار المثمرة واصلاحها، هو ضمان المحافظة على حقة وهويته الوطنية المتمثلة بأرضه وتاريخه من الإجراءات الميدانية على ارض الواقع لمناهضة هذه السياسات، والوعي القانوني بأهمية التحرك من خلال المؤسسات القانونية ذات العلاقة، لما لها من دور مهم في تثبيت حقوق الملكية قانونياً في ما تسمى بمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، أو للمماطلة في القضية واطالة أمدها لحين الوصول لحل سياسي، لأدراك الفلسطيني أيضاً بأهمية توثيق المعاناة اليومية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية في فضح سياسات إسرائيل الاستيطانية أمام القضاء والمؤسسات القانونية الدولية،وأهمية وسائل الاعلام الحديثة من خلال السوشال ميديا والإعلام الرقمي بالصوت والصورة، لفضح إسرائيل وسياساتها عالمياً للحصول على تأييد الرأي العام الدولي للقضية والحقوق الفلسطينية،وأحداث تأثير على صناع القرار في دول العالم للضغط على إسرائيل على كافة المستويات، لوقف سياستها والاعتراف بالحق الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وأكد(سالم، 2022) أن الفلسطيني يدركأن مقاومة الاستعمار تتخذ أشكالاً كفاحية ميدانية، واقتصادية تنموية وقانونية، وسياسية دبلوماسية، وإعلامية، ومعرفية، وفي ميدان التنظيم تتمثل في حركات وحِراكات، أو مزيج من كل ذلك،وأكد (نعيرات، 2020) كلما كان الثمن الذي يدفعه الاحتلال باهظاً نتيجة لسياساته الاحتلالية،كلما أصبحت نهايته اقرب للحدوث والعكس صحيح.

وكذلك اكدت (بوسة، 2022) أن الصمود الفلسطيني هو ممارسة مكانية في حياته اليومية التي تتكيف مع الظروف المتغيرة، بحيث يصبح الصمود مشروع حياة مبرمج ثقافياً في مواجهة الصراع مع المحتل من خلال استمرار حياته اليومية المتمثلة بالزواج وتربية الأطفال والتنقل والصحة ... رغم الصعوبات التي يفرضها المحتل، وأكد (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، 2019) لا بُدَّ من وضع خطة استراتيجية لدعم المزارع الفلسطيني وتعزيز ثقافة المنتج الوطني وجعلة خيار وطني اجتماعي سياسي وليس بديل لمنتج آخر.

وكذلك بين (أبو عزيز، 2022، 69) مسؤولية النهوض بالقطاع الزراعي، لتحقيق التنمية هي مسؤولية تشاركية تكاملية تنسيقية بين كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، فالإنتاج الزراعي الفلسطيني يعتمد على صغار المزارعين، فالعملية التكاملية تهدف إلى إعطاء الأولويات الخاصة للتعاونيات والتنظيمات ومجالس المزارعين وتوفير التشريعات والخدمات الكفيلة لتحسين القطاع الزراعي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، وأكد (نمر، 2024) الإنتاج الزراعي الفلسطيني بديل لكسب العيش، ومساحة أكبر للمقاومة والعمل دون الخوف من الجوع، وتحرير العمالة الفلسطينية من قبضة رأس المال الإسرائيلي والتأكيد على دور المزارعين بوصفهم أوصياء على الأرض والمقاومة، فضلًا على أن الاستخدام المستمر للأرض وتغيير أساليب الإنتاج والاستهلاك سيُصعِّب على المستوطنين الاستيلاء عليها أو سرقتها،وأكد (وولف، 2006) أن الفلسطيني يدرك أن هذه السياسات الاحتلالية الاستيطانية نابعة من مبررات أيدولوجية تهدف الى تهجير الفلسطينيين وتكريس واقع استيطاني بديل ، وكذلك اكد (أبو سيف، 2024) أن ظهور مبادرات شعبية ذات بعد معنوي ذات طابع تطوعي، تمثلت بتشكيل لجان محلية للدفاع عن الأراضي وحماية القرى والمزارع من هجمات المستوطنين، ولتأمين وصول المزارعين الى أراضيهم والقيام بحملات تطوعيه لإعادة زراعة الأراضي التي دمرتها هجمات المستوطنين، كذلك أكد (هواري، 2018) أن وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ورفع شكاوي في المحاكم الدولية ورفع قضايا تطالب باستعادة الأراضي والممتلكات والتعويض كجزء من أي تسوية سياسية مستقبلية، وأكد (ستيفانيني، 2023) ان الفلسطينيين يتجهون الى القضاء الإسرائيلي (المحكمة العليا)؛ لأنها تختص بالتعامل مع القضايا داخل الأراضي المحتلة ، من أجل تقديم الطعون بالقرارات العسكرية التي تتعلق بحياة المواطنين الفلسطينيين، ولحشد الأدوات والدعم الدولي، ولكبح عنف الجيش والمستوطنين ، وهي تشكل ملاذ للمستوطنين والجيش من الملاحقة القانونية ، وكذلك أكد (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2025) ان إسرائيل تمارس انتهاك القانون الدولي لضمان السيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة تقاسم الأدوار ما بين الجيش ومستوطنيه بقوة السلاح والقمع، وتقيد الحركة ، والاعتداءات المتكررة، الاستيلاء على المنازل وإغلاق الأسواق.

وكذلك(الدجاني، 2023) أن جوهر العمل الفلسطيني يقوم على توظيف جميع القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، لاسيما القرار رقم 2334 الصادر عن مجلس الأمن في العام 2016م، للتوجه للمحاكم الدولية والرأي العام الغربي لمواجهة المشروع الاستيطاني، وكذلك أكد (Yousef, 2024) إبراز أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الالكترونية من قبل الفلسطينيين لفضح ممارسات الاحتلال وتوثيق انتهاك القانون الدولي من قبل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ولكسب الرأي العام الدولي وتحدي للرواية الإسرائيلية التي تسوقها للعالم لشيطنة الفلسطينيين

لتبرير أعمالهم، وأكد (حسن، 2024) أن الفلسطينيين يستطيعون التأثير على الرأي العام من خلال أسلوب التكرار وعرض المشاهد المؤثرة الناتجة عن ممارسات السياسات الاستيطانية اليومية من تدمير للبيوت والبنى التحتية وتجريف وسرق الأراضي والقتل والاعتداءات ...لاستثارة العاطفة الإنسانية لكسب التأييد والاسناد للشعب الفلسطيني، وهذه الوسائل تعرض الحقائق التي تحترم عقلية الجمهور وحقة الديمقراطي لكونها عملية تواصل من الأسفل للأعلى، وأكد (Abualrob, Yousef, 2024, 810) أن الفلسطينيين من خلال عرض القصص الفردية باستخدام الصورة ومقاطع الفيديو فإننا نستطيع تسليط الضوء على جرائم الاحتلال ومستوطنيه في الأراضي الفلسطينية، ونستطيع إعادة صياغة الخطاب المحيط بالصراع مع المحتل وتحدي الرواية التي يقدمها للعالم.

وكذلك أكد(أبو بكر، 2021) أن النشطاء الفلسطينيين تمكنوا في مواقع التواصل الاجتماعي من تحقيق اختراق في الرأي العام الدولي في وقت قياسي عجزت عنه الماكينة الدبلوماسية والإعلامية الرسمية، وباستطاعة الفلسطيني استخدام كاميرا الهاتف الخليوي وبلغة سردية بسيطة وواضحة أن يوصل رسالته للعالم لفضح ممارسات إسرائيل الاستيطانية كما حدث في قضية الشيخ جراج، كذلك أكد (مومنه وآخرون، 2020) انه لا بُدَّ من تفعيل المقاومة الشعبية من خلال وضع خطة وطنية تشترك فيها جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدني والنقابات والأحزاب والنخب السياسية باتجاه الاحتجاجات السلمية، عقد المؤتمرات والندوات وطرح المقالات وتكون مرتكزه في الأساس على العمل الشعبي الى جانب تفعيل الاعلام المحلي والدولي لفضح سياسات وممارسات الاحتلال.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (عودة, 2024) التي بيت أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على توظيف الاستيطان بطريقة ممنهجة على أراضي فلسطين التاريخية وعلى الأراضي المحتلة عام 1967، لتقطيع الاتصال الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية بحجج أمنية وعسكريه لإنهاء مشروع حل الدولتين، ودراسة (عيد، 2024) تسعى إسرائيل من خلال المستوطنات إلى الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على فلسطين "من النهر إلى البحر"، وهو الهدف الذي يحول دون وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة إلى الشرق من حدود إسرائيل ما قبل عام 1967،دراسة (Mohammad, 2022) أن الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ليس عملية عشوائية، بل له أهداف استراتيجية تتلخص في السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية، وتفتيت الوجود الفلسطيني، وإلغاء إمكانية قيام دولة فلسطينية، ودراسة (Kim, Dohean& Chong, David, 2024) أن الفلسطينيين يواجهون أزمات إنسانية مستمرة، حيث تتعرض المنشآت الصحية والتعليمية

للهجمات المكثفة، كما يُمنع وصول المساعدات الإنسانية بشكل منتظم، ودراسة (الأمم المتحدة، 2023) وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودراسة (غانم, 2023) تتبع إسرائيل سياسات مختلفة؛ لتدمير المجتمع الفلسطيني وتهجيره قسراً من خلال الحرب النفسية وارتكاب المجازر وتدمير طرق المواصلات والأماكن التراثية والدينية ومحي كل إثر يمت للفلسطيني بصله، دراسة (Mohammad, 2022) الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ليس عملية عشوائية، بل له أهداف استراتيجية تتلخص في السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية، وتفتيت الوجود الفلسطيني، وإلغاء إمكانية قيام دولة فلسطينية، دراسة (محمد، وآخرون، 2021) ، إسرائيل مستمرة في انتهاك كافة القوانين والشرائع والمواثيق الدولية، وتنفي حقيقة أنها دولة احتلال يقع على عاتقها واجبات تجاه الإقليم المحتل.

دراسة (Aasi, 2022) التي بينت عدم شرعية ضم الأراضي الفلسطينية، فإن اعترافات دول أخرى وصعوبة المطالبة بالمسؤولية الدولة تعيق وصول الفلسطينيين إلى العدالة، و دراسة (بركة، 2022) تصدرت المواقع الإخبارية الفلسطينية قضايا التهويد تهويد المرافق والخدمات العامة بنسبة (13.11%)، تلتها قضايا الاستيطان في مدينة القدس" بنسبة (11.70%)، ثم قضايا التهويد العمراني" بنسبة (10.09)، دراسة (Ab Al-Filat, 2020) صورت الروايات والأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للحواجز العسكرية وفصل القرى المقدسية عن القدس، ونبهت الى خطورة التزوير اللغوي التوراتي لأسماء القرى والشوارع، ووثقت الاساليب المتبعة في تهويد البيوت للمقدسين وعقاراتهم، دراسة (كشكو، 2016) تهويد الجليل بدأ في مرحلة الحكم العسكري 1948-1966 أمتد التهويد الإسرائيلي شمل كل ما بقي من بيوت وأشخاص وتهويد أسماء ومعالم جغرافية، فشمل كافي مناحي الحياة، ولم يقتصر على الإنسان الجليلي بل امتد للشجر والحجر أيضاً، وتغير ديمغرافي في توزيع السكان من خلال زيادة الاستيطان والمستوطنين.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 التمهيد

2.5 المبحث الأول: نتائج أسئلة الدراسة والاستنتاجات

3.5 المبحث الثاني: التوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 التمهيد

بعد إجراء الدراسة التي هدفت الى معرفة دور سياسات إسرائيل الاستيطانية في تهويد اراضي محافظة الخليل – خلة طه أنموذجاً– توصل الباحث إلى عدة نتائج وفي هذا الفصل سيتم توضيح ما توصلت اليها الدراسة من نتائج، حيث ارتأ الباحث الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثان: نتائج أسئلة الدراسة والاستنتاجات اولا، التوصيات ثانيا.

2.5 المبحث الأول: نتائج أسئلة الدراسة والاستنتاجات

حاولت هذه الدراسة الإجابة على تسأل الدراسة الرئيسي، ولقد ساعد الباحث في الإجابة عنه طرح الأسئلة الفرعية التي طرحها الباحث التي شكلت الأسئلة الرئيسية للمقابلات وبناء على إجابات المبحوثين كانت تطرح أسئلة أخرى، وقد حاولت الدراسة الإجابة على أربعة أسئلة فرعية لتساعد في الإجابة على التساؤل الرئيسي، فكان السؤال الفرعي الأول ما دور السياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في منطقة خلة طه لتهويدها؟ والسؤال الفرعي الثاني ما دور السياسيات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه؟ والسؤال الفرعي الثالث ما دور السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) في تهويد خلة طه؟ والسؤال الفرعي الرابع ما السبل المحلية لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع تهويد خلة طه؟

نتائج التساؤل الرئيسي

أظهرت نتائج التساؤل الرئيسي للدراسة وهو" **ما سياسات إسرائيل الاستيطانية ودورها قي تهويد أراضي محافظة الخليل – خلة طه أنموذجاً**–؟"ان لسياسات إسرائيل الاستيطانية دور في تهويد أراضي خلة طه وتتمثل في ان حكومة الاحتلال تنفذ سياساتها الاستيطانية لتهود خلة طه من خلال تبادل الادوار مع المستوطنين وتوفر لهم كافة اشكال الدعم والمال والحماية وكذلك تعمل السياسات الاستيطانية على تهويد الديمغرافيا في المنطقة لصالح الاستيطان من خلال سياسات الاغلاق ومنع الحركة والترهيب والمضايقات، وكذلك تعمل السياسات الاستيطانية على التهويد الثقافي والاجتماعي والقانوني على المجتمع الفلسطيني في خلة طه، وكذلك اظهرت النتائج ان السبل المحلية لمناهضة السياسات الاستيطانية في المنطقة تتمثل بالتواجد المكاني والوعي بالسياسات الاستيطانية لإفشالها بكافة السبل المتاحة.

نتائج السؤال الفرعي الاول

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الأول وهو" **ما دور السياسات الاستيطانية الإسرائيلية المطبقة في منطقة خلة طه لتهويدها؟**"الى وجود دور للسياسات الاستيطانية في التهويد وتتمثل في:

1- سياسة الاستيطان الرعوي حصلت على نسبة 17% من إجابات المبحوثين
2- عنف المستوطنين ومضايقاتهم للسكان الفلسطينيين في المنطقةحصلت على نسبة 16% من إجابات المبحوثين
3- دعم حكومي ومؤسساتي للمستوطنين من حكومة الاحتلال حصلت على نسبة 13.2% من إجابات المبحوثين
4- السياسات الاستيطانية في المنطقة ذات أهداف استراتيجية طويلة المدى حصلت على نسبة 11.3% من إجابات المبحوثين
5- التوسع الاستيطاني وربط البؤر الاستيطانية بالمستوطنات حصلت على نسبة 9.4% من إجابات المبحوثين

نتائج السؤال الفرعي الثاني

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الثاني وهو"**ما دور السياسيات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طه؟**"

إلى وجود دورللسياسيات الاستيطانية الديمغرافية في تهويد خلة طهوتمثلت في:

1- السيطرة على الأراضي وتقسيم المناطق الفلسطينية والتي حصلت على 21.8% من إجابات المبحوثين
2- التهجير القسري والنزوح الطوعي وحصلت على 18.2% من إجابات المبحوثين
3- تغير التوازن الديمغرافي لصالح المستوطنين وحصلت على نسبة 14.5 % من إجابات المبحوثين
4- تدمير الاقتصاد الفلسطيني وحصلت على نسبة 10.9 من إجابات المبحوثين
5- الاستهداف القانوني والمؤسسي حصلت على نسبة 9.1% من إجابات المبحوثين
6- دور المستوطنين والحكومة حصل على نسبة 5.5% من إجابات المبحوثين

نتائج السؤال الفرعي الثالث

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الثالث وهو"**ما دور السياسات الاستيطانية (الثقافية، الاجتماعية، القانونية) في تهويد خلة طه؟**": وجود دور للسياسات الاستيطانية لتهويد خلة طه تتمثل:

1- السياسات الاستيطانية الثقافية:

- طمس الهوية الفلسطينية حصل على نسبة 40% من إجابات المبحوثين.
- تدمير الموروث الزراعي حصل على نسبة 25.7% من إجابات المبحوثين.
- استهداف الموروث المادي حصل على نسبة 20% من إجابات المبحوثين
- تقليد الثقافة الفلسطينية حصل على نسبة14.3% من إجابات المبحوثين.

2-السياسات الاستيطانية الاجتماعية:

- تفتيت النسيج الاجتماعي الفلسطيني حصل على نسبة 33.3% من إجابات المبحوثين.
- عنف المستوطنين وتأثيره النفسي حصل على نسبة 17.8% من إجابات المبحوثين.
- فقدان التكافل الاجتماعي حصل على نسبة 11.1% من إجابات المبحوثين.
- انهيار الاقتصاد المحلي حصل على نسبة15.6% من إجابات المبحوثين

3- السياسات الاستيطانية القانونية:

- مصادرة الأراضي ومنع الوصول اليها حصل على 30.8% من إجابات المبحوثين
- ازدواجية المعاير القانونية حصل عل نسبة 23.1% من إجابات المبحوثين
- التهجير القسري وهدم المنازل حصل على17.9% من إجابات المبحوثين
- انتهاك القانون الدولي حصل على نسبة 15.4% من إجابات المبحوثين

نتائج السؤال الفرعي الرابع

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الرابع وهو" **ما السبل المحلية لمواجهة السياسات الاستيطانية لمنع تهويد خلة طه؟**" يوجد دور للسياسات المحلية لمنع تهويد خلة طهتتمثل في:

- تعزيز الصمود الفلسطيني على الأرض حصل على نسبة 21.1% من إجابات المبحوثين.
- التحرك القانوني والمؤسساتي حصل على نسبة 16.9% من إجابات المبحوثين.
- تحسين البيئة الإعلامية حصل على نسبة 11.3% من إجابات المبحوثين.
- الضغط السياسي والدبلوماسي حصل على نسبة 9.9% من إجابات المبحوثين.

الاستنتاجات

جاءت الاستنتاجات لكي تلخص ما كشفته الدراسة من حقائق على النحو الآتي:

1. تهجير السكان بطريق مبطنه وزرع المستوطنين مكانهم، وزيادة ملكية المستوطنينبطرق مختلفة.
2. تغير ديمغرافي لصالح الاستيطان وربط البؤر الاستيطانية بمستوطنة نيجهوت وصولاً للخط الأخضر.
3. انتهاك سلطات الاحتلال للقوانين الدولية في أراضي خلة طه.
4. عزل منطقة خلة طه عن محيطها واضعاف النسيج الاجتماعي في المنطقة.
5. تدمير الموروث الثقافي والمادي من خلال طمس الهوية، تهويد الأسماء العربية، والابتعاد عن تقاليد الزراعة والرعي المتوارثة، التي تشكل جزءاً من الهوية الوطنية المتوارثة من الأجداد.
6. أفضل سبل لمواجهة سياسات إسرائيل الاستيطانية في خلة طه هي الثبات في الأرض وزراعتها، والتحرك القانوني، وتوثيق الانتهاكات ودعم ومؤازرة السكان.

3.5 المبحث الثاني التوصيات

توصلت الدراسة إلى توصيات عدة، لترجمه هذه النتائج والاستنتاجات إلى آليات وخطوات عملية يستفيد منها الباحثون والمهتمون وصناع القراروهي على النحو الآتي:

1. تشكيل جسم قانوني لمحاربة وكف سياسات إسرائيل الاستيطانية في خلة طه، وتوعية أهالي المنطقة بالسياسات الإسرائيلية المطبقة وبحقوق الأهالي.
2. حراك سياسي دبلوماسي لفضح سياسات إسرائيل الاستيطانية، وتأكيد مخالفتها للقوانيين الدولية وتعزيز ثبات المواطن الفلسطيني في ارضه، وإنشاء المدارس والمرافق العامة لتعزيز تواجد الناس في المنطقة.
3. تشكيل فرق قانونية ضاغطه لأثبات ملكية الأراضي وضحد الادعاءات الإسرائيلية.
4. حث المؤسسات الاجتماعية (النسوية، الإنسانية، الحقوقية، النفسية، المؤسسات المختصة بالأطفال...)، لرفد المنطقة بطواقم لتوعية الأهالي بأساليب حديثة من خلال التكنولوجيا، وحث الحكومة الفلسطينية على الاهتمام بمثل هذه القضايا التي من شأنها النسيج الاجتماعي لسكان خله طه.
5. زيادة الاهتمام والتركيز على توعية أهالي خلة طه، وشق الطرق، وإنشاء البنى التحتية، والتعويض المعنوي والمادي للمزارعين لتشجيعهم على الاستمرار في الزراعة وممارسة الحياة اليومية المعتادة.
6. تحويل تقارير والانتهاكات من أرقام الى أفلام وثائقية إنسانية تُظهر المعاناة اليومية للفلسطينيين، وتُركز على معاناة الأطفال على الحواجز والاغلاقات والآثار النفسية على الأطفال من الاعتداءات اليومية للمستوطنين والجيش، واستثمار دور السفارات الفلسطينية في فضح السياسات الاستيطانية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

ابحيص، حسن، عايد، خالد. (2010). الجدار العازل في الضفة الغربية. بيروت: مركز الزيتونة

أبو النمل، حسين. (2004). الاقتصاد الإسرائيلي: من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة. بيروت: مركز الدراسات العربية، الطبعة 2

إبراهيم، عبد الحميد. (2000). أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع،

الأطرش، احمد. (2014). جغرافيا الاستيطان كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى ((كنتونات)؟ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدا)

أرجيلوس، نسرين. (2023). منهجية البحث في العلوم السياسية.

البدو، خليل. (2009). علم الاجتماع السكاني. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

بركات، نظام محمود (1985). الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، السعودية

بلال عوض سلامة، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). في معنى الارض: استعادة الذات الفلسطينية. المركز العربي للأبحاث والدراسة.

حباس، وليد. (2024). الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية:" نريد أن يكون يهوداً فقط، لا نريد عرباً هنا". المشهد الإسرائيلي.

حسن، محمد. (2011). الحركة الصهيونية وموقفها من التراث الديني اليهودي. القاهرة: دار الثقافة العربية.

حسين، غازي. (2003). الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية. اتحاد الكتاب العرب: مكتبة النور

خمايسي، راسم. (2021). دليل إسرائيل العام 2020. الأرض والتخطيط والعمران. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

سدة، عبد اللطيف. (2022). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.

السلام الان، كرم نبوت. (2024). السامري الشرير: نهب الأراضي على يد المستوطنين بالضفة الغربية من خلال رعي الأغنام والماشية.

سلامه، بلال. (2021). في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الصالح، نبيل. (2014). عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين. مدار

عاشور، موسى. (2014). الاستيطان في ضوء القانون الدولي حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجا. القاهرة: دار الكتاب الحديث. ط1

العالول، اسلام. (2023). التطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني: فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

عبد الكريم، إبراهيم. (2001). تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية (دراسة ودليل). دمشق: اتحاد الكتاب العرب

عبد الكريم، إبراهيم. (2001). تهويد الأرض والمعالم الفلسطينية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب

عبد المنعم، محمد. (2000). تاريخ الحرب بين العرب وإسرائيل 1948–1973). القاهرة: دار امية للنشر

عزام، رغد. (2022). أثار الاستيطان الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني. مركز رؤية للتنمية السياسية.

العمري، حكيم. (2018). الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة–دراسة في أحكام القانون الدولي. المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

غازي، عناية. (2014). منهجية اعداد البحوث والرسائل الجامعية بكالوريوس، ماجستير، دكتورا. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع

قبها، لينا. (2022). قراءة في التاريخ الاستعماري الاستيطاني في فلسطين أهم سماته ودوافعه واستراتيجياته. القدس: مركز الدراسات

القواسمي، وليد. (2018). أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية. مركز رؤية للتنمية السياسية

المالكي، مجدي. (2015). قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي. الجزء الأول". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مصاروة، ايمان. (2004). الاستيطان في القدس القديمة. القدس: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية

محمود، خالد. (2007). افاق الامن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث.

مخادمة، ذ، الدويك، م. (2006). *الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2012). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

مركز دراسات الشرق الأوسط. (2023). الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط /http://boukrika.blogspot.com

منصور، جوني. (2014). إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (1967–2013)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. مؤسسة الأيام رام الله

يوسف، محمد (2021). الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة من وجهة نظر القانون الدولي، دار المشكاة للنشر والتوزيع

ثانياً: الرسائل العلمية:

أبو الرب، صلاح. (2005). الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967–2000. (جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير)

أبو عين، طارق. (2019). أثر حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية على سلوك المستهلك الفلسطيني نحو المنتج المحلي: دراسة حالة خاصة: الضفة الغربية، جامعة القدس: رسالة ماجستير معهد التنمية المستدامة. https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/5888

أبو مصطفي، حنان أحمد محمد وعدوان، أكرم محمد محمود. (2019). الممارسات الإسرائيلية لتهويد النقب (1948 م – 2013 م (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1032309

الأمم المتحدة. (2023). الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار. 2023/11/29. مسترجع من https://www.ohchr.org/ar/documents/thematic-reports/a79363-report-special-committee-investigate-israeli-practices-affecting

باريجي، م. (2022). الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المتضررة من العنف والنزوح القسري في شرق البحر الأبيض المتوسط (رسالة دكتوراه. جامعة ترنيتو)

بركة، عبد الهادي. (2022). معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية لقضايا التهويد المدينة القدس: دراسة تحليلية مقارنة رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1359534

بوشريبة، ريمة، أكراب، إيمان. (2024). دور شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام الطلابي نحو القضية الفلسطينية. (جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، رسالة ماجستير في علوم الاعلام والتواصل (Doctoral dissertation).

جبر، بلال. (2005). تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية. (جامعة النجاح، رسالة ماجستير)

الحجار، محمود يوسف شحدة، المدلل وليد حسن وحبيب إبراهيم محمود فرج. (2022). سياسات التهويد والاستيطان للبلدة القديمة في القدس وأثرها على الوجود الفلسطيني 2020–1967 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1360824

سلمى، عوض. (2014). النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين (Doctoral dissertation, AL-Quds University).

سليمان، سلمى. (2014). النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين، (رسالة ماجستير، جامعة القدس)

https://dspace.alquds.edu/bitstream/20.500.12213/2764/1/MT_2014_21012839_8050.pdf

شملخ، هشام. (2022). سياسات التهويد داخل البلدة القديمة في القدس وانعكاساتها على مستقبل المدينة 2019–1967 (رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية غزة مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1361349

صوافطة، تحرير. (2015). سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية (Doctoral dissertation, Birzeit University).

عبدة، غسان. (2012). أطواق العزل والتهويد الإسرائيلية في القدس 1967– 2010. (رسالة ماجستير، جامعة القدس)

عوده، هيثم. (2023) تبعات الصراع الديمغرافي والجيوسياسي المتوقعة في الضفة الغربية في ظل احتمالات الضم الفعلي للأغوار والمستعمرات الإسرائيلية (Doctoral dissertation) https://hdl.handle.net/20.500.11888/18725

فضة، نايف. (2019). تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين. (جامعة النجاح، رسالة ماجستير).

قاسم، عايش. (2012). الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2030–2000. (جامعة الازهر، رسالة ماجستير)

القيق، عبد الرحمن. (2010). سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967— 2006 الخليل نموذجا (دراسة حالة). (جامعة القدس، رسالة ماجستير) مسترجع https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/2372

كشكو، نداء محمد، وعدوان، اكرم محمد محمود. (2016). الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل 1948 2013 م (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/769254

محمد علي، نبيهه وجيه حامد، والمصالحة، محمد حمدان. (2021). الاستيطان الإسرائيلي تقويض لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني 1967-2020 (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1207588

مطور، حمزة. (2021). التنظيم القانوني لجريمة اقتطاع جزء من الأراضي الفلسطينية ومنحها للعدو في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة (Doctoral dissertation, جامعة النجاح الوطنية).

منصور، المنتصر. (2021). تداعيات سياسة إدارة ترامب الخارجية على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية)

يعقوب، شدان. (2015). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية. (جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية)

https://repository.najah.edu/bitstreams/67edeb5e-15c5-4a6e-a7b8-75213c7a8c7b/download

ثالثاً: المجلات العلمية:

أبو جعفر، احمد. (2016). المستوطنات الإسرائيلية ومدي انتهاكها لقواعد القانون الدولي الإنساني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث. 1(2)

بسام ابو عزيز. (2022). تأثير المستوطنات الإسرائيلية على المزارع الفلسطيني وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني واستراتيجية القطاع الزراعي في فلسطين (المستوطنات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار أنموذجا): The Israeli Settlements and their Impact on the Palestinian Farmers Following the Provisions of the International Humanitarian Law and the Palestinian Agricultural Sector Strategy (The Israeli Settlements in Jericho and the Jordan Valley as a Model). مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث, 7(2).

ابو هلال، علاء. (2024). الاستيطان ومشروعية ملاحقه إسرائيل عنه أمام المحكمة الدولية الجنائية. المجلة العصرية للراسات القانونية,2(1) 444—407. مسترجع https://doi.org/10.70411/MJLS.2.1.202464

أبو بودية، علياء. (2025). مدينة الخليل بين الماضي والحاضر البلدة القديمة بالخليل حي تل الرميدة نموذجاً. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربويه، 46(46)، 737-752. doi: 10.21608/jwadi.2025.366685.1185

أبوديه، علياء. (2025). الانماط الاستيطانية الاستعمارية في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة ما بين (1918-2020). مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية. 47(47)، 443-488.

أحمد أبو جعفر. (2016). المستوطنات الإسرائيلية ومدي انتهاكها لقواعد القانون الدولي الإنساني وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، 1(2).

https://journal.pass.ps/index.php/aurj/article/view/226

إدريس، محمد جلاء. (2017). الاستيطان في الفكر الإسرائيلي. مجلة الدراسات الشرقية. 59، 11 - 41.

اسعد، أ، فخر الدين، م. (2021). السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة1967. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650201

الأعرج، مديحة. (2019). الاستيطان والجدار والتهويد: مشروع متسارع يلتهم المناطق المسماة "ج". شؤون فلسطينية. 277، 147 - 157 مسترجع Record/com.mandumah.search://http1057668/

اوسيف، فؤاد. (2024). واقع القطاع الزراعي في الاغوار بعد السابع من اكتوبر 2023. ورقة سياسات. مجلة الدراسات الفلسطينية. 93

باروخ، بانينا. (2017). فهم الجدل الدائر حول المستوطنات" إعادة النظر في المستوطنات الإسرائيلية". مجلة اميل غير المحدود. 111، 36- 40. نُشر على الإنترنت بواسطة مطبعة جامعة كامبريدج 10 مايو 2017. مسترجع من https://doi.org/10.1017/aju.2017.19

بديسي، وحيدة. (2019). التهويد ومخاطره على أوقاف مدينة بيت المقدس. مجلة دراسات بيت المقدس.19(1)، 113-138

بوسه، جان. (2022). الحياة اليومية في مواجهة الصراع: الصمود كممارسة مكانية يومية في فلسطين. مجلة العلاقات الدولية والتنمية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجيش الألماني، ميونيخ. 25(3)، 583-607

doi: 10.1057/s41268-022-00255-1. Epub 2022 Feb 15. PMID: 35194393; PMCID: PMC8853419.

https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC8853419/?utm_source=chatgpt.com#:~:text=d%.oi%3A%2010.1057/s41268%2D022%2D00255%2D1

البياري، إسلام راسم. (2018). جريمة الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي الإنساني. مجله جيلا بحاث القانونية المعمقة. (29)، 107 – 135. مسترجع من مجله

ترامیل، س.ف. (2025). "الاستيلاء على الأراضي: وجهات نظر زراعية حول تفكيك السيادة الفلسطينية واستعادتها"، مجلة الدراسات الفلاحية. 1–28. doi: 10.1080/03066150.2025.2452388.

حسن، نجلاء محمد حامد. (2024). استخدام الجمهور لوسائل التواصل الاجتماعي وعلاقته بدعم القضية الفلسطينية عبر حملات المقاطعة. المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون. 2024(28)، 271–364. مسترجع من https://doi.org/10.21608/ejsrt.2024.358787

حنيطي، أحمد. (2025). حواجز الاستعمار الصهيوني بعد السابع من أكتوبر: تفعيل كامل لمنظومة السجن الكبير. مجلة الدراسات الفلسطينية، 142، 146 – 154 مسترجع من Record/com.mandumah.search://http583826

خمايسي، راسم. (1999). استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية. 10(37)، 43

خمايسي، راسم. (2019). الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف. سياسات عربية. 7(39)، 7–29.

دانا، طارق. (2020). توطين الاقتصاد كاستجابة للمقاومة: مساهمة في نقاش "اقتصاد المقاومة" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مجلة بناء السلام والتنمية. 15(2)، 192–204.

الدجاني، عمر. (2017). ندوة حول إعادة النظر في المستوطنات الإسرائيلية والضم الاستيطاني الزاحف، جامعة المحيط. 111(51)، 51–56 https://scholarlycommons.pacific.edu/facultyarticles/356?utm_source=sc

دريدي، محمد. (2020). السكان الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية التوقعات المستقبلية والاحتياجات التنموية. مجلة اشراف. 5(5)، 201–223

دويكات، ف، ربايعة، م. (2023). أثر الحواجز العسكري الاسرائيلي على العملي التعليمي في مدارس الاغوار الفلسطينية كما يراها معلمو ومعلمات الأغوار أنفسهم. كلية التربية الاساسية الجامعة المستنصرية. 29(120)، 870–894

ربيع، وائل. (2022). سياسات الاستيطان الإسرائيلية بعد حرب 1967م. مجلة بحوث الشرق الأوسط. 10(74)، 61–84. doi:10.21608/mercj.2022.230810 https://mercj.journals.ekb.eg/article_230810.html

ربيعة، محمد، دويكات، فخري. (2023). معايير الحواجز العسكرية للتحكم في الطريقة التعليمية في مدارس الاغوار الفلسطينية كما لها معلمو ومعلمات الأغوار أنفسهم. مجلة كلية التربية الأساسية. 29(120)، 870–894

سالم، وليد. (2022). القدس وفلسطين بين هبتين: هبة أيار 2021، وهبة نيسان– أيار 2022. مجلة مقدسية. (16)

شاهين، ايمن. (2010). الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية. مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية. (12)1، 905–940

شحادة، عايدة. (2023). الوضع القانوني لأملاك الغائبين في الأراضي المحتلة عام 1948. المجلة العصرية للدراسات القانونية. 2(1)، 291–309 https://doi.org/10.70411/MJLS.1.2.202341

الشديفات، ش، الجبرة، ع. (2015). موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. جامعة الزيتونة. 21(4)، 299

شغيت، مروة، داره، فريدة. (2024). العوامل المؤثرة في النمو السكاني. مجلة لارك كلية الآداب جامعة واسط. 16(1)، 484–510. https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss52.3344

شهاب، أأ، ومارني، ن. (2018). المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة: الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة. الإرشاد: مجلة القضايا الإسلامية والمعاصرة. 3 (1)، 35–49.

عياش، عدنان حسين. (2007). فكرة الاستيطان وحقوق الإنسان الفلسطيني. مجلة الدراسات الاجتماعية. 13 (1).

عدوي، عبد الله. (2022، 659). التحولات في تشكيل الرأي العام في ضوء ملكية وسائل الاتصال الرقمية. المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي. 9(2)، 653–668. مسترجع 016–002–009–10.53284/2120 : DOI

أبو هلال، علاء. (2024). الاستيطان ومشروعية ملاحقة إسرائيل عنه أمام المحكمة الدولية الجنائية. المجلة العصرية للدراسات القانونية. 2(1)، 444–407.

عمرو، نعمان. (2018). الاستيطان الصهيوني في قلب محافظة الخليل وأثره على السكان. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. (34)2، 209–210

عواد، شادي. (2023). تهويد القدس ثقافيا (1967–2022). المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 47(47)، 2415–4822. مسترجع: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.47.2023.592

العويوى,& محمد أسعد دياب. (2011). الاستيطان اليهوديفى منطقة الخليل 1967–2010. مجلة كلية الآداب بقنا، 20(35), 152–183.

عيد، محمود. (2024). تأثير الاستيطان الإسرائيلي على أبعاد قيام الدولة الفلسطينية (ديموغرافيا وجغرافيا واقتصاديا وأمنيا). المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. (9(17) 469–508 esalexu.journals.ekb.eg

غانم، عيد. (2023). أثر التهويد ومراحله على الموروث الثقافي والمعرفي في المجتمع الفلسطيني. مجلة التجديد العربي. 3(2)، 118

https://journals.arabicrenewal.org/index.php/arig/article/vie abghanem@qou.eduw/187

غباين، ر، رمضان ب. (2022). الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي وأثره على مستقبل قضايا الحل النهائي. المجلة التاريخية الجزائرية. 6(2)، 643-664

كمال قبعة. (2023). شرعنة/قوننة إسرائيل لاستخدام الأشكال المتلازمة من القوة الخشنة والناعمة ضد الفلسطينيين المقدسيين. المقدسية، 20، 91-128. مسترجع من http//:search.mandumah.com/hglr]sdmRecord1

محمد، علاء تيسير احمد مهدى. (2024). فريضة استيطان الأرض في التلمود وأثرها على الممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة. حوليات أدأب عين شمس. 52. 134-160

Http://search.mandumah.com/Record/1511192

المغازي، احمد. (2014). العامل الديمغرافي ودورة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية. رؤى استراتيجية، 64. مسترجع:

https://www.researchgate.net/publication/334290869_alaml_aldymghrafy_wdwrt_fy_alsr-a_alflstyny

المغربي، عبد الرحمن. (2023). التراث الثقافي فى فلسطين واخطار التهويد والأسرلة. حوليه الاتحاد العام للآثاريين العرب. 26(26)، 1-25. https://dx.doi.org/10.21608/cguaa.2023.184961.1151

نعيرات، رائد. (2020). انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل: قراءة في الأسباب والمستقبل. مجلة دراسات شرق أوسطية. 24(91)، 123 - 134. مسترجع من Record/com.mandumah.search//:http/1O37253

هلال، علاء. (2024). الاستيطان ومشروعية ملاحقة إسرائيل عنه أمام المحكمة الدولية الجنائية. المجلة العصرية للدراسات القانونية، 2(1)، 407-444. https://mucjournals.muc.edu.ps/index.php/pub/article/view/64

الوسيمي، مصطفى، محروس، مصطفى. (2024). إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي بين الماضي والحاضر والمستقبل. حوليات أداب عين شمس، 52(2024)، 263-286. مسترجع https://dx.doi.org/10.21608/aafu.2024.302853.1567

وصال عبد الله محمد أحمد محمد صالح، ربيع محمد ربيع حمودة. (2022). أثر الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، 2(69)، 109-156.

وولف، باتريك. (2006). الاستعمار الاستيطاني والقضاء على السكان الأصليين. مجلة أبحاث الإبادة الجماعية، 8(4)، 387-409 https://doi.org/10.1080/14623520601056240

يحيى، عادل. (2008). آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ كيف يستبيح جدار الفصل، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار التراث الفلسطيني". مجلة الدراسات الفلسطينية، 19(76)، 88

https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10152.pdf

يخلف، سهيل. (2021). محاضرات في مقياس علم السكان. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية

رابعاً: المواقع الالكترونية:

أبو بكر، فادي. (2021). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز زخم القضية الفلسطينية: التوأمان الكرد نموذجا. صحيفة الرأي. 2026/2/6. https://alrai.com/article/1059565312:29

أبو هواش، عماد. (2023). إذا لم ترحلوا سنقتلكم": مئات الفلسطينيين يفرون من عنف" المستوطنين الإسرائيليين في منطقة الخليل. 24:22 .14/2/2025 .Magazine 972+ .https://www.972mag.com/

أبو هواش، عماد. (2024). لقد فقدت زوجتي وأرضي": موسم حصاد الزيتون المميت" ينتهي في الضفة الغربية. 22:21 .13/2/2025 .Magazine 972+.

https://www.972mag.com/writer/imad-abu-hawash

ادم، راسفون. (2019). محكمة في السلطة الفلسطينية تصدر حكما بالسجن على فلسطيني لمحاولته بيع أرض ليهود إسرائيليين. 2025/7/29. 18:31

https://www.timesofisrael.com/writers/adam-rasgon

اريج. (2023). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة: من "بؤر" الى تكتلات حضرية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. 22-9-2024: 23:18.

https://mas.ps/publications/7374.html

اريج. (2024). حرب المستوطنين المفتوحة في العام 2024. "تصعيد غير مسبوق ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة". زويكا. 2025/8/17. 22: 06 https://poica.org/

اريج. (2025). هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2024. .POICA. 16/8/2025. 16/8/2025

https://poica.org/2025/02/%D9%87%D8%AF%D9%85D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%84

إسحاق، ديفيد. (2025). السيادة على يهودا والسامرة "الحل الوحيد"، كما تقول لجنة JNS، وكالة الانباء اليهودية (jns). 13/9/2025، 13:29

-https://www.jns.org/sovereignty-over-judea-and-samaria-only-solution-says-jns

اسحق، واخرون. (2025). ورقة موقف / إسرائيل تصادق على استئناف تسجيل الأراضي في الضفة الغربية، معهد اريج للأبحاث التطبيقية، 2025/9/10. 10:15

https://www.arij.org/ar/latest-ar/area_c_is_conf_2025

اسعد، احمد. (2020). الطرق الالتفافية الإسرائيلية: فصل المستعمَر ووصل المستعمِر. الملتقى الفلسطيني. 2025/1/24

-https://www.palestineforum.net/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%82

الأمم المتحدة. (2023). نزوح الرعاة الفلسطينيين وسط تزايد عنف المستوطنين، 2025/9/10. 14:23

https://www.ochaopt.org/content/displacement-palestinian-herders-amid-increasing-=settler-violence#:~:text

الأمم المتحدة. (2024). محكمة العدل الدولية: استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني. 2025/2/4. 12:50

https://palestine.un.org/ar/274554

الأمم المتحدة. (2024). ملخص الرأي الاستشاري الصادر في 19 يوليو 2024. 2025/1/1 . 11:41 ص.

https://www.icj-cij.org/node/204176

الأمم المتحدة. (2025). الأمم المتحدة تحذر من عواقب وخيمة لتصعيد الاستيطان ونقل السكان في الضفة الغربية. 2025/7/12. 19:20

https://news.un.org/ar/story/2025/03/1139971

الأمم المتحدة. (2025). قلق بالغ حيال قرار مجلس الأمن الإسرائيلي استئناف تسجيل الأراضي في المنطقة "ج" في الضفة الغربية المحتلة. 2025/9/10. 11:46

https://palestine.un.org/ar/294287-%D9%82%D9%84%D9%82

الأمم المتحدة. الجمعية العامة. (2022). تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. 2025/11/28. 21: 01

https://documents.un.org/access.nsf/get?OpenAgent&DS=A/77/328&Lang=A

بتسيلم. (2017). تجمّعات سكّانيّة مهدّدة بالتهجير. 2025/9/12، 15:15

https://m.btselem.org/arabic

بتسيلم. (2022). المحكمة العليا: إسرائيل فوق القانون. 2025/7/14. 2:21

https://www.btselem.org/arabic

بركات، جهاد. (2025). حراكٌ فلسطينيٌ "هش" في مواجهة "غول الاستيطان" بالضفة! شبكة نوى 2025/8/4. 23:54. مسترجع من:

https://nawa.ps/ar/post/51167/%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D9%81%

البهنسي، احمد. (2015). التهود الثقافي لفلسطين التاريخية.. اشكال مختلفة ومنطلقات واهداف واحدة. مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب. 2025/1/26. 19:36

https://wefaqdev.net/st_ch591.html

بيان للجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة(BDS) . (2024). مؤشرات تنامي تأثير حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من2024. 2025/2/4. 20:15

https://www.bing.com/ck/a?!&&p=0327768eb1be92ee10b6c004cbd969fe6be7fb771064c29f02ad8281fd350ab8JmltdHM9MTczODYyNzIwMA&pt

بيع الأراضي للإسرائيليين: جريمة كبرى في السلطة الفلسطينية .(Honest Reporting, 2021)

https://honestreporting.com/#copy_link

الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. (2023). أداة السكان فى فلسطين بمناسبة اليوم العالمي، 2023/7/11. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4545

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي. تم الاسترداد من:

\https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/LandUse.Tab3 -A-2017.html

الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني. (2022). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. التقرير الاحصائي السنوي 2022. تم الاسترداد من

https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2683.pdf

حضر، عبد اللطيف. (2019). الاستيطان الإسرائيلي في محافظة الخليل. علربي21. 2025/1/11. 2:11 ص

https://arabi21.com/story/1232031/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86

الخطيب، غسان. (2023). السيطرة الإسرائيلية المتصاعدة على الضفة الغربية بعد أكتوبر 2023. مجلة الدراسات الفلسطينية (141). 2025/9/9. 10:35

https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656661#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1

خليف، سميحة. (2015). تهويد القدس. جامعة القدس المفتوحة. 2024/9/23: 18:00

https://www.qou.edu/ar/viewCmsContentDtl.do?contentId=7684

الدجاني، حسام. (2023). استراتيجية مواجهة الاستيطان في فلسطين. قناة الغد. 2025/2/4. 10:7

-https://www.alghad.tv/%D8%AF

الدريسي، سهام. (2020). حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS). دراسة تحليلية لنموذج الحراك المدني ضد الاحتلال الإسرائيلي: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

https://fikercenter.com/2020/12/15/%D8%AD%D8%B1%D9%

رضوان، علاء. (2024). قانون أملاك الغائبين.. كلمة السر لاستيلاء إسرائيل على أراضي الفلسطينيين.. برلماني. اليوم السابع. 2025/1/11. 1:01ص

https://www.youm7.com/story/2024/6/1/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86--%D8%A3%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%83

ريغسبي، ديفين. (2018). اثمروا وتكاثروا: دور سياسات الانجاب الإسرائيلية في السعي لتحقيق الهيمنة الديمغرافية اليهودية في الأرض المقدسة. مجلة ييل للدراسات الدولية. 2025/8/3: 1827

https://yris.yira.org/essays/be-fruitful-and-multiply-the-role-of-israeli-pronatalist-policy-in-the-pursuit-of-jewish-demographic-dominance-in-the-holy-land/

زحالقة، جمال. (2021). الصهيونية والعنزة السوداء، مجلة الدراسات الفلسطينية (125). 2025/9/9، 10:15

https://www.palestine-studies.org/ar/taxonomy/term/3242

زونسزين، ميراف. (2023). ارتفاع شديد في العنف الممارسين على الضفة الغربية خلال حرب غزة. GROUP CRISIS. 14/2/2025. 24:06. https://www.crisisgroup.org /

ستيرن، نحميا. (2023). "نحن أصحاب البيت": النص المقدس والبنية الاجتماعية للقومية الدينية اليهودية في إسرائيل والضفة الغربية. مجلة الأديان. 2025/8/16. 17: 33

http://dx.doi.org/10.3390/rel14060746

ستيفانيني، بيترو. (2023). قانون المستعمِر: الإصلاحات القضائية الإسرائيلية من منظور تاريخي وسياسي. المفكرة القانونية. 2025/7/14. 19: 07

https://legal-agenda.com/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86D8%A7%D9

السلام الان. (2024). أصدرت المحكمة العليا قرارًا نيسيًا في عريضة تطالب بالتحقيق مع قادة المستوطنين. 2024/7/19. 3:14

https://peacenow.org.il/en/injunction-investigation-of-settler

الشويكي، حسام. (2025). الخليل.. شبح "البناء دون ترخيص" يطارد سكان "خلة طه" في ديرسامت غرب دورا. الحياة الجديدة ، 2025/9/9، 1:12

https://www.alhaya.ps/ar/Article/163076/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9

صدى الاعلام، (2025). مركز الاستقلال ومعهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي يناقشان خطط الضم والاستيطان الإسرائيلي المتسارع في الضفة. 2025/5/5. 18:31

/https://www.sadaa.ps

الصليب الأحمر الدولي. (2016). اتفاقية جنيف الرابعة 1994. 2025/7/12. 21:47.

https://www.legal-tools.org/doc/3822e4/pdf

العجرمي، اشرف. (2025). الاستيطان والضم الزاحف: وسائل المواجهة. 2025/2/6.

https://www.bing.com/ck/a?!&&p=5ed33d3d3beb834f90ab424afa37d29

عرب 48. (2022). هدم مسجد في دورا الخليل. 2025/1/21.

https://www.arab48.com/?search=%D8%AE%D9%84%D8%A9%20%D8%B7%D9%87

العربي الجديد. (2017). BDS تستب خسائر بالمليارات للاحتلال الإسرائيلي... تعرف عليها. 2025/2/4. 18:37.

https://www.alaraby.co.uk/bds-

العزه، نضال، (2017). التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من التصرف والانتفاع بها، ورقة عمل رقم 21. بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2017. 2025/1/24.

https://badil.org/ar/publications/working-papers

عطية، شوقي. (2021). ديموغرافيا المواجهة الفلسطينية. الآداب.

https://www.researchgate.net/publication/356170832_dymwghrafya_almwajht_alflstynyt

غالاغر، ادم. (2014). تأثير وسائل الاعلام على حملة مقاطعة إسرائيل. مركز كارنيغي للسلام الدولي. 2025/2/4، 21:08

https://carnegieendowment.org/sada/2014/03/the-medias-effects-on

قبعة، كمال. (2018). شرعنه الاستيطان: قراءة في قانون "تسوية التوطين". مركز أبحاث الأراضي. 2025/7/14. 2:54

https://www.prc.ps/%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7

قرش، محمد. (2014). آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين. مركز الأبحاث الفلسطينية.

https://www.prc.ps/%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1

القواسمي، وليد. (2018). أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية. مركز رؤية للتنمية السياسية. 2025/1/23

-https://vision-pd.org/%D8%A3%D8%AB%D8%B1

ماكوفسكي، ديفيد. (2023). إسرائيل توسع المستوطنات مع زيادة سموتريتش لسلطته، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 2023/9/10، 15:16

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/asrayyl-tws-almstwtnat-m-zyadt-smwtrytsh

مجلس حقوق الانسان. (2022). دولة فلسطين: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل.

https://www.ohchr.org/ar/documents/reports/ahrc5572-israeli-

محمد، جبريل. (2025). الاستيطان الزراعي استعادة لطلائعية الاغتصاب. مجلة البيئة والتنمية. 2025/8/16. 18:17

/https://www.maan-ctr.org/magazine/article/4587

محميات فلسطين. (2025). مناطق محمية. 2025/1/11. 12:53

https://www.mahmiyat.ps/protected-areas?page=2

مركز أبحاث الأراضي. (2025). الاحتلال يهدم منازل ومنشآت المواطنين في خلة طه غرب دورا بمحافظة الخليل. 1:23، 2025/9/5

https://www.lrcj.org/ar/article/5106/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A

مركز الأبحاث الفلسطيني. (2014). المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية. مركز الأبحاث الفلسطيني. 2025/1/4

https://www.prc.ps/%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1D8%A7%

مركز الارشاد الفلسطيني، مؤسسة انقاذ الطفل، واخرون. (2009). منازل مهدمة: معالجة تأثير هدم المنازل على الأطفال والعائلات الفلسطينية. مركز موارد حقوق الطفل. 2025/8/11. 18: 19 /https://resourcecentre.savethechildren.net،

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. (2025). أداة إسرائيلية لنهب الأراضي الفلسطينية: تقرير ميداني عن تصاعد الاستيطان الرعوي بسبسطية في نابلس. المركز الفلسطيني. 2025/8/17. 23: 56 https://www.bing.com/ck/aالمركز الفلسطيني لحقوق الانسان. (2025). تقرير ميداني حول تصاعد وتيرة الاستيطان في محافظة الخليل. 2025/9/10، 23:26

https://pchrgaza.org/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. (2025). تقرير ميداني: تقاسم الأدوار بين الاحتلال والمستوطنين لترسيخ الاستيطان في الخليل. 2025/7/12. 18:55

https://pchrgaza.org/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA%D9

المركز الفلسطيني للإرشاد. (2024). الحاجز الأمني وتأثيراته النفسية. روني سرور. 2025/1/4.

https://www.pcc-jer.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2024). الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: "تريد أن يكون فقط يهود في الضفة الغربية وليس عرباً"!. 2025/1/11. 16:28

https://www.madarcenter.org/

مركز القدس للمساعدة القانونية وحماية حقوق الانسان. (2024). تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة: ورقة حقائق لمنتصف العام 2024. 2025/1/25

https://www.jlac.ps/public/files/image/factsheets/Factsheet_Demolition_2024_AR.pdf

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية. (2023). إسرائيل تستغل حرب غزة لتهجير الفلسطينيين قسراً من تلال جنوب الخليل. بتسيلم. 2025/2/13. 2025/2/23.

https://www.btselem.org/

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة بيتسلم. (2007). بلا حركة: مصادرة حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين في الضفة الغربية. 2025/1/24.

http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200708_ground_to_a_halt

مركز الميزان لحقوق الانسان. (2008). الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسئوليتها في الأراضي المحتلة. 2025/7/12. 16:22

https://mezan.org/uploads/files/8794.pdf

مركز دراسات الشرق الأوسط. (2006). الاستيطان اليهودي واثره على مستقبل الشعب الفلسطيني. 2025/1/4

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-

مركز عدالة. (2024). قوانين الأرض والتخطيط. 2025/1/11: 13:28

https://www.adalah.org/ar/content/view/1366

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2022). المستعمرات الإسرائيلية والبؤر التابعة والمقامة على الأراضي الفلسطينية في محافظة الخليل/ مركز أبحاث الأراضي، 2022، 2025/10/31. 23:12

https://info.wafa.ps/Pages/Details/32531#:~:text=%D9%88%D8%AF%D

مريثي، أمير. (2025). التحديث والاقتلاع: المواطنة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين الانتدابية، مجلة الدراسات الفلسطينية (141). 2025/9/9. 11:16

https://www.palestine-studies.org/ar/node

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2014). تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي.2025/2/4. 18:20

https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/201412111639

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2024). وقائع وأوراق المؤتمر الوطني الفلسطيني للسكان: الديموغرافيا بين الصمود والتنمية. 2025/1/27. 14:29

.https://mas.ps/news/10516

معهد ابحاث السياسات(ماس). (2023). التحول الديموغرافي القسري المتسارع في فلسطين: استقراء الماضي لفهم الحاضر. 22مؤسسة الدراسات الفلسطينية .2025/1/22

https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/12/22/gaza-war-brief8-arb-1703264089.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية اريج. 2023. بذريعة "المحميات الطبيعية والغابات" سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف المزيد من الأراضي الفلسطينية غرب البحر الميت وشمال الضفة الغربية .2025/1/11. 3:00

https://www.mahmiyat.ps/protected-areas?page=2

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2023). تهجير الرعاة الفلسطينيين وسط تصاعد عنف المستوطنين. 20:10 .OCHA. 21/2/2025

https://www.ochaopt.org/ar/content/displacement-palestinian-herders-amid-increasing-settler-violence

المكتب الوطني للدفاع عن الأرض نابلس. (2019). السيادة الوطنية على الغذاء في مواجهة احتلال استيطاني اقتلاعي. 2025/7/24. 22: 36. . مسترجع: https://nbprs.ps

منظمة العفو الدولية. (2024). يجب على إسرائيل أن تنهي احتلالها لفلسطين لوقف تأجيج الفصل العنصري والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. 2025/1/6. 19:12

https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israel-must-end-its-occupation-palestine-stop-fuelling-apartheid-and-systematic-human-rights-violations-enar

مومنه، ايناس. (2020). سياسات فلسطينية فاعلة لمواجهة الاستعمار الاستيطاني في الاغوار. مسارات 2025/8/3. 22:53 : .

https://www.google.com

النابلسي، جمال. (2024). استمرار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. 2025/1/13. 12:52

www.al-shabaka.org

نمر، فتحي. (2024). السيادة الغذائية في اقتصاد فلسطيني مقاوم. شبكة السياسات الفلسطينية. 2025/2/5. 24:38

https://al-shabaka.org/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%AA

هايون، ديدي. (2025). سموتريتش يقول إنه يرسم خرائط ضم الضفة الغربية. رويتير، 2025/9/10، 16:33

https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-smotrich-sayshe-is-drawing-up-west-bank-annexation-maps-2025-0903/?utm_source=chatgpt.com#:~:text=%D8%B3%D9%85%D9%88

الهدف. (2023). الخليل: مستوطنون يجرفون 15 دونمًا وينصبون خيامًا في خلة طه. 2025/1/23. 12:00

https://hadfnews.ps/post/122276/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-D8%AE%D9%84%D8%A9-%D8%B7%D9%87

هواري، يارا. (2018). الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي: كيف يقاوم الفلسطينيون. شبكة السياسات الفلسطينية. 2025/2/4. 23:54

https://al-shabaka.org

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (2024). "الحواجز".. أدوات عنصرية للعبث بحياة المواطنين وتنفيذ مخططات استعمارية. وفا. 2025/1/4 .

https://www.wafa.ps/Pages/Details/103147

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (2025). الاستيطان الرعوي، مركز المعلومات الوطني، 2025/9/9، 11:49

https://info.wafa.ps/pages/details/33352

وكالة وفا. (2025). الكتل الاستيطانية حسب مشروع شارون. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. 2025/9/13. 15:01

https://info.wafa.ps/pages/details/32489#:~:text=%D8%A7%D9%84%D

يش دين. (2022). المراعي المنهوبة: المستوطنون الإسرائيليون يرعون البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية وانتهاكهم لحقوق الإنسان الفلسطيني. 2025/9/9، 24:00

https://www.yesh-din.org/en/plundered-pastures-israeli-settler-shepherding-outposts-in-the-west-bank-and-their-infringement-on-palestinians-human-rights/?utm_source=chatgpt.com#:~:text

POICA. (2022). للمرة الثانية: الاحتلال يهدم منزل نوح الحروب في" خلة طه" غرب الخليل. 2025/9/10. 12:17.

https://poica.org/2022/10/%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8

POICA. (2019). تم تطويره في مستعمرة "نيجوت" في أسواق المتاجر الكبرى في جنوب الخليل.2025/9/10، 17:19

https://poica.org/2019/08/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9

POICA. (2009). كذريعة لاستمرار البناء الاستيطاني في الضفة الغربية" الحكومة تتمسك بمبدأ النمو الطبيعي في الضرورات الشرعية. 2025/9/15. 1:44

https://poica.org/2009/06/%d9%83%d8%b0%d8%b1%d9%8a%d

POICA . (2020). إخطارات بهدم تجديد مباني ومنشآت في "خلة طه" غربي محافظة الخليل. 2025/10/18. 11:00

https://poica.org/2020/09/%d8%a5%d8%ae%d8%b7%d8%a7%d8%b 1

المراجع باللغة الإنجليزية (References)

A: Periodicals

Aasi, J. (2022). Israeli Territorial Annexation in Occupied Palestinian Territory: The Ambivalence of International Law. Yuridika, 37(3), 539

Abualrob, I., & Yousef, A. (2023). The Evolution of Palestinian Narrative:'Mo'as an Illustration. An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 38(4), 795-818

https://doi.org/10.35552/0247.38.4.2183

AL-Zaeem, I. S. (2022). Colonial Settlement in West Bank and Means to resist it. AL-HIKMAH: INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES AND HUMAN SCIENCES, 5(2), 308-324

Asi, Y. M. (2020). Achieving food security through localisation, not aid:"De-development" and food sovereignty in the Palestinian territories. J Peacebuild Dev 15: 205–218

Giraldo Restrepo, Y., & Guerrero Sierra, H. F. (2016). Los cambioslegislativosenlosterritoriosocupadospor Israel después de 1967. Revista de derecho (Coquimbo), 23(1), 199-231

http://dx.doi.org/10.22199/issn.0718-9753-1802

Yousef, A., &Mokadi, T. (2024). Digital Uprising: Palestinian Activism in the Cyber Colonial Era. FWU Journal of Social Sciences, 18(3), 44-63

B: Thesis & Dissertations

Abuhaneesh, M. (2022). The Role of Settlements in Shaping the Israeli Apartheid Regime in the Occupied Palestinian Territories

Doctoral dissertion,AAUP رسالة ماجستير

Al, M. A. F. A. A. (2020). Facing the Judaization of Jerusalem in the Arabic Novels)Doctoral dissertation/جامعة القدس المفتوحة ,Al-Quds Open University .(

https://dspace.qou.edu/handle/194/2610

Awwad, Q. A. A. Q. (2023). The Role of Israeli Settlement in Impeding the Establishment of a Palestinian State رسالة ماجستير Doctoral dissertation, AAUP .

https://repository.aaup.edu/jspui/handle/123456789/2029

Hayes, J. (2023). Palestinian solidarity on social media: The distribution of images of occupation on Twitter, Facebook, and Instagram by advocacy organisations (Doctoral dissertation, University of Sheffield).

Kim, D., & Chong, D. Humanitarian Realities in Palestine: The Unending Impact of the Ongoing Israel-Palestine Conflict on Palestinians' Humanitarian Issues

Mnaili, Y. (2022). Settling Palestine: logics of Israeli (in) direct governance of the occupied west bank since 1967 (Doctoral dissertation, European University Institute)

https://hdl.handle.net/1814/74857

Mohammad, A. M. I. (2022). The strategic effects of Israeli colonial settlement and land use on the environment in Palestine and their relationship to the economic and social aspects of the Palestinians under different political scenarios) رسالة ماجستير Doctoral dissertation, AAUP.(

http://repository.aaup.edu/jspui/handle/123456789/2236

TOUZRI, S. Land, Life, and Liberation: Israeli Colonial Ecocide and the Rise of Palestinian Eco-resistance

https://thesis.unipd.it/handle/20.500.12608/83968#:~:text=https%3A//hdl.handle.net/20.500.12608/83968

C: Websites

OCHA. (2025). Persistent Intimidation with Consequences for Food Security: Violence against Palestinian Farmers in the West Bank since October 2023 (June 2025). 21/7/2025. 20:39

https://reliefweb.int/node/4159130

OCHA. (2021). Impact of demolition policies in the West Bank. Acaps . 11/8/2025,19:16

https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20210930_acaps_thematic_report_palestine_impact_of_demolition_policies_0.pdf

ملحق رقم (1) وقف العمل بالبيت

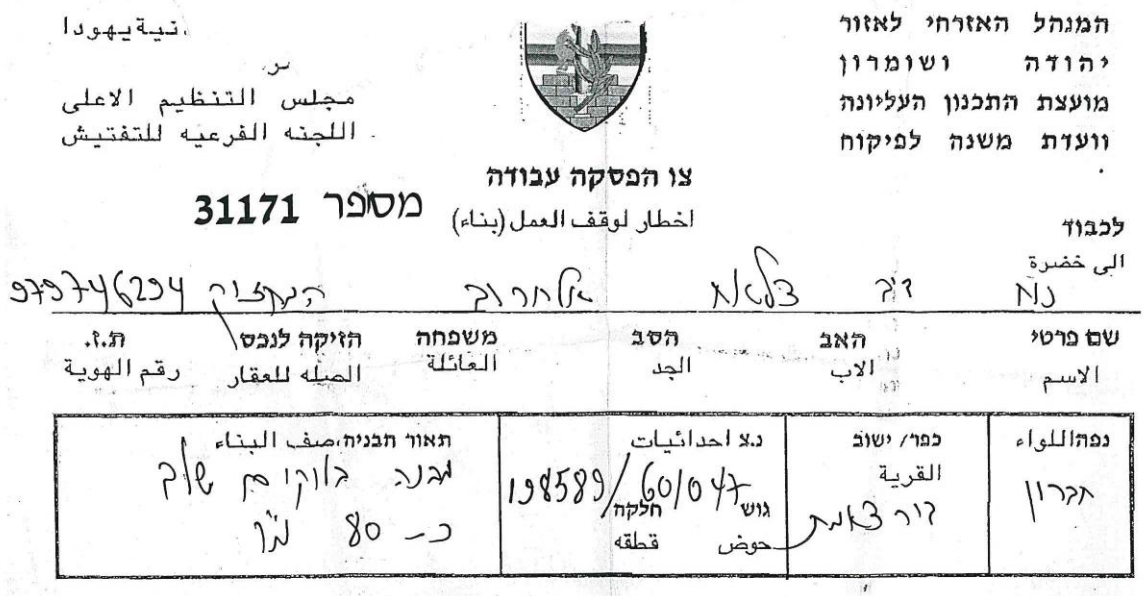

המנהל האזרחי לאזור יהודה ושומרון
מועצת התכנון העליונה
וועדת משנה לפיקוח

מדינת יהודה
מ.
مجلس التنظيم الاعلى
اللجنه الفرعيه للتفتيش

צו הפסקה עבודה
اخطار لوقف العمل (بناء)
מספר 31171

לכבוד
الى خضرة
נא דיר בלאא עלאדוך הערבי 059746294

שם פרטי الاسم	האב الاب	הסב الجد	משפחה العائلة	הזיקה לנכס الصله للعقار	ת.ז. رقم الهوية

נפה/הלואי	כפר/ ישוב القرية	נ.צ. אחדויות גוש חלקה حوض قطعه	תאור תכנית/סוג הבנין نوع البناء
חברון	דיר בלאא	198589/60/047	מגורים שלח כ- 80 מ"ר

בהיותך הבעלים/המחזיק/הקבלן/מנהל העבודה במקרקעין הנ"ל. שבתם התבצעה או מתבצעת העבודה כמפורט לעיל, ללא רשיון ו/או בניגוד לקבוע ברשיון ו/או בניגוד לתקנות. לצווים ולתוראות שבתוקף, ו/או בניגוד לתכנית בקשר לשטח המבנה/גובה/מס' קומות/מיקום/קו בנין/בניה אסורה.

לכן הנך נדרש לפי סעיף 38(1)1-(3) לחוק תכנון ערים כפרים ובנינים מס' 79 לשנת 1966 להפסיק את העבודה כמפורט לעיל.

/

וועדת המשנה לפקוח תדון בהריסה המבנה ו/או להחזיר המצב לקדמותו, בתוקף סמכותה לפי החוק הנ"ל בישיבתה שתתקיים במקום בית אל
בתאריך 1.6.22 בשעה 9:00

בידך האפשרות לפנות למזכירות הוועדה להגיש בקשה לרשיון בניה/פתוח,אם מניתה ללשכת התכנון והגשת בקשה לרשיון או שבידך רשיון בר-תוקף או ברצונך לטעון על זכותך החוקית לביצוע העבודה,תוכל לפנות לוועדה במועד האמור לעיל, ולהציג אישור על הגשת הבקשה לרשיון. או רשיון בר-תוקף ו/או לטעון טענותיך.
אין בהפנית זו כדי להבטיח שינתן לך הרשיון המבוקש על ידך.

שם מוסר ההתראה: [illegible] חתימה _____
נמסר ל _____
הזיקה לנכס
תאריך 16.5.22 שעה 12:00 חתימה המקבל _____
העתק.

بما انك المالك / المتصرف / المتعهد / مدير العمل في العقار المذكور الذي به جرت او تجري به العمل كما هو مفصل اعلاه بدون رخصه و/أو خلافا لمضمو الرخصه و/أو خلافا اللانظمه والاوامر والتعليمات الساريه و/او خلافا للمخطط ارض البناء /ارتفاع / عدد الطوابق / الموقع / خط ارتداد / بناء محظور لذلك مطلوب منك حسب الماده ٣٨ (١) ط (٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦. التوقف فورا عن الاستمرار في البناء كما مفصل اعلاه .

اللجنة الفرعية للتفتيش تبحث في جلستها هدم البناء او ارجاع المكان الى حا السابقة طبقا لصلاحيتها حسب القانون اعلاه في جلستها التي تعقد في بيت ا

بتاريخ :_____ الساعة : _____.

بامكانك التوجه الى دائرة التنظيم اللوائيه وتقديم طلب لرخصة بناء / تعمير؛ اذا توجهت لدائره التنظم وقدمت طلب لرخصة او عندك رخصة سارية المفعو او برغبتك الادعاء بحقك القانوني لإنجاز بامكانك التوجه الى اللجنة في الموع المذكور اعلاه وابراز وصل تقديم طلب الرخصة او الرخصة السارية او تقديم ادعاءاتك . هذا التوجه لا يضمن منحك الرخصة المطلوبه من قبلك .

اسم مسلم الاخطار _____ توقيع :_____
سلم الى _____
الاسم رقم الهوية الملك للعقار.

التاريخ : _____ الساعة : _____
توقيع المستلم _____.

טלפון לבירורים

تابع ملحق رقم (1) أمر الهدم

الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة
مجلس التنظيم العالي
اللجنة الفرعية للتفتيش

מס' צת"ע
أمر رقم
31171

מס' תיק בב"ח
رقم الملف
108/225

המנהל האזרחי לאזור יהודה ושומרון
מועצת התכנון העליונה
ועדת המשנה לפיקוח

צו סופי להפסקת עבודה ולהריסה
أمر نهائي لإيقاف أعمال وهدم

מספר 622525

622525

לכבוד
الى حضرة

שם פרטי الاسم	האב الأب	הסב الجد	משפחה العائلة	הזיקה לנכס الصلة للعقار	ת.ז رقم الهوية

נפה اللواء	כפר/ישוב القرية/البلد	נקודת ציון النقطه الجغرافية	תאור הבניה وصف البناء
חברון		198589/601047	מבנה בלוקים

بصفتك المالك/المتصرف/المتعهد/مدير العمل في العقار المذكور الذي نفذت او تنفذ فيه الاعمال المذكورة أعلاه بدون رخصة و/او خلافاً لمضمون الرخصة و/او خلافا للأوامر والتعليمات سارية المفعول و/او خلافا للمخطط بشأن أرض البناء/الارتفاع/عدد الطوابق/الموقع/خط ارتداد/بناء محظور.

أعطي لك اخطار سابق لوقف الأعمال بتاريخ __________ ومنحت لك فرصة للمثول أمام اللجنة الفرعية للتفتيش ورفع إدعاءاتكم بعد اقتناع اللجنة ان العمل المذكور اعلاه انجز بدون رخصة قانونية, تحظرك اللجنة ثانية ويفرض عليك بموجب المادة ٣٨(١)و(٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ التوقيف فوراً عن الاستمرار في البناء وهدم ما أنشأته و/او كل تغيير الذي انجز في العقار خلافا للتعليمات وإعادة الوضع الى سابقة خلال_____ يوما من يوم تبليغك هذا الاخطار. بعد اليوم المحدد و بحال لم تنفذ المطلوب, تنفذ ضدك كل الاجراءات القانونية بما في ذلك هدم البناء وإعادة الوضع لسابق حاله على نفقتك الخاصة.

يوضح بهذا, انه بحال ولم تعمل وفقا للمطلوب وللمواعيد المحددة في هذا الإخطار, وبحال انه عند اتخاذ الإجراءات القانونية من قبل سلطات المنطقة بالنسبة للبناء وتبقى فيه أملاك منقولة, فان المسؤولية عن الأملاك المتبقية تلقى على عاتقك كالمتصرف في البناء , كما ونوضح أن سلطات المنطقة تحتفظ لنفسها بحق إخلاء الممتلكات المتبقية وكل ممتل كات أخرى, بحال فعلوا ذلك, تفرض عليك تكاليف إخلاء الممتلكات.

חתימה
توقيع

שם الاسم	ת.ז رقم الهوية	הזיקה לנכס الصلة للعقار

שעה
الساعة
חתימת המקבל
توقيع المستلم

חותמת ועדת המשנה לפיקוח על הבניה של מועצת התכנון העליונה
ختم اللجنة الفرعية للتفتيش على البناء لمجلس التنظيم الاعلى

טלפון לבירורים الهاتف للاستفسارات: 02-9977307, 02-9977837/8 פקס الفاكس: 02-9977320

ملحق رقم (2) تحويل مستوطنة نيجهوت الى مدينة

الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة
مجلس التنظيم الأعلى
اللجنة الفرعية للاستيطان

إعلان عن بدء سريان مفعول المخطط التفصيلي رقم ب/ 1/ 521
تغييرًا للمخطط الهيكلي الإقليمي رقم RJ5
تغييرًا للمخطط الهيكلي التفصيلي رقم 939/4
وتغييرًا للمخطط التفصيلي رقم أ/1/ 521

الموجود في أراضي القرية دورا في الحوض المالي رقم 4 في قسم من موقع أم-حدوة وفي الحوض المالي رقم 21 في قسم من موقع أفكيكس.
البلدة: نجوهوت.
أهداف المخطط:
1. تغيير التخصيص من- أرض زراعية، منشآت هندسية، طرق، ومساحات مفتوحة لـ- سكن أ، سكن ج، مباني ومؤسسات عمومية، تجارة ومباني ومؤسسات عمومية، تجارة ومكاتب، منشآت هندسية ، مساحة عمومية مفتوحة، مساحات مفتوحة، أرض زراعية، محمية طبيعية، منتزه، مقبرة، مباني زراعية، طرق و/أو معالجة المناظر الطبيعية.
2. تحديد الاستعمالات المسموحة في تخصيصات الأرض.
3. تخطيط شبكة الطرق على أنواعها وتصنيفها.
4 . إلغاء طرق مصدقة.
5. تحديد الحقوق، تعليمات وتقييدات البناء في نطاق المخطط.
6. تحديد التعليمات للبناء والتصميم المعماري.
7. تحديد التعليمات لتطوير المساحة.
8. تحديد الشروط، مراحل التنفيذ ومراحل التطوير التي ستُلزم منفذي المخطط.
9. تحديد التعليمات لإصدار تراخيص البناء وتراخيص الإسكان.
10. تصغير خط حظر البناء للطريق رقم 345 من-100 م' لـ-35 م' في نطاق المخطط ب /1/ 521 هذا.

بموجب البند 24 (5)، (6) من قانون تنظيم المدن، القرى والمباني رقم 79 للعام-1966، تعلن اللجنة الفرعية للاستيطان بهذا عن بدء سريان مفعول المخطط التفصيلي رقم ب/ 1/ 521 تغييرًا للمخطط الهيكلي الإقليمي رقم RJ5 تغييرًا للمخطط الهيكلي التفصيلي رقم 939/4 وتغييرًا للمخطط التفصيلي رقم أ/1/ 521

يبدأ سريان مفعول هذا التصريح بعد انقضاء 15 يومًا، من تاريخ نشره في الصحف.
المخطط المذكور موجود في مكاتب اللجنة الخاصة للتنظيم والبناء هار حفرون
وفي مكاتب دائرة التنظيم المركزية منطقة يهودا والسامرة في بيت ايل، هاتف رقم-02-9977019.
ويحق لكل معني الاطلاع عليه بالأيام والساعات التي تكون فيها المكاتب المذكورة مفتوحة لاستقبال الجمهور.

يوني شارون
رئيس اللجنة الفرعية للاستيطان
منطقة يهودا والسامرة

التاريخ : _____.
اسم الصحيفة: _____.

ملحق (3) مخطط موقع انشاء مدينة نيجهوت على أجزاء من خلة طه

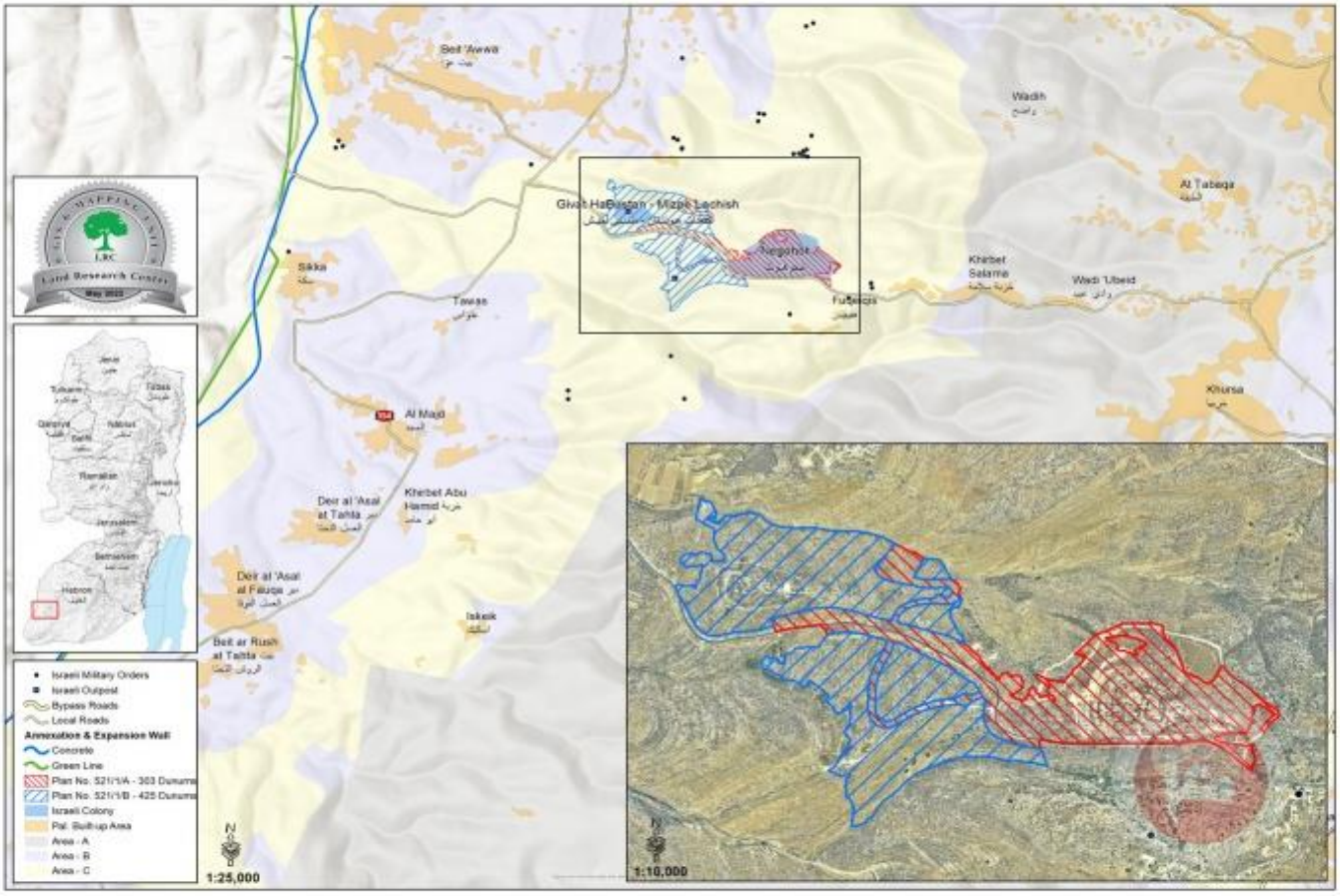

ملحق رقم (4) الأرقام دلالة على البيوت المراد هدمها في خلة طه

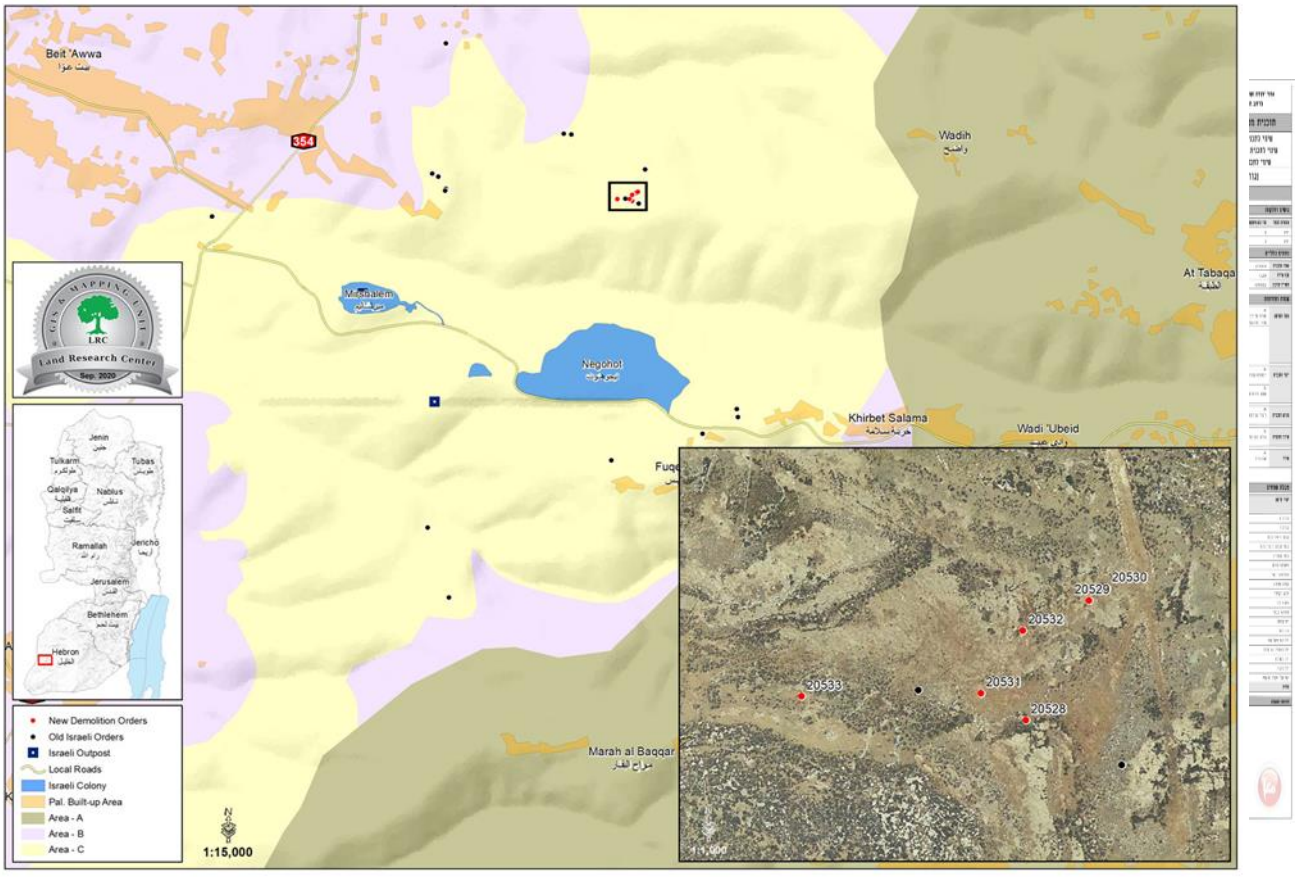

ملحق رقم (5) رفض المحكمة الإسرائيلية لفتح الطريق لحماية امن المستوطنين

בבית המשפט העליון בשבתו כבית משפט גבוה לצדק

בג"ץ 7075/23

לפני:	כבוד השופט יצחק עמית כבוד השופטת דפנה ברק-ארז כבוד השופטת רות רונן
העותרים:	1. עיריית בית עווא 2. אלסויטי סלימאן טלב 3. סויטי מוחמד אחמד 4. אלסויטי אסמאעיל אחמד 5. אלסויטי אסמאעיל עבד אלקאדר 6. סויטי יוסף מחמוד 7. סויטי מוסא מחמוד 8. חלף עלאא מוחמד 9. מסאלמה יאסר עבד אלרזאק 10. מאסלאמה עבד אלחמיד מוחמד 11. ש.ע.ל. שלום עכשיו לישראל מפעלים חינוכיים
	נגד
המשיב:	מפקד כוחות צה"ל בגדה המערבית עתירה למתן צו על תנאי
תאריך ישיבה:	י"ט בשבט התשפ"ד (29.1.2024) ה' בתמוז התשפ"ד (11.7.2024)
בשם העותרים:	עו"ד שניר קליין ; עו"ד מיכאל ספרד
בשם המשיבים:	עו"ד קובי עבדי

פסק-דין

השופט יצחק עמית:

1. דרך עפר מחברת בין הכפרים הפלסטיניים בית עווא ודורא (להלן: דרך העפר), ובקרבתם ממוקם היישוב נגוהות. לצדה של דרך העפר מצויים שישה בתים, המקובצים בשני גושים, אשר בהם לטענת העותרות מתגוררים כ-40 תושבים פלסטינים (להלן: מקבץ הבתים ו-התושבים, בהתאמה). ביום 10.8.2023 החליט מח"ט יהודה, המפקד הצבאי בגזרה, לחסום את דרך העפר באמצעות ארבע תלוליות עפר (להלן: החסימות), כך שלא ניתן יהיה לעבור בה באמצעות כלי רכב. לטענת העותרים, החסימות מכבידות מאוד על חיי התושבים – לא קיימת דרך המאפשרת להם להגיע ממקבץ הבתים אל הכביש הראשי או אל בית עווא, המצוי במרחק קילומטר מהם, ודרכי הגישה החלופיות

תלולות ולא ניתן לנסוע בהן. העותרים הסבירו בעתירתם כי כפועל יוצא מכך נגרמים להם קשיים רבים, בכל הנוגע לגישה לבתים. כן נטען כי גם בעלי חלקות חקלאיות הסמוכות אל דרך העפר (להלן: החלקות החקלאיות) אינם יכולים להגיע אליהן ולעבדן. לגישתם של העותרים החסימות הוצבו על רקע הקמתו של מאחז בלתי חוקי שהוקם בסביבת מקבץ הבתים (להלן: המאחז), ולגישתם ניתן ללמוד על כך, בין היתר, מכיוון ששני האירועים התרחשו בסמיכות זמנים זה לזה.

2. לטענת העותרים, המשפט הבינלאומי ההומניטארי ודיני הכיבוש, משפט זכויות האדם הבינלאומי והחוק הישראלי מחייבים את המשיב להעניק להם חופש תנועה במרחב. עוד נטען כי הצבת החסימות פוגעת בקניינם הפרטי וביכולתם להתפרנס. לגישתם, בראי כל אחת ממערכות הדינים החלה בשטח, המסקנה היא כי הפגיעה שנגרמת לזכויותיהם כתוצאה מהצבת החסימות היא בלתי מידתית ובלתי חוקית.

3. בתגובתו המקדמית טען המשיב כי סיור שנערך בשטח מלמד כי החסימות אינן מונעות את הגישה באמצעות כלי רכב למקבץ הבתים. כך, הוסבר כי קיימות דרכי גישה חלופיות מכיוון דורא ממזרח (להלן: הדרך מכיוון דורא), ומבית עווא ממערב (להלן: הדרך מכיוון בית עווא), שאינן מצריכות מעבר דרך החסימות. עוד נטען כי לא ברור מהעתירה היכן ממוקמות החלקות החקלאיות שנטען כי לא ניתן להגיע אליהן באמצעות כלי רכב, וכי אם אכן קיים קושי לגשת לחלקות ספציפיות, על בעליהן למצות הליכים ולפנות למשיב באופן פרטני בקשר לכך.

4. לגופם של דברים, נטען כי חובתו הבסיסית של המשיב, בהתאם למארג הדינים החל בשטח, היא לדאוג לשלום תושבי האזור ולסדר הציבורי, ובסמכותו לקבוע הסדרי תנועה מתאימים אם קיים חשש לפגיעה בערכים אלה. בהתאם לסמכות זו התקבלו ההחלטות במוקד העתירה: כך, כחלק ממהלך מבצעי של החטיבה המרחבית יהודה, הוחלט לתעל את התנועה היוצאת והנכנסת אל הכפרים הפלסטיניים דרך צירים שבהם ניתן לקיים פיקוח ובקרה צבאיים. דרך העפר מושא דיוננו מאפשרת לתושבי האזור, לרבות לגורמים עוינים, להגיע לקרבת היישוב נגוהות מבלי שהצבא יכול לנטר זאת ולשמור על ביטחון האזור, ולפיכך הוחלט ביום 10.8.2023 על הצבת החסימות. בהמשך, בעקבות מלחמת "חרבות ברזל" והסכנות הביטחוניות הגוברות באזור יהודה ושומרון, עיגן המשיב את ההוראה על החסימות בצו מיום 21.11.2023 (צו זה הוארך מספר פעמים מאז). המשיב הסביר כי חסימת דרך העפר בוצעה לאחר בחינה של מספר חלופות, כגון הצבת כוח קבוע או ארעי, אולם נמצא כי אלה אינן מסוגלות לתת מענה לצורך המבצעי. כמו כן, הפריסה הרחבה של הצבא בגזרות הלחימה השונות משפיעה על היכולת לאבטח

צירי תנועה רבים במקביל. המשיב הוסיף כי הוא מכיר בקשיים שעשויים להיגרם לתושבים בעקבות הצבת החסימות, וכי מערכת הביטחון עושה מאמץ על מנת לצמצם הגבלות מסוג זה. אולם, לנוכח כלל השיקולים המבצעיים והמשפטיים המתוארים, וחשיבות הערך של שמירה על חיי אדם, חסימת דרך העפר היא מבוססת, סבירה ומידתית.

5. בתגובת העותרים מיום 24.12.2023 הם טענו כי הדרך מכיוון דורא אינה מסייעת, שכן אחת החסימות המתוארות בעתירה מונעת את המעבר דרכה. לעניין הדרך מכיוון בית עווא, נטען כי לא ניתן להשתמש בה באמצעות כלי רכב בשל היותה דרך תלולה.

6. בתגובה נוספת של המשיב מיום 29.1.2024 נטען כי התצהירים שצירפו העותרים לתגובתם מיום 24.12.2023 לא ביססו את טענותיהם במידה מספקת. בהקשר זה נטען כי בדיקה בשטח העלתה כי התושבים עושים שימוש בדרך מכיוון בית עווא, וכי עשו בה שימוש אף קודם להצבת החסימות. בנוסף, האזור כולו מתאפיין בתוואי משופע והדבר נכון גם ביחס לדרך שנחסמה.

7. ביום 29.1.2024 התקיים דיון בעתירה, ובו הוסכם, כי עוד קודם להשלמת הטיעון ייערך סיור משותף על מנת לבחון את טענת העותרים, עליה המשיב חולק, כי הדרך מכיוון בית עווא אינה עבירה (להלן: הסיור או הסיור המשותף).

בהמשך לכך, ביום 12.2.2024 התקיים הסיור המשותף, ובו נכחו בא כוח העותרים ונציגת העותרת 11, וגורמים רלוונטיים מהצבא. בהודעת העדכון שהגישו העותרים ביום 14.2.2024 צוין כי במהלך הסיור לא ניתן היה לעבור בדרך מכיוון בית עווא באופן רכוב, עקב סוגיות ביטחוניות, אולם מעבר רגלי בתוואי המחיש כי הוא משופע ביותר ונסיעה בו מסוכנת. בנוסף נטען כי לא הוקדש בסיור המשותף זמן נאות לבחון את טענות העותרים לגבי מניעת גישה לחלקות החקלאיות.

להודעת עדכון מטעם המשיב מיום 24.3.2024 צורפו תמונות מן העת האחרונה (נספח מש/3), ובהן מתועדים לכאורה רכבים המצויים הן לצדם של הבתים, והן במהלך נסיעה לאורך הדרך מכיוון בית עווא, דבר המלמד לגישתו של המשיב כי התושבים מצליחים להגיע לבתיהם באמצעות כלי רכב.

8. ביום 11.7.2024 קיימנו דיון המשך בעתירה. בין היתר, הצדדים התייחסו לשאלת הגישה לחלקות החקלאיות, תוך שבא כוח המשיב שב על עמדתו כי לא נערך

מיצוי הליכים בנושא זה. לאחר הדיון הורינו לעותרים לעדכן "האם פנו למשיב באופן ספציפי ביחס לפרטיהן של החלקות החקלאיות שעל-פי הנטען לא ניתן עוד לגשת אליהן [...] ובכלל זה לפרטיהם של בעלי הזכויות. כמו כן, יעדכנו העותרים האם קיבלו מענה מהמשיבים לפנייתם ומה היה תוכנו" (החלטה מיום 11.7.2024).

ביום 22.8.2024 הגישו העותרים הודעת עדכון, ובה מסרו כי ביום 6.8.2024 שלחו מכתב למשיב שבו תואר כיצד החסימות מונעות מהעותרים 2, 6 ו-7 גישה לחלקות החקלאיות שלהם. למכתב צורפה מפה עם מיקומי החלקות. עוד עדכנו העותרים כי בהמשך לכך, ביום 13.8.2024, הם פנו למשיב פעם נוספת וצירפו לפנייתם מפה עם מיקומי החלקות החקלאיות של כלל העותרים.

ביום 23.8.2024 הגיש המשיב תגובה להודעת העדכון של העותרים, אליה צירף את מכתב התשובה לפניות העותרים. במכתב התשובה צוין כי "על פי שנמסר מגורמי המשיב, ניתן להגיע לחלקות באמצעות דרכים קיימות" (סעיף 3 למכתב התשובה). בנוסף ציין המשיב במכתבו כי אינו מביע הסכמה ביחס לשאלת הזיקה הנטענת בין העותרים לחלקות החקלאיות; כי חלק הארי של החלקות נמצא על אדמות מדינה מוכרזות אשר לא ניתן לעותרים אישור לעבד אותן; וכי היה על העותרים לערוך מיצוי הליכים בעניין זה קודם להגשת העתירה.

9. לאחר עיון בטענות הצדדים, אותן גם שמענו בשני מועדי דיון, עמדתי היא כי דין העתירה להידחות.

למפקד הצבאי סמכות לנקוט צעדים להבטחת ביטחון האזור ותושביו. הדבר נובע הן מחובתה הכללית של המדינה להגן על אזרחיה, והן מהמשפט הבינלאומי, המורה כי המפקד הצבאי יגן על מי שמצוי בשטח הנתון בתפיסה לוחמתית. החלטות המפקד הצבאי בעניינים הנוגעים להבטחת ביטחונם של תושבי האזור מצויות בליבת שיקול הדעת המקצועי שלו, ובית משפט זה אינו מחליף את שיקול דעתו של המפקד הצבאי בשיקול דעתו שלו (ראו, לדוגמה: בג"ץ 5779/22 עיריית חברון נ' מדינת ישראל, פסקה 9 (25.1.2023); בג"ץ 7007/23 תיים נ' מפקד כוחות צה"ל בגדה המערבית, פסקאות 11-12 (21.12.2023)). דברים אלה נכונים גם כשעסקינן בהחלטות הנוגעות להסדרי התנועה החלים באזור, ולניתוב התנועה באופן שיאפשר לצבא לפקח עליה (בג"ץ 8320/23 אלהדליה נ' מפקד פיקוד מרכז (25.2.2024); בג"ץ 3607/10 שורת הדין – Israel Law Center נ' שר הביטחון, פסקה 5 (27.6.2010)).

10. בעניינו, המשיב הסביר כי קיים צורך לחסום את דרך העפר, וזאת על מנת למנוע עקיפה של נקודות הבידוק הצבאיות הממוקמות בצירים הרשמיים, תוך יצירת סיכון ביטחוני. מתשובת המשיב עולה כי נבחנו מספר חלופות בטרם הוחלט על הפתרון של הצבת החסימות, אך נמצא כי אלה אינן נותנות מענה אפקטיבי לחשש הביטחוני שמקימה דרך העפר. מן העבר השני ניצבת העובדה כי לא הוכח שנגרם לעותרים הנזק לו הם טוענים, קרי פגיעה ביכולתם להגיע באופן רכוב למקבץ הבתים. מחומר הראיות שהוצג עולה כי התושבים עושים שימוש בפועל בדרך מכיוון בית עווא, ולפי הצהרות המשיב (שלא נסתרו על ידי העותרים), כך היה עוד לפני שנחסמה דרך העפר. המסקנה מן המקובץ היא כי לא קיימת עילה להתערבות בהחלטת המשיב.

11. בכל הנוגע לסעד הנוגע למניעת הגישה לחלקות החקלאיות, שוכנעתי כי לא ניתן להשלים את בירורו במסגרת ההליך דנן, ללא מיצוי הליכים מלא. כפי שעולה מהמכתבים ששיגרו העותרים למשיב בימים 6.8.2024 ו-13.8.2024, הם לא ערכו מיצוי הליכים בנושא זה קודם להגשת העתירה, ורק במסגרת המכתבים האמורים הצביעו העותרים לראשונה על מיקומן של החלקות החקלאיות, תוך ציון שמות בעליהן הנטענים. ממילא, במכתבו לעותרים מיום 23.8.2024, עמד המשיב על כך שקיימת גישה לחלקות אלו באמצעות דרכים קיימות. ככל שהעותרים עומדים על טענותיהם בעניין זה, עליהם להשלים תחילה את הבירור מול המשיב, ורק לאחר מכן, ככל שימצאו זאת לנכון – תהא פתוחה להם הדרך להגיש עתירה לבית משפט זה.

12. אשר על כן, העתירה נדחית בכל הנוגע לסעדים שעניינם בחסימת דרך העפר. חזקה על המשיב כי יחזור ויבחן מעת לעת את הצורך בחסימת דרך העפר בהתאם לנסיבות הביטחוניות. בנסיבות העניין, ובהינתן שהעתירה הוגשה עקב שינוי המצב הקיים – לא ייעשה צו להוצאות.

יצחק עמית
שופט

השופטת רות רונן:

אני מסכימה.

רות רונן
שופטת

השופטת דפנה ברק-ארז:

בנסיבות העניין, ובשים לב להיבטים הביטחוניים שהוצגו לנו, אני מצטרפת לדחיית העתירה. אף אני מבקשת להדגיש כי בשים לב למשקל שניתן להיבטים אלה, ועל רקע ההכבדה שנגרמת לעותרים, יש מקום לכך שאכן תתבצע בדיקה עתית של הצורך בחסימה של דרך העפר, בהתאם לשינויים בתנאי המקום והתקופה.

דפנה ברק-ארז
שופטת

לפיכך הוחלט כאמור בפסק דינו של השופט י' עמית.

ניתן היום, י"ב באלול התשפ"ד (15.9.2024).

רות רונן
שופטת

דפנה ברק-ארז
שופטת

יצחק עמית
שופט

ترجمة قرار رفض المحكمة الإسرائيلية لفتح الطريق لحماية امن المستوطنين

في المحكمة العليا المنعقدة كمحكمة عدل عليا

المحكمة العليا 7075/23

قبل: القاضي المحترم يتسحاق عميت
القاضية المحترمة دفنا باراك إيرز القاضية
المحترمة روث رونين

الملتمسون: .1بلدية بيت عوا .2السويطي
سليمان طالب .3السويطي محمد أحمد .4
السويطي إسماعيل أحمد .5السويطي إسماعيل
عبد القادر .6السويطي يوسف محمود .7السويطي
موسى محمود .8خلف علاء محمد .9مسالمة ياسر عبد الرزاق .10
مسالمة عبد الحميد محمد .11ش.م.ل. السلام الآن للمؤسسات
التعليمية الإسرائيلية

نج د

المُستجيب: قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية

التماس للحصول على أمر مشروط

تاريخ الاجتماع: 19شفاط 5774 (29.1.2024)

الخامس من تموز 5774 (11.7.2024)

بالنيابة عن مقدمي الالتماس: ظرف. سنير كلاين؛ ظرف. مايكل سفارد

بالنيابة عن المستجيبين: المحامي كوبي عبدي

الحكم

القاضي اسحق عميت:

يُربط طريق ترابي قريتي بيت عوا ودورا الفلسطينيتين (المشار إليهما فيما يلي بالطريق الترابي)، وتقع مستوطنة نيجهوت بالقرب منهما. وعلى طول الطريق الترابي، توجد ستة منازل مقسمة إلى كتلتين سكنيتين، يعيش فيهما، وفقًا للملتمسين، ما يقرب من 40فلسطينيًا (المشار إليهما فيما يلي بتجمع المنازل والسكان على التوالي). في 10أغسطس/آب 2023، قرر قائد لواء يهودا، القائد العسكري في القطاع، إغلاق الطريق الترابي بأربعة أكوام ترابية (المشار إليها فيما يلي بالحواجز)، بحيث لا يمكن عبوره بالمركبات. ووفقًا للملتمسين، تُشكل هذه الحواجز عبئًا ثقيلًا على حياة السكان، إذ لا يوجد طريق يسمح لهم بالوصول من تجمع المنازل إلى الطريق الرئيسي أو إلى بيت عوا التي تبعد كيلومترًا واحدًا عنهم، والطرق البديلة.

شديد الانحدار وغير سالك. أوضح الملتمسون في عريضتهم أنهم يواجهون نتيجةً لذلك صعوباتٍ جمة في الوصول إلى المنازل. وزُعم أيضًا أن حتى أصحاب الأراضي الزراعية المجاورة للطريق الترابي (المشار إليها فيما يلي باسم الأراضي الزراعية) لا يستطيعون الوصول إليها وزراعتها. ووفقًا للملتمسين، وُضعت الحواجز على خلفية إنشاء بؤرة استيطانية غير قانونية بالقرب من تجمع المنازل (المشار إليها فيما يلي باسم البؤرة الاستيطانية)، ووفقًا لهم، يُمكن استخلاص ذلك، من جملة أمور، من وقوع الحدثين في توقيتٍ متقارب.

2 ووفقاً للملتمسين، يُلزم القانون الإنساني الدولي وقانون الاحتلال، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإسرائيلي، المُدّعى عليه بمنحهم حرية التنقل في المنطقة. كما يدّعون أن وضع الحواجز يُلحق الضرر بممتلكاتهم الخاصة وبقدرتهم على كسب رزقهم. ويرى الملتمسون، في ضوء كل نظام قانوني مُطبّق على أرض الواقع، أن الضرر الذي لحق بحقوقهم نتيجة وضع الحواجز غير متناسب وغير قانوني.

3 في رده الأولي، ادعى المدعى عليه أن جولة في المنطقة أظهرت أن العوائق لا تمنع الوصول بالمركبات إلى مجموعة المنازل. وبناءً على ذلك، أوضح أن هناك طرق وصول بديلة من دورا من الشرق (المشار إليها فيما يلي: الطريق من دورا)، ومن بيت عوا من الغرب (المشار إليها فيما يلي: الطريق من بيت عوا)، لا تتطلب المرور عبر العوائق. وزُعم أيضًا أن الالتماس لم يوضح موقع قطع الأراضي الزراعية التي يُدّعى أنها غير قابلة للوصول بالمركبات، وأنه في حال وجود صعوبة في الوصول إلى قطع أراضي معينة، يجب على أصحابها استنفاد الإجراءات والتواصل مع المدعى عليه بشكل فردي بهذا الشأن.

4 في جوهره، يُزعم أن الواجب الأساسي للمدعى عليه، وفقًا للإطار القانوني المعمول به في هذا المجال، هو ضمان سلامة سكان المنطقة والنظام العام، وفي حدود سلطته تحديد ترتيبات المرور المناسبة إذا كان هناك قلق من تعرض هذه القيم للضرر. ووفقًا لهذه السلطة، اتُخذت القرارات التي تشكل محور الالتماس؛ وبالتالي، كجزء من خطوة عملية من جانب قسم يهودا الإقليمي، تقرر توجيه حركة المرور الخارجة من القرى الفلسطينية والداخلة إليها عبر طرق يمكن الحفاظ على الإشراف والسيطرة العسكرية فيها. يسمح الطريق الترابي الذي هو موضوع نقاشنا لسكان المنطقة، بمن فيهم العناصر المعادية، بالوصول إلى محيط مستوطنة نيغوت دون أن يتمكن الجيش من مراقبته والحفاظ على أمن المنطقة، وبالتالي تقرر في 10أغسطس 2023وضع الحواجز. لاحقًا، عقب حرب "السيوف الحديدية" وتزايد المخاطر الأمنية في منطقة يهودا والسامرة، كرّس المُدّعى عليه البند المتعلق بالحصار في أمرٍ مؤرخٍ في 21نوفمبر/تشرين الثاني 2023(وقد مُدّد هذا الأمر عدة مرات منذ ذلك الحين). وأوضح المُدّعى عليه أن حصار الطريق الترابي نُفّذ بعد دراسة عدة بدائل، مثل نشر قوة دائمة أو مؤقتة، ولكن تبيّن أن هذه البدائل غير كافية لتلبية الاحتياجات العملياتية. إضافةً إلى ذلك، فإن الانتشار المكثف للجيش في مختلف قطاعات القتال يؤثر على القدرة على تأمين...

طرق مرورية متعددة في آنٍ واحد. وأضاف المُستجيب أنه يُدرك الصعوبات التي قد تُسببها هذه الحواجز للسكان، وأن الأجهزة الأمنية تبذل جهودًا لتخفيف هذه القيود. ومع ذلك، وبالنظر إلى جميع الاعتبارات التشغيلية والقانونية المذكورة، وأهمية الحفاظ على حياة الإنسان، فإن إغلاق الطريق الترابي مبرر ومعقول ومتناسب.

5 في ردّ الملتمسين بتاريخ ٢٤ديسمبر ،٢٠٢٣ادّعوا أن الطريق من جهة دورا غير مُجدية، إذ إن إحدى العوائق المذكورة في الالتماس تمنع المرور عبرها. أما الطريق من جهة بيت عوا، فقد ادّعوا أنه لا يُمكن استخدام المركبات فيه لكونه طريقًا شديد الانحدار.

6 في ردٍّ لاحق من المدعى عليه بتاريخ ،29/1/2024زُعم أن الإفادات التي أرفقها الملتمسون بردهم بتاريخ 24/12/2023لم تُثبت ادعاءاتهم بشكلٍ كافٍ. وفي هذا السياق، زُعم أن معاينة المنطقة كشفت أن السكان كانوا يستخدمون الطريق من بيت عوا، وأنهم كانوا يستخدمونه حتى قبل وضع الحواجز. إضافةً إلى ذلك، تتميز المنطقة بأكملها بانحدارها، وهذا ينطبق أيضًا على الطريق المُغلق.

7 بتاريخ ،29/01/2024عقدت جلسة استماع بشأن الالتماس، حيث تم الاتفاق على أنه حتى قبل الانتهاء من المرافعة، سيتم إجراء جولة مشتركة من أجل فحص ادعاء الملتمسين، الذي نفاه المدعى عليه، بأن الطريق من اتجاه بيت عوا لا يشكل مخالفة (فيما يلي: الجولة أو الجولة المشتركة).

لاحقًا، في ٢افبراير ،٢٠٢٤نُفِّذت الجولة المشتركة، بحضور محامي الملتمسين وممثلهم، ١ومسؤولًا عسكريًا مختصًا. وجاء في إشعار التحديث الذي قدّمه الملتمسون في ١٤افبراير ٢٠٢٤أنه خلال الجولة، لم يكن من الممكن عبور الطريق من جهة بيت عوا على ظهور الخيل، لأسباب أمنية، إلا أن معبرًا للمشاة على طول الطريق أظهر انحداره الشديد وخطورته. كما زُعم أنه لم يُخصَّص وقت كافٍ خلال الجولة المشتركة للنظر في ادعاءات الملتمسين بشأن منع الوصول إلى الأراضي الزراعية.

وتضمن إشعار التحديث الصادر عن المستجيب بتاريخ 24مارس/آذار ،2024صوراً حديثة (الملحق ،(/3والتي يزعم أنها توثق المركبات الموجودة بجوار المنازل وأثناء سيرها على طول الطريق من اتجاه بيت عوا، مما يشير إلى أن المستجيب يدعي أن السكان تمكنوا من الوصول إلى منازلهم بالمركبات.

8 في ١١يوليو ،٢٠٢٤عقدنا جلسة متابعة للالتماس. وتناول الطرفان، من بين أمور أخرى، مسألة الوصول إلى الأراضي الزراعية، حيث أكد محامي المدعى عليه موقفه بأنه لا

استنفاد الإجراءات المتعلقة بهذه المسألة. بعد جلسة الاستماع، أمرنا مقدمي الالتماس بتحديث "ما إذا كانوا قد تواصلوا مع المدعى عليه تحديدًا بشأن تفاصيل الأراضي الزراعية التي يُزعم أنها لم تعد متاحة [...]، بما في ذلك تفاصيل أصحاب الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديث مقدمي الالتماس بما إذا كانوا قد تلقوا ردًا من المدعى عليهم على طلبهم ومضمونه" (قرار بتاريخ ١١يوليو ٢٠٢٤).

في ٢٢/٨/٢٠٢٤، قدّم الملتمسون إشعارًا بتحديث المعلومات، أفادوا فيه بأنهم أرسلوا في ٦/٨/٢٠٢٤ خطابًا إلى المُدّعى عليه يشرحون فيه كيف تمنع العوائق الملتمسين ٧و ٦و ٢من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. وقد أُرفقت بالخطاب خريطة توضح مواقع الأراضي. وأفاد الملتمسون أيضًا أنهم تواصلوا مع المُدّعى عليه مجددًا في ١٣/٨/٢٠٢٤، وأرفقوا بخطابهم خريطة توضح مواقع الأراضي الزراعية لجميع الملتمسين.

في 23أغسطس/آب 2024، قدّم المدعى عليه ردًا على إشعار تحديث المُلتمسين، مُرفقًا به خطاب الرد على استفساراتهم. وجاء في خطاب الرد أنه "وفقًا لما أفاد به مسؤولو المُلتمس، يُمكن الوصول إلى قطع الأراضي عبر الطرق القائمة" (القسم 3من خطاب الرد). كما ذكر المدعى عليه في خطابه أنه لا يوافق على مسألة الصلة المزعومة بين المُلتمسين وقطع الأراضي الزراعية؛ وأن الجزء الأكبر من قطع الأراضي يقع على أراضٍ حكومية مُعلنة لم يُمنح المُلتمسون تصريحًا بزراعتها؛ وأنه كان ينبغي على المُلتمسين استنفاد الإجراءات في هذا الشأن قبل تقديم الالتماس.

9. وبعد مراجعة حجج الأطراف، والتي استمعنا إليها أيضًا في جلستين، فإن موقفي هو أن ينبغي رفض الالتماس.

للقائد العسكري صلاحية اتخاذ إجراءات لضمان أمن المنطقة وسكانها. وينبع هذا من واجب الدولة العام بحماية مواطنيها، ومن القانون الدولي الذي يُلزم القائد العسكري بحماية سكان المنطقة الخاضعين للاحتلال العسكري. وتقع قرارات القائد العسكري بشأن المسائل المتعلقة بضمان أمن سكان المنطقة في صميم سلطته التقديرية المهنية، ولا تُستبدل هذه المحكمة سلطته التقديرية بسلطتها التقديرية (انظر، على سبيل المثال: محكمة العدل العليا 5779/22، بلدية الخليل ضد دولة إسرائيل، الفقرة 9؛ محكمة العدل العليا 7007/23، تيم ضد قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، الفقرتان 11-12 (21/12/2023)). وتنطبق هذه الأمور أيضًا عندما يتعلق الأمر بالقرارات المتعلقة بترتيبات المرور المعمول بها في المنطقة، وتوجيه حركة المرور بطريقة تسمح للجيش بالإشراف عليها (محكمة العدل العليا 8320/23، الحدلية ضد قائد القيادة المركزية؛ محكمة العدل العليا 3607/10، شورات دين - إسرائيل (25.2.2024)).

مركز القانون ضد وزير الدفاع، الفقرة 5 ((27.6.2010).

10. في حالتنا، أوضح المُدعى عليه أنه كانت هناك حاجة لإغلاق الطريق الترابي، وذلك لمنع تجاوز الحواجز العسكرية الموجودة على الطرق الرسمية، مع خلق خطر أمني. يشير رد المُدعى عليه إلى أنه تم دراسة العديد من البدائل قبل اتخاذ قرار بشأن وضع الحواجز، ولكن وُجد أنها لا توفر استجابة فعالة للقلق الأمني الذي يشكله الطريق الترابي. من ناحية أخرى، هناك حقيقة أنه لم يثبت أن الملتمسين قد عانوا من الضرر الذي يدّعونه، أي ضعف قدرتهم على الوصول إلى مجموعة المنازل بالسيارة. تشير الأدلة المقدمة إلى أن السكان يستخدمون الطريق بالفعل من اتجاه بيت عوا، ووفقًا لتصريحات المُدعى عليه (التي لم يخفها الملتمسون)، كان هذا هو الحال حتى قبل إغلاق الطريق الترابي. الاستنتاج من الملخص هو أنه لا يوجد سبب للتدخل في قرار المُدعى عليه.

11. فيما يتعلق بالإجراء المتعلق بمنع الوصول إلى الأراضي الزراعية، فإنني على قناعة بأنه من غير الممكن استكمال التحقيق في إطار هذه الدعوى دون استنفاد جميع الإجراءات. وكما يتضح من الرسائل التي وجهها الملتمسون إلى المدعى عليه بتاريخ 6/8/2024و4202/8/31، فإنهم لم يستكملوا الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع قبل تقديم الالتماس، ولم يُحدد الملتمسون لأول مرة موقع الأراضي الزراعية، مع تحديد أسماء مالكيها المزعومين، إلا في إطار الرسائل المذكورة آنفًا. على أي حال، في رسالته إلى الملتمسين بتاريخ 23/8/2024، أصرّ المدعى عليه على إمكانية الوصول إلى هذه الأراضي عبر الطرق القائمة. وبقدر ما يُصرّ الملتمسون على ادعاءاتهم في هذا الصدد، يجب عليهم أولاً استكمال التحقيق مع المدعى عليه، وعندها فقط، وبالقدر الذي يرونه مناسبًا، يُتاح لهم تقديم التماس إلى هذه المحكمة.

١٢. بناءً على ذلك، يُرفض الالتماس من جميع جوانبه فيما يتعلق بالتدابير المتعلقة بإغلاق الطريق الترابي. ويُفترض أن يُراجع المُدعى عليه ويُقيّم من حين لآخر ضرورة إغلاق الطريق الترابي وفقًا للظروف الأمنية. في ظل هذه الظروف، ونظرًا لأن الالتماس قُدّم بسبب تغيير في الوضع القائم، فلن يُصدر أمرٌ بالتكاليف.

يتسحاق أميت القاضي

القاضية روث رونين:

أنا موافق.

روث رونين
القاضية

القاضية دافنا باراك إيريز:

في ظل هذه الظروف، وفي ضوء الجوانب الأمنية المعروضة علينا، أوافق على رفض الالتماس. كما أودّ التأكيد على أنه، بالنظر إلى الأهمية الممنوحة لهذه الجوانب، والعبء الملقى على عاتق الملتمسين، ثمة مجال لمراجعة دورية لضرورة إغلاق الطريق الترابي، بما يتوافق مع تغيرات ظروف المكان والزمان.

دفنا باراك-إيريز
يحكم على

ولذلك تقرر ما جاء في حكم القاضي ي. أميت.

صدر اليوم 12من شهر إيلول سنة .(15/9/2024) 5774

روث رونين
القاضية

دفنا باراك-إيريز
يحكم على

يتسحاق أميت القاضي

ملحق رقم (6) عقد الايجار للمستوطن لأغراض الرعي

הסכם מיוחד להקצאת שטח

שנערך ונחתם בגין אפי ביום 2 לחודש יולי שנה 2012

בין: ההסתדרות הציונית העולמית באמצעות החטיבה להתיישבות
(להלן - "המיישבת")
מצד אחד

לבין: _____ ת"ז: _____
(להלן - "המשתמש")
מצד שני

לבין: נגוהות
אגודה שיתופית חקלאית
להתיישבות קהילתית בע"מ
(להלן - "האגודה" ו/או "הישוב")
מצד שלישי

והמשתמש מעוניין להשתמש לצורך נטיעה, מרעה, עיבודים חקלאיים עונתיים ומתקנים חקלאיים לא קבועים הנלווים לשימושים אלה (כמו למשל: מכלאה, גידור, שיקוות, נועי בקר, קשתות למנהרות עבירות חקלאיות וכדי), בשטח קרקע אשר הוקצה לניישבת, בתחומי הישוב נגוהות (להלן - "**השטח**") והמסומן במפה המצורפת להסכם זה **כנספח "א"**,

ובין המיישבת לבין הממונה על הרכוש הנטוש והממשלתי באזור יהודה והשומרון (להלן - "**הממונה**") נערך הסכם, לפיו נמסר השטח בהרשאה למיישבת לצורך תכנון, פיתוח וניסוס הישוב. ההסכם מצורף להסכם זה ומסומן **כנספח "ב"**,

וההסכם המסומן כנספח "ב" מאפשר למיישבת לחקצות למשתמש את הנקרקעין לצורך נטיעה וכן, למרעה, לעיבודים חקלאיים עונתיים ולמתקנים חקלאיים לא קבועים הנלווים לשימושים אלה, בכפוף לכך שהמשתמש יחתום על הסכם זה,

והמשתמש ביקש מאת המיישבת להרשות לו להשתמש בשטח לנטיעה, מרעה, עיבודים חקלאיים עונתיים ומתקנים חקלאיים לא קבועים הנלווים לשימושים אלה;

והאגודה (הישוב) נתנה את הסכמתה לביצוע חנטיעה, המרעה, החקלאות העונתי המתקנים החקלאיים הנלווים לשימושים אלה, בשטח שבתחומי הישוב,

והואיל: ולפי בקשת האגודה והמשתמש, המיישבת הסכימה לתת למשתמש ולו בלבד רישיון משנה כבר רשות בלבד;

והמשתמש מכיר באחריותה של המיישבת על השטח ובזכותה להקצות שטח זה, כא לעיל. מצורף להסכם זה אישור ועדת הקצאות של המיישבת ומסומן **כנספח "ג"**;

אי לכך הוסכם והותנה כדלקמן:

1. המבוא להסכם ונספחיו מהווים חלק בלתי נפרד הימנו.

2. המיישבת מקצה את השטח, למשתמש לתקופה, החל מיום 01.06.17 ועד ליום 31.05.24 (להלן - "**תקופת הקצאה**").

3. תקופת ההקצאה לתקופה נוספת וכל זאת 60 ימים לפני תום nmpn n,yypnn

מוסכם בזאת, כי כל אחד מהצדדים להסכם זה יוכל להביא את חלקו בהסכם לכדי סיום מכל סיבה ומבלי שתחול עליו החובה לנמק את הסיבה, במתן הודעה בכתב לצד האחר 60 ימים מראש (להלן - "**תקופת ההודעה המוקדמת**") ואולם, אם האגודה תבקש לצאת מההסכם, לא יהווה הדבר, בהכרח, צורך לביטול ההסכם.

5. המשתמש מתחייב להשתמש בשטח אך ורק למטרה שהוצהר עליה במבוא להסכם זה.

6. המשתמש מקבל על עצמו את כל חיובי המיישבת, בשינויים המחויבים, כמפורט לרבות שמירה ככל יכולתו על השטח שהוקצה לו.

7. תקופת ההקצאה ישלם המשתמש למיישבו סמליים בסך 1 ₪ לשנה.

n 그 v»na-n 1 月),가 n 叔'9 邕,V),밥 n ,그 ,vnnvnn ,1, 늘` .030V2) 가•기 31 汐 8 11R vnnvnn no 법) .nvva
1)n)))뇌 0 1+),그 ,N);가 1 IND)1) יחבעו. על n11)N,가 1?4/) 1))」 ,(그•.",기 31 그빌,`Dn 42 뇌 이 09))그 (긔발,•가)
於 11)N,n JIN 1?(/1 מיישבת nvva 1)n))))坳

•그)"")) ,1113} 1) n 劈 1) 가필,N 빌))))V,늘 mne 가」 SIN ,)700 그다기 1),叩) 9
לא VDnvnn 가)그 9 1 이 N 그 nvvä ,1) 0 빌)) 0,)T))19 0"N 거그 n 0,1)그,9) מרעה
השקעה 늘) n"tON 는들)) 09 이|N 까긔 11 그빌)가」 n 111 밥•` N" nvvn nypvn כל בצע n 가`.기 0) nvvn n)n)0」 Y.,汐
ny.叩.기 1 ,ION, ,hOV5 nmvpn ,17•4 NI 그 n 그 •`,기 3),가발

•11N1 ,가 1 그,철 n,그가 Y)밥 i 기於))그 pn))111 ,המיישבת 너)
01)O ,10) 0) vi 1 .N n 그빌,)淞 n)1,그 11)19)」 가)그,올 n ,7113

הגדרת

기於 N) 01|7)汐기))0 1))그 17K n`)밥그 pmYi7Vn 1))그 N),`IV 기 X,9 늘)) ,N)t n 뙤기) 합) VDTIVD,ㄱ.:
그 9 뇌 11הלן ,))

nVYV VI)酉,발 n 11)Y 들 nVV VI)」 n 필 n) ` 〈DIX)」 1 밥 9) (긔발,기기) 1.n 琯"법 11וואו האגודר 그빌
n)그)D,기)月 1,99 그 n 0,1)月 1)D) 1기 במסגרת nvva.
(기기 V)(그) 그 J11R זימו.

והענייני mmpnn 心)i71 까」 1) vovnn 11)그그 기가그 nn non) 가법 i)그 כל מחלוקת שתהיר 10 .J11)N 기 ,),1 汐) 1,1 -11`)0
가가)그 n ODYVD 0091b 가기」 月))於) 1)))) 0)1 그,71 .na 111)

1,그밥 o:yvnn 0))p 그 0>017 DPP ,그 ,0,1 그 sn 1)그 0)이))) '7)`뇌 하 1 瀲 N|기 들) n)가汐) 11 n 그)9 汐 0))1」 O) n))DD/¯1
1)그늘 n 그밥,가」 n 1,그법, 0)9,가기 1 .17)«3>21¯1 1,그) (9)1)그
0,1 嘗 yn 1 汐))0 늘 n 기 n 되빌`)그淞,JINX .)1)瀏 101N 그)E 기그) 009 기 ,PPP nvvn
•Tyn n)YV

: by O,1 箸 Y 斜 1.NZ ולראיה

נגזרות
אגודה שיתופית חקלאית
האגודה

ההסתדרות הציונית העולמית
המחלקה להתיישבות
חטיבת תוזים ובטחונות

VDfiVDft n』 발"隘 a

3

ترجمة عقد الايجار للمستوطن لأغراض الرعي

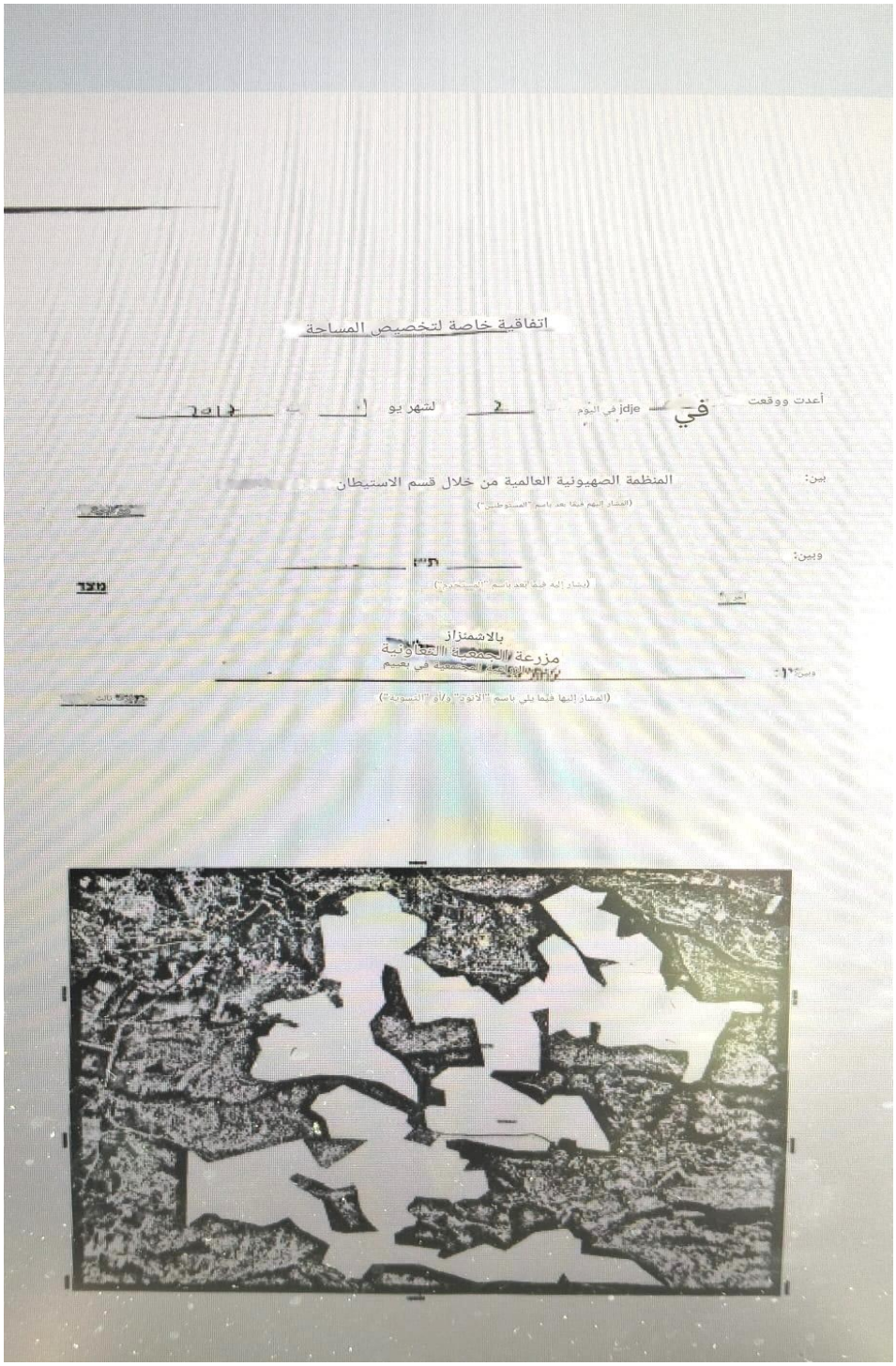

اتفاقية خاصة لتخصيص المساحة

أعدت ووقعت في jdje في اليوم 2 لشهر يو [illegible] 2012

بين: المنظمة الصهيونية العالمية من خلال قسم الاستيطان

(المشار إليهم فيما بعد باسم "المستوطن")

وبين: [illegible]

(المشار إليه فيما بعد باسم "المستخدم")

بالاشمتزاز
مزرعة [illegible]

(المشار إليها فيما يلي باسم "الأرض" و/أو "المنطقة")

بينما: ويرغب المستخدم في استخدام مساحة الأرض المخصصة للمستوطنة، ضمن حدود مستوطنة نيجهوت (المشار إليها فيما يلي - "المنطقة") والموضحة على الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية كملحق "أ"، للزراعة والرعي والزراعة الموسمية والمرافق الزراعية غير الدائمة المرتبطة بهذه الاستخدامات (مثل، على سبيل المثال، الأسوار، والأحواض، وممرات الماشية، والأقواس للأنفاق، والجسور الزراعية، وما شابه ذلك).

وحيث: عُقدت اتفاقية بين المستوطن ومفوض الأملاك المهجورة والحكومية في منطقة يهودا والسامرة (المشار إليه فيما يلي باسم "المفوض")، مُنحت بموجبها المنطقة للمستوطن بإذن لأغراض التخطيط والتطوير والاستيطان. الاتفاقية مُلحقة بهذه الاتفاقية، ومُشار إليها بالملحق "ب".

وماذا لو وتسمح الاتفاقية المشار إليها بالملحق "ب" للمستوطن بتخصيص الأرض للمستخدم لأغراض الزراعة، وكذلك للرعي والزراعة الموسمية والمرافق الزراعية غير الدائمة المرتبطة بهذه الاستخدامات، شريطة توقيع المستخدم على هذه الاتفاقية،

وحيث: وطلب المستخدم من المستوطن السماح له باستخدام المنطقة للزراعة والرعي والزراعة الموسمية والمرافق الزراعية غير الدائمة المرتبطة بهذه الاستخدامات.

وحيث: ووافقت الجمعية (المستوطنة) على القيام بالزراعة والرعي والزراعة الموسمية بما في ذلك المرافق الزراعية المرتبطة بهذه الاستخدامات في المنطقة داخل المستوطنة.

وحيث: وبناء على طلب الجمعية والمستخدم، وافق المسؤول على منح المستخدم ترخيصًا فرعيًا فقط، وهو مجرد إذن،

وحيث: ويقر المستخدم بمسؤولية المستوطن عن المنطقة وحقه في تخصيصها، كما هو مذكور أعلاه. مرفق بهذه الاتفاقية موافقة لجنة التخصيص التابعة للمستوطن، وهي ملحقة بالملحق "ج".

لذلك تم الاتفاق والنص على ما يلي:

1. يشكل مقدمة الاتفاقية وملحقاتها جزءاً لا يتجزأ منها.

2. يقوم المستوطن بتخصيص المنطقة للمستخدم لفترة تبدأ من 02.06.17 حتى 02.06.24 (يشار إليها فيما بعد بـ "فترة التخصيص").

3. يحق للأطراف تمديد فترة التخصيص لفترة إضافية، وذلك قبل 60 يومًا من نهاية فترة التخصيص.

٤. يُتفق بموجب هذا على أنه يجوز لكلٍّ من طرفي النزاع إنهاء الجزء الخاص به من الاتفاقية لأي سبب ودون إلزام بإبداء الأسباب، وذلك بإخطار الطرف الآخر كتابيًا قبل ستين يومًا (يُشار إليه فيما يلي بـ "فترة الإخطار"). ومع ذلك، إذا طلب الطرف الانسحاب من الاتفاقية، فلن يُشكل ذلك بالضرورة ضرورةً لإلغائها.

5. يلتزم المستخدم باستخدام المنطقة فقط للغرض المذكور في مقدمة هذه الاتفاقية.

6. يتحمل المستخدم جميع رسوم التسوية، مع التعديلات اللازمة، كما هو مفصل في الملحق 1 من الاتفاقية، بما في ذلك الحفاظ على المساحة المخصصة له بأفضل ما في وسعه.

7. في مقابل التخصيص، سيدفع المستخدم للتسوية رسوم تخصيص رمزية قدرها 1 شيكل سنويًا.

يُقرّ المستخدم ويوافق على أن استخدام الأرض سيكون على مسؤوليته الخاصة. في حال رفع أي شخص دعوى قضائية ضد المستوطن و/أو الجمعية بسبب أنشطة المستخدم على الأرض، فإن المستخدم يلتزم بتعويض المستوطن و/أو الجمعية (التسوية) عن أي مبلغ يُفرض عليه مقابل أنشطته على الأرض.

٩ لتجنب أي شك، يلتزم المستخدم بتحقيق غرض تصريح الاستخدام الممنوح له لأغراض الزراعة والرعي والزراعة الموسمية، ولهذه الغاية، استخدام المنطقة وحيازتها بشكل معقول. ولن يقوم المستخدم بأي استثمار مالي في المنطقة دون إذن من الشاغل وبالتنسيق مع الجمعية. وبشكل عام، يُحظر أي استثمار يتعلق بالمنطقة، باستثناء الاستخدامات المذكورة أعلاه، إذا استثمر المستخدم أموالاً في تطوير المنطقة للغرض المذكور في مقدمة هذه الاتفاقية.

أ. لا يجوز للمُوَصِّف إنهاء هذه الاتفاقية إلا لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة. ومع ذلك، فإن التنازل عن هذه المصلحة العامة يعود لتقدير المُوَصِّف وحده.

ب. لن يكون للمستخدم الحق في أي تعويض عن إنشاء استثماراته في المنطقة أو عن الإخلاء المبكر كما هو مذكور في المادة 11 أدناه.

ج. يبذل المستوطن و/أو الجمعية (المستوطنة) جهدًا لتوفير شقة بديلة للمستخدم لاستخدامه المنطقة. وذلك ضمن الإمكانيات المالية والقيود القانونية للمستوطن و/أو الجمعية (المستوطنة) في ذلك الوقت.

يُحل أي نزاع ينشأ بشأن هذه الاتفاقية في المحكمة المختصة محليًا وموضوعيًا للنظر فيه. ويجوز للأطراف تعيين محكّم متفق عليه نيابةً عنهم. ويُعفى المحكّم من قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات.

١١. على الرغم مما سبق، يُعلن ويُتفق عليه بين الطرفين أن صلاحية هذه الاتفاقية مشروطة بسريان الاتفاقية بين المستوطن والمشرف بشأن المنطقة. في حال إنهاء الاتفاقية بين المستوطن والمشرف لأي سبب أو تقليص المساحة المخصصة، تُلغى هذه الاتفاقية فورًا. هذا دون أن يكون لأي من الطرفين أي مطالبة على الطرف الآخر.

وإثباتًا لذلك، وقع الأطراف على هذا:

المنظمة الصهيونية العالمية
شعبة التسوية
قسم العقود والضمانات

المستوطن

المستخدم

بالاشمتزاز
جمعية حولي التعاونية

الجمعية

ملحق (7) اخطار تدمير شبكة الكهرباء في خلة طه

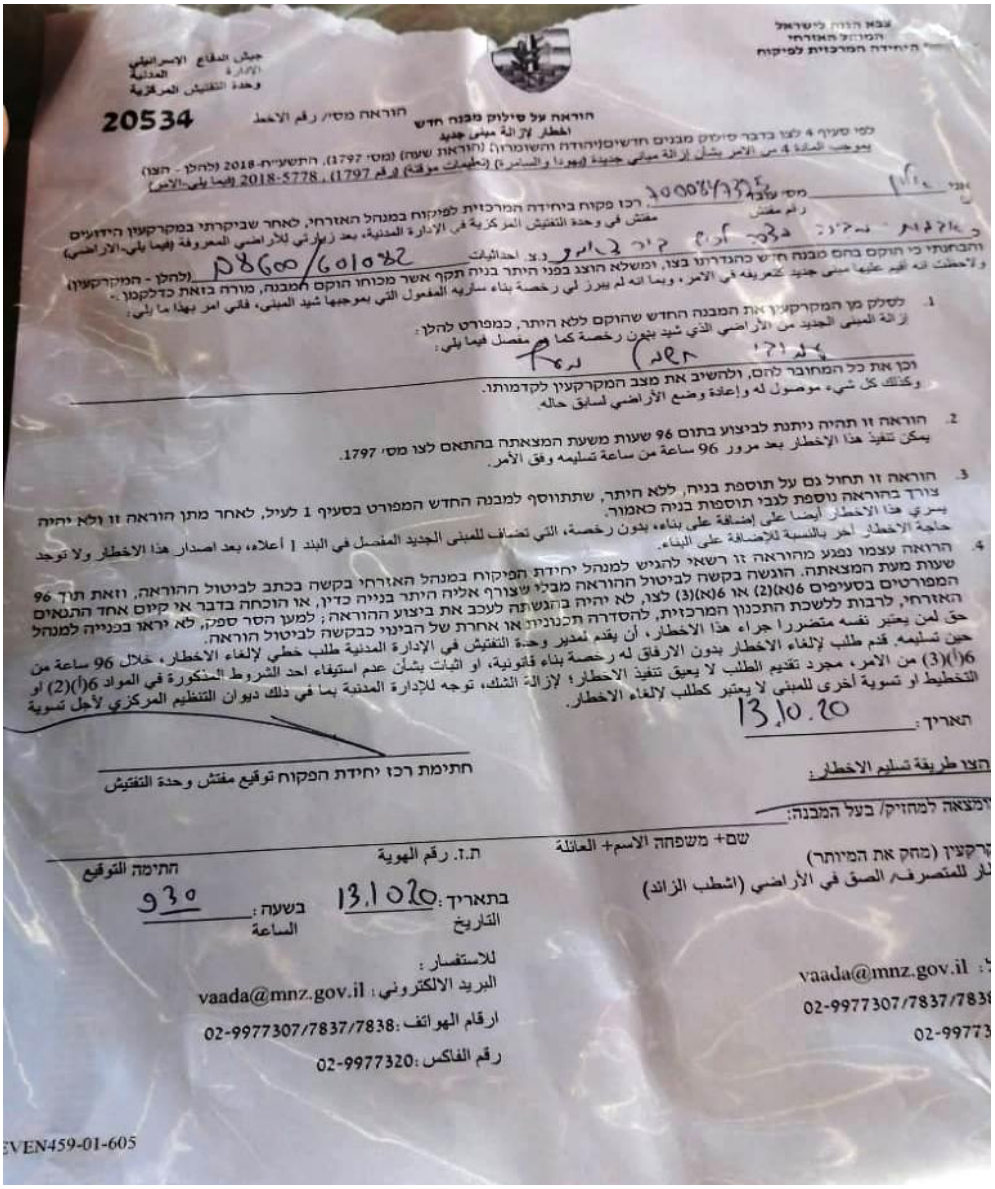

20534

הוראה מס׳ רקם הוראה על סילוק מבנה חדש

אזרחי

Land Research Center

ملحق (8) امر عسكري للفلسطينيين في مناطق ج

قرار حول ازالة مبان جديدة في الضفة الغربية لرقم 2018\1797

من منطلق صلاحياتي كقائد لقوات جيش الدفاع في المنطقة وبناءاً على ذلك فإني أوصي بما يلي:

التعريفات في هذا القرار 1-

"**البناء**" وفقاً لقانون التخطيط.

"**ترخيص البناء**" وفقاً لقانون التخطيط .

"**قانون التخطيط**" قانون تخطيط المدن والقرى والمباني ،قانون مؤقت رقم 79 لسنة 1966

"**مبنى جديد**" كل بناء واعمال اقامته لا سيما المبنى الذي اقيم قبل توقيع القرار هذا باستثناء مبنى متحرك؛ فقط وفي هذا الموعد اعطاء قرار الازالة هذا اذا لم تنته اعمال البناء او لم يمض اكثر من 6 اشهر من يوم انتهاءه. وبخصوص بيت السكن – البيت السكني الذي لم يتم السكن به او لم يمض اكثر من 30 يوم على تاريخ السكن به

"**المبنى المتحرك**" مثلما تم وصفه بالتعليمات واللوائح المتعلقه بنقل هذه المباني في الضفه الغربيه حسب تعليمات 1993

"**مفتش**" مفتش في الوحده المركزيه للتفتيش في الادارة المدنية

"**اللجنه الثانوية للتفتيش**" التي ورد وصفها في القرار الخاص بتخطيط المدن والقرى والمباني الوارده في قرار 418 لسنة 1971

طلب لتقديم ترخيص البناء 2-

اذا وجد المفتش ان مبنى جديد قد اقيم على الارض فمن حقه ان يطلب ان يعرض عليه ويقدم له ترخيص البناء المتعلق بذات المبنى

وجوب عرض ترخيص البناء 3-

كل شخص يمتلك مبنى جديد او من هو موكل من طرفه عليه ان يعرض او يقدم للمفتش ترخيص البناء وفقا للوائح البند رقم 2

تعليمات للإزالة مبنى جديد 4-

اذا لم يقدم للمفتش ترخيص البناء من قبل الشخص المالك وجرت ونفذت الشروط المفصلة في البند 1\\6 وفي البند 2\\6 الخاصه بقرارنا هذا ففي هذه الحالة يكون بمقدور المفتش اعطاء المالك الذي مرت على ملكيته 18 سنة تعليمات لإزالة المبنى الجديد وفقا للنص الوارد في الاضافة الاولى لهذا القرار – اذا لم يتم العثور على مالك البيت الذي انقضى عليه 18 سنة ففي هذه الحاله سيتم تنفيذ التعليمات من خلال وضع ملصق على جدار خارجي او بوابة المبنى الجديد او في مكان اخر ظاهر للعيان في الأرض

طلب لإلغاء قرار ازالة المبنى 5-

أ- المالك الذي يملك ترخيص بناء وفقا للقانون أو أي اثبات قانوني اخر من حقه ان يقدم وحدة التفتيش في الادارة المدنية طلبا خطيا لالغاء قرار الهدم في غضون 96 ساعة من تاريخ الصاق القرار

ب- في حال قدم طلب لالغاء قرار الهدم بدون ان يلحق بالطلب ترخيص البناء او اي اثبات اخر فلن يكون جدوى من تقديمه لأن ذلك سوف يؤخر من اجراءات ولن تعتبر في هذه الحالة طلبا لالغاء الهدم

ت- لن يقوم مدير وحدة الاشراف بالغاء القرار الا في حال ان يثبت له ان اقامة المبنى الجديد نفذت بموجب ترخيص البناء بصورة قانونية او اذا تم اقناعه ان اي من الشروط الوارده في البنود 1\\6 حتى 3\\6 لم تنفذ او في حال ظهور ثغرة او خلل خطير يتعلق بالقرار ويوجب الغائه

ث- قرار ادارة وحدة التفتيش يجب ان يكون بحوزة مالك البيت مقدم طلب الغاء الازالة

ملحق (9) كتاب تسهيل المهمة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
Faculty of Higher Studies and Scientific Research
Belonging, Discipline, Excellence,Giving

جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY
انتماء.... انضباط.... تميز.... عطاء

2024-11-26

لمن يهمه الأمر ....

الموضوع: تسهيل مهمة

تهديكم جامعة الاستقلال أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نأمل منكم تسهيل مهمة الطالب "**ساند احمد ابو هواش** " للحصول على المعلومات اللازمة لإستكمال رسالة الماجستير الخاصة به والموسومة بـ " **سياسات اسرائيل الاستيطانية ودورها في تهويد اراضي محافظة الخليل -خلة طه انموذجا** " علماً بأنه طالب ماجستير في **تخصص دراسات فلسطينية**.

ملاحظة: المعلومات والبيانات لأغراض البحث العلمي فقط.

مع وافر الاحترام

د. عصام الأطرش

عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

مرفقات:
- استبيان

نسخة:
- الملف

Jericho, Palestine, P.O.Box (10) | Tel: + 970 2 2322194 | Fax: + 970 2 2322197 | Email: fgs_sr@pass.ps

ملحق(10) المؤسسات التي تم مقابلتها (عينة الدراسة)

الرقم	اسم المؤسسة	الاسم	ترميز	المسمى الوظيفي	
1	هيئة الجدار والاستيطان	امير داوود	أ د	مدير دائرة التوثيق في هيئة الجدار والاستيطان	2025/5/26 مقابلة هاتفية
2	مركز أبحاث الاراضي	جمال العمله	ج ع	مستشار مركز أبحاث الأراضي	2025/4/12 مقابلة شخصية
3	المركز الفلسطيني لحقوق الانسان	عماد ابوهواش	ع أ	باحث ميداني	2024/4/17 مقابله شخصية
4	مؤسسة الحق	مراد جاد الله	م ج	مدير المؤسسة	2025/4/13 مقابلة هاتفية
5	مؤسسة بتسليم	كريم جبران	ك ج	مدير المؤسسة	2025/4/16 مقابلة هاتفية
6	مديرية زراعة دورا	خليل أبو اعقيفان	خ ع	مدير مديرية زراعة جنوب الخليل	2025/2/24 مقابله شخصية
7	الإغاثة الزراعية	سميح محسن	س م	مدير الإغاثة الزراعية	2025/2/22 مقابلة هاتفية
8	المركز النرويجي للاجئين(NCR)	محمد حمدان	م ح	المستشار القانوني للمؤسسة منطقة جنوب الضفة الغربية	2025/4/15 مقابله شخصية
9	مؤسسة يشدين	فادية القواسمة	ف ق	مسؤول الشؤون القانونية	2025/4/13 مقابلة هاتفية
10	كرم نبوت	دورو اتكس	د أ	مدير المؤسسة	2025/4/12 مقابلة شخصية
11	مؤسسة حقل للدفاع عن حقوق الانسان	قمر مشرقي	ق م	مديرة مؤسسة/ منظمة إسرائيلية غير حكومية	2025/5/12 مقابلة هاتفية

خبراء الاستيطان

1	خليل التفكجي	خ	2025/9/13 مقابلة هاتفية
2	عبد الهادي حنتش	ع ه	2025/2/12 مقابله شخصية

اعلاميين

1	عميره هاس	ع	صحفية إسرائيلية / يدعوت احرونوت	2025/4/13 مقابلة شخصية

خبراء في القانون

1	د. باسل الرجوب	د ب	مؤسسة الكتاب العربي للقانون الدولي	مدير وحدة دراسات القانون الدولي الإنساني	2025/4/13 مقابلة شخصية

المواطنين المتضررين من السياسات الاستيطانية الذين تم مقابلتهم

1	محمد اقطيل	م ق	2025/4/13
2	محمد سلامة كريفي	م س	2025/4/14
3	محارب العمارين	م ع	2025/4/16
4	ايمن عزات عودة	أ ع	2025/3/6
5	سليمان طلب السويطي	س ط	2025/2/14
6	عيسى العكيمي	ع ع	2025/4/20
7	مفيد حمدان	م	2025/2/7
8	نوح الحروب	ن	2025/4/19
9	وليد أبو شرار	و ش	2025/4/19
10	وضحة ابراهيم العمارين	و ع	2025/4/16
11	يوسف السويطي	وس	2025/4/14